سلامة كيلة

التاريخ كصيرورة

أنماط الإنتاج في التاريخ العالمي

نقد النظرية الماركسية حول أنماط الإنتاج

الكتاب: التاريخ كصيرورة / أنماط الإنتاج في التاريخ العالمي
المؤلف: سلامة كيلة

جميع الحقوق محفوظة
سنة الطبع ٢٠١٠

الناشر:

التنوير للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٤٧١٣٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١٤٧٥٩٠٥
Email:dar_altanweer@hotmail.com
Email:dar_altanweer@yahoo.com

التنفيذ الطباعي: مؤسسة ديمو برس للطباعة والتجارة بيروت / لبنان

All rights reserved, No part of this publication may be reproduced, stored in a retrival system, or uansmitted in any means, electronic, mechanical, photo, copying, recording or otherwise, without the prior permission, in writing of the publisher.

سلامة كيلة

التاريخ كصيرورة

أنماط الإنتاج في التاريخ العالمي

نقد النظرية الماركسية حول أنماط الإنتاج

التنوير

مقدمة

محاولات ماركس من أجل تنميط التاريخ انطلاقاً من الرؤية المادية للتاريخ كانت بداية محاولات جادة لوعي التاريخ، ولقد حاول ماركس رسم مخططات لارتقاء المجتمعات البشرية انطلاقاً من هذا التنميط، لكن هذه المحاولات تحوّلت إلى «قوانين» وانحسم «الخلاف» حولها، استناداً إلى نصّ لماركس قيل هنا أو هناك. هذه هي الصورة السائدة اليوم.

وكنت قد انتقدت الصيغ التي نُمِّط فيها التاريخ، سواء صيغة «نظرية المراحل الخمس» أو صيغة «النمط الآسيوي»[1]، لكن ربما كانت مناقشة محاولات ماركس ضرورية (وهذا ما سوف أحاوله لاحقاً)، فهي الأساس الذي أقامت «الماركسية السوفياتية» كل تصوراتها عليها، وكذلك فعل بعض منتقديها. لكن، إضافة إلى الانتقاد، كان من الضروري البحث في معنى

(١) انظر:
أ ـ سلامة كيلة "مشكلات الماركسية في الوطن العربي" دار التكوين/ دمشق، ط١/ ٢٠٠٣، خصوصاً القسم المعنون بـ«الدفاع عن اللاهوت والدفاع عن الماركسية) الصفحات ٣١- ٣٦. وأيضاً الصفحات ٣٧- ٥١.
ب ـ سلامة كيلة: بصدد المادية التاريخية ونمط الإنتاج الآسيوي، ملاحظات في المنهج» في: مركز البحوث العربية «إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكريات الشعبية في مصر، بحوث ومناقشات الندوة المهداة إلى أحد صادق سعد ٣ ـ ٥ مايو ١٩٩٠» دار كنعان للدراسات والنشر (دمشق) ط١/ ١٩٩٢ (ص٦٣ ـ ٧٠).
جـ ـ سلامة كيلة «ملاحظات أولية حول إشكالية رؤية التراث لدى الماركسيين العرب» في: سلامة كيلة "مشكلات الماركسية" سبق ذكره (ص٤٤ - ٥١).

«التنميط»، وكذلك «القوانين» التي تحكم تحديد نمط الإنتاج، وبالتالي الوصول إلى الصيغة الممكنة لارتقاء المجتمعات البشرية. خصوصاً أنني درست مسألة ملكية الأرض في التاريخ العربي الإسلامي[1](٢)، انطلاقاً من هاجس يتحدد في معرفة طبيعة نمط الإنتاج الذي ساد الإمبراطورية العربية الإسلامية، وكان أحد هموم هذه الدراسة مداخلة مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي، المرتكز أساساً على غياب ملكية الأرض في الشرق. لهذا فإن النتائج التي توصلت إليها كانت تشير إلى أن هذا المفهوم ليس علمياً، لأنه لم يوجد في التاريخ، بل إنّه تشكّل لدى ماركس استناداً إلى نقص المعلومات، كما إلى التصورات الموهومة أو المقصودة لدى ساسة ومثقفين أوروبيين كانوا يعملون على استعمار الشرق. لهذا حينما حاول ماركس البحث الجاد في تاريخ الشرق لمس تاريخاً آخر[2]، لكنه كان قد شارف على الموت.

لكن كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة المتعلقة بمسألة ملكية الأرض في الإمبراطورية العربية الإسلامية هو ـ كما أشرت ـ تحديد طبيعة نمط الإنتاج السائد في هذه الإمبراطورية، لكي يصبح ممكناً تحديد موقعه في التاريخ العالمي، وهي المسألة التي تظهر واضحة في هذا الكتاب. حيث يسمح تحديد طبيعة نمط الإنتاج في الإمبراطورية العربية الإسلامية، المقارنة بـ «الإقطاع الأوروبي» (أي بالتكوين الاقتصادي الاجتماعي

---

(١) سلامة كيلة: مقدمة عن ملكية الأرض في الإسلام» دار المدى للثقافة والبشر (دمشق) ط١/ ٢٠٠١.

(٢) انظر كارس ماركس: «حول الهند والجزائر» تعريب وتقديم الدكتور شريف الدشوني، دار ابن خلدون (بيروت) ط١/ ١٩٨٠. والكتاب عبارة عن مدوّنات ماركس عن عمل كوفالفسكي المتعلق بالتكوينات الاجتماعية في «العالم غير الأوروبي».

الذي ساد في أوروبا القرون الوسطى، أي بين سنة ٤٤٦ سنة سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى ١٧٨٠ سنة بدء نشوء الرأسمالية)، الذي أُخذت منه «قوانين النمط الإقطاعي». كما المقارنة بالتكوينات السابقة لها (اليونان/ الرومان..)، ولمس صيرورة التطور/ الانحدار بعدها. وكما سيشار لاحقاً، فقد احتلت هذه المقارنة كل الفصل الثاني من الكتاب، ليبدو وكأنه يحاول تحديد طبيعة نمط الإنتاج الذي ساد في «العصر الزراعي»، وهو العصر الذي يفصل بين النمط المشاعي والرأسمالية كما سأوضح في تحقيبي لارتقاء أنماط الإنتاج.

وتأسيساً على ذلك، كما على انتقادي السابق للصيغ التي تحدّد عبرها ارتقاء المجتمعات البشرية (المراحل الخمس، النمط الآسيوي)، حاولت تقديم «صيغة» أخرى حول ارتقاء المجتمعات البشرية، ولقد قدّمتها كخطوط أولية (تحديدات عامة)، خصوصاً وأني بحثت في «العصر الزراعي» دون العصور الأخرى (المشاعة، الرأسمالية..). لهذا سيبدو البحث هنا وكأنه يقدّم فرضيات بهدف المناقشة (وإن كنت سأبدو جازماً في بعض الفقرات)، انطلاقاً من أن الماركسية لم تبلور بعد تصورها حول ارتقاء المجتمعات البشرية، وأن المطلوب هو النقاش الأوفى لمجمل المسائل التي تتعلق بهذا الموضوع، سواء على مستوى التاريخ الواقعي أو على المستوى النظري المتعلق بأسس تحديد أنماط الإنتاج.

مدخل الكتاب يحدّد موقع الجدل المادي في بلورة الرؤية المادية للتاريخ، وخصوصاً أنني اعتبر الجدل المادي كنه الماركسية، «روحها».

أما الفصل الأول فيحاول تلمّس القانونيات التي تحكم التعامل مع البحث التاريخي، لهذا فهو فصل منهجي إلى حدٍّ ما.

أما الفصل الثاني فهو فصل مقارن لكنه يحاول فهم «العصر الزراعي»،

العصر اللاحق للمشاعة ونمط القنص والجني، والسابق للرأسمالية.

والخاتمة تحاول تقديم تخطيطات عامة حول ارتقاء المجتمعات البشرية.

مدخل

في الماركسية رؤية مادية للتاريخ (تصور مادي أو فهم مادي حسب ما تكرر لدى لينين خصوصاً). بمعنى أن فيها «أدوات تحليل» منهجية في البحث التاريخي، هي بالأساس الجدل المادي الذي يبحث في الصيرورة الواقعية، وبضمنها التاريخ، أي الذي يبحث في التاريخ كصيرورة واقعية، لتبدو «اللحظة الراهنة» (التي غالباً ما تولي الاهتمام)، ويبدو المستقبل (المشتق من اللحظة الراهنة)، كجزء من صيرورة بدأت في الماضي، أي في التاريخ. والجدل المادي هو، أصلاً، انعكاس الصيرورة الواقعية في الوعي، وليس تأليفاً مستقلاً (فيض إلهي)، وإلا ظلّ في إطار الميتافيزيقا (كلمة الله)، ظل تأملاً ذهنياً «مجرّداً» (أو خالصاً).

ولقد تأسس الجدل مع هيغل وكان مثالياً، حيث أن هيغل فصل الفكر عن الواقع، وأعطى الأولوية ـ عبر ذلك ـ للفكر. وحينما قال ماركس بأنه أوقف هيغل على قدميه عنى أنه أعاد ربط الفكر بالواقع، وأعطى الأولوية للواقع ذاته، وبالتالي فقد تبلور الجدل المادي معه. وتكمن ماديته في هذه المسألة بالذات (أولوية الواقع على الفكر، الذي هو انعكاس مركّب للواقع، مع حيّز مهم من الاستقلالية النسبية)، وهذه مسائل بحثت فيها في مكان آخر[1] .

لذا فالجدل المادي هو، بالتحديد، الصيرورة الواقعية معكوسة في

(١) هذا ما بحثت فيه في كتاب: سلامة كيلة «من هيغل إلى ماركس، موضوعات حول الجدل المادي» دار التنوير - بيروت، ط١/ ٢٠٠٨.

الوعي، في شكل تجريد نظري، وبالتالي فإن البحث في الصيرورة الواقعية يفترض الاستناد إلى هذا التجريد النظري لكي يكون بحثاً واعياً (ومستفيداً من تطور الوعي ذاته)، وبالتالي علمياً. بمعنى أن في الجدل المادي، الذي هو الصيرورة مجرّدة، «مفاتيح» أو «أدوات منهجية» تسهم في وعي الصيرورة الواقعية، ليتكوّن من هذه «الأدوات المنهجية» ومن الوقائع صيغة تشير إلى ملامح النمط المحدَّد وتناقضاته وتحوّلاته، وبالتالي مآلاته...

الصيرورة الواقعية تحوي التناقض، والتراكم المضطرد المفضي إلى التحوّل النوعي، النفي ونفي النفي... كما تحول الشكل والمضمون، النسبي والمطلق... لهذا قلت بأن هذه المفاهيم (التي هي وقائع بالأساس)، التي تشكّل جوهر الجدل المادي، هي انعكاس الواقع في الوعي، وليست «فيضاً إلهياً»، فقد حسم التطور فكرة «الفيض الإلهي»، بحيث لم يعد يُرجَع تأسيس الواقع إلى الله، بل بات يرجع إلى الفكر، الفكر الإنساني، وهذه هي قيمة الفكر البرجوازي الحاسمة، وهو لذلك أعطى الأولوية للفكر على الواقع، بمعنى أنه نصّب ذاته «خالقاً» و«مبدعاً». ماركس ذهب أبعد من ذلك ليؤكد على أن الأولوية هي للواقع على الفكر، لأن الفكر خاضع «لشروط البشر المادية»[١]، وبهذا فقد مضى بالتطور الفكري إلى نهايته.

وإذا كان هيغل هو الذي بلور «منطق» الجدل (مستنداً وملخصاً وموحّداً كل التراث الفلسفي السابق له)[٢]، في إطار أولوية الفكر على الواقع، وبالتالي مضفياً عليه طابعاً مثالياً، مغلّفاً إياه «بقشرة مثالية»[٣]، بحيث

(١) كارل ماركس «إسهام في نقد الاقتصاد السياسي» منشورات وزارة الثقافة- دمشق، ط١/ ١٩٧٠ (ص ٢٥).

(٢) انظر حول ذلك د. إمام عبد الفتاح إمام «المنهج الجدلي عند هيغل، دراسة لمنطق هيغل» دار التنوير (بيروت) ط٢/ ١٩٨٢ الفصل الثاني: مصادر الجدل الهيغلي (ص٣٢ ـ ٨٤) خصوصاً الصفحات (٤١/ ٤٢).

(٣) ماركس «رأس المال» دار التقدم موسكو (١٩٨٥) (ص٢٨).

تبدو مفاهيم مثل التناقض، التراكم ونفي النفي، لأنها وجدت في الذهن (الفكر)، هي «خالقة» الواقع، كما يبدو أن وجود الفكر هو أساس وجود «معادله» الواقعي. إذا كان هيغل هو الذي أسس هذه الصيغة من الفهم، فإن ماركس هو الذي عكسها، ليؤكد على أن هذه المفاهيم، لأنها وجدت في الواقع، فقد تبلورت في الذهن (الفكر). بمعنى أنها مفاهيم «توصّف» وقائع، أو تشير إلى ترابطات بين وقائع، فتتحدد مهمتها، بعد وعيها، في «إعادة ترتيب الواقع»، وصوغه بما يجعله تصوراً منطقياً، لكن انطلاقاً من وعيه وعياً علمياً. لهذا فدون اعتبار هذه المفاهيم (التي هي الجدل المادي) «منهجية»، «منطق»، «طريقة»، ليس من الممكن وعي الواقع علمياً.

وفي الواقع اقتصاد وعلاقات اقتصادية، ملكية خاصة وملّاك ومنتوج، إنتاج وعمل، بيع وشراء ونقد... الخ، وفي الواقع كذلك طبقات وعلاقات فيما بينها، وفيه وعي (فكر ودين) ودولة وثقافة ولغة... الخ، وبالتالي فمن أجل وعي الواقع يجب ترتيب هذه العناصر استناداً إلى الواقع ذاته. ومن أجل وعي آلياته يجب ترتيبها استناداً إلى الصيرورة الواقعية، أي بالاسترشاد بالجدل المادي.

والتاريخ كل ذلك، لأنه «الواقع السابق»، وبالتالي فإن الرؤية المادية للتاريخ (التصور المادي للتاريخ، الفهم المادي للتاريخ) هي، بالأساس، الجدل المادي. ولاشك في أن آليات تقدّم المجتمعات هي التي أفضت، في لحظة محدّدة، إلى «اكتشاف» الجدل المادي، ليكون هو ذاته انعكاس هذه الآليات (الصيرورة) في الوعي. وحين نتجاهل ذلك نقع تحت وطأة فهم مثالي للتاريخ، حتى وهذا الفهم يغلّب «عناصر مادية»، كما في «نظرية المراحل الخمس»، أوتغليب النظرة الاقتصادية الضيّقة (الاقتصادوية وبالتالي المادوية). لأنه ليس مطلوباً البحث في الملكية ووسائل الإنتاج والاقتصاد والطبقات فقط، بل إن المطلوب هو وضعها ضمن الآليات التي

حكمتها، أي ضمن الصيرورة الواقعية، وفي إطار النمط بمجمله بما هو اقتصاد وسياسة وأيديولوجيا وطبقات. إن البحث في أنماط الإنتاج دون وعي الصيرورة الواقعية لا معنى له، لأنه دون الصيرورة الواقعية ليس من الممكن وعي آليات تطور النمط ذاته، وكذلك آليات انتقاله إلى نمط آخر، أو حتى انهياره. وصراع الطبقات دون مفهوم التناقض والتراكم ونفي النفي (وكل المفاهيم الأخرى التي هي الجدل المادي/ الصيرورة الواقعية) لا معنى له أيضاً، لأننا حينها لا نستطيع تحديد أسباب انتصار طبقة وهزيمة أخرى، أو حتى دمارهما معاً. وتطور وسائل الإنتاج دون مفهوم التراكم لا معنى له كذلك، لأننا حينها لن نعي أسباب مركزية وسيلة وهامشية أخرى، ولا كيف تحوّلت وسيلة الإنتاج الهامشية إلى وسيلة مركزية. و... إلخ. باختصار دون الجدل المادي لن نعي التاريخ. بل سنتعرف على مظاهر منه، غير مترابطة، وربما تكون مشوهة، وأحياناً مضلّلة، ولكن ربما يكون بعضها مفيداً في إطار تحليل شمولي.

واستناداً إلى الجدل المادي بلور ماركس وإنجلز مفهومات محدَّدة تخص التاريخ، ولكي تفهم هذه المفهومات بشكل صحيح يجب ملاحظة مسألتين، موقعهما خارج هذا البحث، لكن يمكن اختصارهما في الأولى: أنني لا أقصد بأن ماركس وإنجلز بلورا أولاً الجدل المادي ومن ثم بلورا هذه المفهومات المحدّدة، بل إن كل الماركسية كانت تتبلور في الوقت ذاته. وبالتالي فإنني أشير هنا إلى أن الجدل المادي هو ليس المفهومات المجرّدة المتداولة فقط، بل أنه يشتمل مفهومات مجرّدة تحيل إلى مفهومات «أدنى» (الشكل والمضمون مثلاً مفهوم مجرّد، لكنه في الواقع يحيل إلى مفهوم البنية التحتية والبنية الفوقية). والثانية: أن العديد من المفاهيم التي أصبحت جزءاً من منظومة ماركس/ إنجلز كانت مكتشفة (أو مستخدمة) قبلهما (مثل مفهوم صراع الطبقات مثلاً). وبالتالي أهدف

هنا التأكيد على أن وعي الصيرورة الواقعية بالاستناد إلى الصيرورة المجرّدة (الجدل المادي) يفترض وجود مفهومات محدَّدة تخصّ الواقع (وبالتالي التاريخ)، رغم أن هذه المفهومات المحدَّدة وحدها ليست «أدوات منهجية»، وهنا يقبع خطأ الماركسية السوفيتية و«نظريتها» حول «المادية التاريخية»، بمعنى أنها حوّلت الجدل إلى فلسفة تأملية، وأحلّت مفهومات محدَّدة هي اشتقاق منه ولا تفعل بدونه، أحلتها محله. وبالتالي أؤكد هنا بأن هذه المفهومات المحدَّدة (والتي سوف أبحث فيها في القسم الأول من الكتاب) هي «أدوات مساعدة» للبحث في التاريخ (والواقع كذلك)، لأنها ـ وحدها ـ لا تسهم في عي كنه التاريخ، «روح» التاريخ، أو بالأحرى صيرورة التاريخ.

فإذا كان الجدل المادي قد تحدّد في مفهومات ثلاث أساسية (التناقض، التراكم، نفي النفي)، وأخرى مكّملة (مفهوم الشكل/ المضمون «المظهر/ الجوهر»، الخاص/ العام، النسبي/ المطلق...)، هي تلخيص لكل اشتغالات الفلسفة القديمة. إذا كان الجدل المادي هو ذلك، فقد كان استخدام هذه المفهومات واقعياً يتطلب «مفهومات مساعدة» في مجالات الحياة المختلفة (الاقتصاد، السياسة، الفكر، المجتمع)، وبالتالي فقد تجسدت هذه المفهومات في مفاهيم تخصّ التاريخ كذلك. إن مفهوم الشكل/ المضمون (أو المظهر/ الجوهر) كان أساس مفهوم البنية الفوقية/ البنية التحتية، حيث أن الوعي هو شكل وجود واقعي، والدولة هي شكل (مظهر) تكوين اقتصادي اجتماعي. وإذا كان ماركس قد أسس مفهوم نمط الإنتاج، المكوّن من البنية التحتية (التي تضم قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ولكن كذلك مجمل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية) والبنية الفوقية (التي تعني الأيديولوجيا والوعي مؤدلجاً ـ والدولة ـ السياسة عموماً ـ)، فإن مفهومات من مثل الخاص والعام، النسبي

والمطلق... الخ، تسهم في وعي قوانين التطور التاريخي، أي في تحديد أنماط الإنتاج المجسّدة (المشخصة)، التي تعبّر عن واقعها التاريخي. لهذا أعيد التأكيد هنا بأن كل هذه «المفهومات المحدَّدة» دون الجدل المادي لا توصل إلى وعي التاريخ وتحديد صيرورته، وبالتالي تحديد أنماط الإنتاج المتتابعة التي تشكلت فيه. وإشاراتي السابقة تحاول تأكيد ذلك بالتحديد، على الضدّ من تصور الماركسية السوفيتية الذي فصم العلاقة بين «المادية الجدلية» و«المادية التاريخية»، أي فصم العلاقة بين «جدل الفكر» (وهو ما يمكن أن نجده مع كثير من الملاحظات النقدية في «المادية الجدلية»، لهذا تحوّل الجدل المادي إلى فلسفة تأملية) و«جدل الواقع» (وهو ما يمكن أن نجده مع كثير من الملاحظات النقدية كذلك في «المادية التاريخية»).

ولاشك في أن مفهوم نمط الإنتاج مفهوم مفتاحي هنا، وهو مفهوم مفتاحي في الماركسية، لأنه أساس تنميط التاريخ، هذا التنميط الذي يساعد على وعي صيرورة ارتقاء المجتمعات البشرية. لكنه ـ مفصولاً عن الجدل المادي ـ لا يفضي سوى إلى تأسيس كاريكاتور ارتقاء هذه المجتمعات، وبالتالي إلى تنميط مضلل، وهو ما ألاحظه في «نظريتي» «المراحل الخمس»[١]، و«النمط الآسيوي»[٢]، وهما النظريتان الرائجتان في الماركسية. ولقد أشرت توّاً إلى أن «زاوية النظر» إلى الماركسية،

(١) هذا ما يرد في الكتب السوفيتية حول أنماط الإنتاج، يمكن العودة إلى: مجموعة من المؤلفين «في المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية» دار التقدم- موسكو، ط١/ ١٩٧٥. وأيضاً: ل. سيغال «لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ» دار دمشق- دمشق، ط٧/ ١٩٨١. وربما بالأساس كتاب: ستالين «المادية الدياكتيكية والمادية التاريخية» دار دمشق- دمشق(د.ت).

(٢) يمكن ملاحظة ذلك في: أحمد صادق سعد «في ضوء النمط الأسيوي للإنتاج، نشأة التكوين المصري وتطوره» دار الحداثة- بيروت، ط١ (د.ت)، وصادق سعد هو أكثر من تبنى هذا المفهوم، ودرس التاريخ المصري (والعربي) انطلاقاً منه.

وبالتالي تهميش أو تجاهل أو تجاوز الجدل المادي، هي التي أفضت إلى هذا «التضليل»، الذي أعطي صفة «النظرية مطلقة الصحة»، و«القانون الحتمي»، وأحد مكوّنات الماركسية الثلاث (المادية الجدلية، المادية التاريخية، الاشتراكية العلمية). فعلى الرغم من كل الدراسات الماركسية حول التاريخ، منذ ماركس وإنجلز، لا يمكن التأكيد على أن صيغة التطور التاريخي قد توضّحت، وأن تصوراً حاسماً قد وُجد، وهذا هو أساس الاستمرار في البحث التاريخي، وأساس كل المحاولات الهادفة إلى تلمّس أشكال ارتقاء المجتمعات البشرية، وأساس مشروعيتها في الوقت عينه.

لهذا أشرت إلى أن مفهوم «المادية التاريخية" (أو نظرية المادية التاريخية) مفهوم مضلل، لأنه ينطلق من أن الماركسية قد «اكتشفت» قوانين التطور التاريخي من جهة، والتطور التاريخي ذاته من جهة أخرى. بمعنى أن المسألة لا تتعلق فقط باكتشاف الصيرورة الواقعية (أشكال ارتقاء المجتمعات البشرية)، بل إنها تتعلق بالأساس في تحديد «زاوية النظر»، أي ما يسمى الفهم (أو التصور) المادي للتاريخ. وهي مسألة تتعلق بحقل أوسع هو تحديد ماهية الماركسية، لهذا سنلمس بأن كل الذين تجاوزوا (أو همّشوا أو تجاهلوا) الجدل المادي، صاغوا «نظرية» متكاملة استناداً إلى بعض نصوص ماركس وإنجلز، ولقد اختلفوا في تحديد أهمية نص وهامشية آخر، أو العكس، دون رابط بمجمل المنظومة، التي يحكمها، بالأساس، الجدل المادي. بمعنى أن الاستناد كان يخصّ نصوصاً هي «منتوج»، أي هي نتاج فِعل «عقل» ماركس وإنجلز في حقل معين، أو في بلد محدَّد، أو في تاريخ معين، وبالتالي فهي «نتائج بحث» (بغض النظر عن الرأي في دقتها أو صحّتها).

ما يمكن الانطلاق منه هنا، ونحن نبحث في الفهم المادي للتاريخ،

هو الجدل المادي ومجمل المنظومات والمفهومات التي تسهم في وعي الصيرورة الواقعية، أي التي تسهم في فِعل الجدل المادي في الواقع. ولاشك في أن هناك تصورات وأفكاراً ومفاهيم كتبها ماركس، إنجلز ولينين، وعشرات الماركسيين الآخرين، ورغم أهمية بعضها (وهو ما يمكن أن يفيد في بناء الفهم المادي للتاريخ)، فإنها لا تشكّل أساساً للقول «باكتشاف» قوانين التطور التاريخي، ولا «اكتشاف» أشكال ارتقاء المجتمعات البشرية، لأن التاريخ العالمي لم يدرس كفاية من وجهة النظر الماركسية. إن ما درسه ماركس هو الرأسمالية على وجه التحديد، وإذا كان قد أبدى ملاحظات حول بعض جوانب التاريخ العالمي، فإنها لا تعدو أن تكون أفكاراً تحتمل الصحة، كما تحتمل الخطأ، لهذا لا يجوز تعميمها بتحويلها إلى قانونيات، وإلا تحوّلت الماركسية إلى نصّ لاهوتي، «فيض إلهي»، وهذه عودة بها إلى القرون الوسطى، حيث سادت الميتافيزيقا، وهذا هو جوهر منطق نظرية «المادية التاريخية».

وبالتالي تنطرح هنا مهمة «غربلة» أفكار ماركس/ إنجلز حول التاريخ، كما تنطرح مهمة مناقشة منطق «المادية التاريخية» بمختلف تلاوينها (أو بفرعيها: نظرية المراحل الخمس، ونظرية النمط الآسيوي)[1]. لكن تنطرح كذلك مهمة دراسة التاريخ العالمي، التاريخ الواقعي، لكي يكون ممكناً وعي التاريخ. لهذا يجب أن تنطلق هذه الدراسة فقط من «أدوات تحليل» هي الرؤية المادية للتاريخ.

سوف أحاول ـ على ضوء ما أشرت إليه سابقاً ـ أن أحدّد المنظومة النظرية التي أعتقد بأنها تسهم في أن تكون «أداة منهجية»، نستطيع من

(١) أشرت إلى ذلك في الهامش رقم (١) من المقدمة، وأعتقد بأن المسألة تحتاج إلى بحث متكامل ينطلق من دراسة تصورات ماركس.

خلالها ـ عبر دراسة الواقع/ التاريخ ـ تحديد أنماط الإنتاج، وبالتالي تحديد صيرورة ارتقاء المجتمعات البشرية، ليتحوّل الجدل المادي (أي الصيرورة المجرّدة) إلى صيرورة تاريخية تكتسي كل واقعية التاريخ. وتحديد المنظومة هنا، على ضوء كل الملاحظات السابقة، مسألة ضرورية لكي تمدّنا بـ «أدوات التحليل» الضرورية لوعي التاريخ (والفصل الأول يحاول ذلك). وسأوضح هنا بأنني أستند إلى كل ما كتب حول هذه المسألة في الماركسية (حتى في الماركسية السوفيتية ـ وإن كنت لا أشير ـ في بعض الأحيان ـ إلى مصادر. وربما كانت أهمية الماركسية السوفيتية في هذا المجال، هو أنها فتحت باب البحث في مسألة أنماط الإنتاج كحقل «خاص»، دون أن أتفق مع كثير مما جاءت به. لكنني أوضّح هنا أنني أحاول أن أصيغ وجهة نظري كما تبلورت عبر دراستي للماركسية، وبالتالي فهي مطروحة للنقاش والانتقاد والنفي.

ولما كانت مسألة دراسة الصيرورة الواقعية دراسة شاملة تحتاج إلى بحث واسع، فقد آثرت أن أقترح تصوراً تخطيطياً أولياً يحدد ملامح عامة لارتقاء المجتمعات البشرية، لكن أوضح هنا بأن ما أقدّمه سوف يكون بحثاً في المرحلة الفاصلة بين المشاعة والرأسمالية، لأن هذين النمطين ليسا مجال خلاف في مسألة ارتقاء المجتمعات، وإن جرى الخلاف حول طبيعة كل منهما (خصوصاً النمط المشاعي، وهذا نابع من نقص المعلومات التي تخص المراحل الأولى من تطور البشرية). وسوف يتوضّح بأن هذه المسافة الطويلة من تاريخ تطور البشرية، إنحكمت لنمط واحد، ولاشك في أن الفصل الثاني يتناول هذه المسألة، ويحدد الأسباب التي جعلتني أقرر بأنها نمط واحد وليس نمطين كما كان لدى «نظرية المراحل الخمس" (الرق والإقطاع)، وينفي كذلك اعتبارها امتداد للمشاعة (نظرية النمط الآسيوي). ويتوافق هذا التحديد مع تصور د.

سمير أمين (النمط الخراجي)[١]، وإن كنت أختلف معه في فهم طبيعة النمط ذاته، والأسس التي قام عليها (خصوصاً غياب الملكية الخاصة، أو تهميشها)[٢]، لكنني أتفق معه فيما يتعلق بطبيعة البنية الأيديولوجية التي حكمتها (الميتافيزيقا).

لهذا فأنا أنطلق من تصور يقع خارج «نظرية المراحل الخمس»، و«نظرية النمط الآسيوي»، وهما التصوران الأساسيان في الماركسية الرائجة، لكنني، بالأساس، أسعى ليس إلى تقديم «ترسيمة» منجزة، بل أسعى إلى فتح باب الحوار من أجل فهم أعمق لصيرورة التاريخ. ولأنني توصلت إلى أن مرحلة واحدة تقبع بين المشاع والرأسمالية، فإنني ـ بالتالي ـ أتحدث عن أنماط ثلاث عاشتها البشرية قبل الاشتراكية (التي هي مرحلة الانتقال إلى الشيوعية)، هي المشاعة (أو حسب الدراسات الحديثة نمط الجني والقنص)[٣]، والنمط الزراعي (أو كما يمكن تسميته مع كثير من الحذر حسب ما سوف أشير لاحقاً: النمط الإقطاعي) والنمط الرأسمالي. وهي أنماط متتالية متعاقبة بالمعنى العام (ويمكن القول أيضاً، بالمعنى المجرّد)، وربما يوضح البحث في النمط الزراعي هذه المسألة بالذات،

---

(١) يمكن العودة إلى: سمير أمين «التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية» ترجمة برهان غليون، دار الطليعة- بيروت، ط٤/ ١٩٨٥. وربما كان هذا التوصيف هو من تأسيس د. سمير، ولازال لم يتعمم على نطاق أوسع.

(٢) سلامة كيلة «مقدمة عن ملكية الأرض الإسلام» مصدر سبق ذكره(ص ١٤٠- ١٥٣).

(٣) انظر مثلاً:

١ ـ وليام هاولز «ما وراء التاريخ» دار النهضة العربية للطباعة والنشر/ بيروت ١٩٨٤.

٢ ـ يوليوس ليبس «بدايات الثقافة الإنسانية، في أصل الأشياء» ترجمة كامل اسماعيل، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ـ دمشق ١٩٨٨.

حيث سوف يجري تجاوز «الحتمية» بالمعنى الدارج لها، وبالتالي فالحتمية هي حتمية الارتقاء بالمعنى العام (المجرد) فقط، وليس بالمعنى المحدَّد، الخاص بكل منطقة.

لكن أوضح منذ البدء بأن البحث سوف ينصّب حول طبيعة النمط الزراعي، أولاً لأن الخلافات محدودة حول النمط المشاعي والنمط الرأسمالي (وهو ما أشرت إليه سابقاً)، وثانياً لأنني أهدف إلى تحديد معنى نمط الإنتاج عبر دراسة محدَّدة، وجدت أن هذه المرحلة مفيدة في ذلك، خصوصاً وأنني أميز بين نمط إنتاج مكتمل، ونمط إنتاج غير مكتمل، وأحاول بالأساس تحديد نمط الإنتاج انطلاقاً من الأسس التي حاولت تحديدها في الفصل الأول. ولهذا حاولت المقارنة بين "الإقطاع الأوروبي» الذي عُدَّ نمطاً مكتملاً، وكانت سماته الخاصة هي السمات العامة لنمط الإنتاج الإقطاعي، حسب ما تحدد في الماركسية. حاولت المقارنة بينه وبين نمط الإنتاج الذي ساد في الشرق (في الإمبراطورية العربية الإسلامية). وعلى ضوء ذلك حاولت دراسة مصائر كل من أوروبا والشرق، لكن، ولكي تكتمل الصورة عدت إلى الإمبراطوريات الأقدم (اليونانية/ الرومانية)، وأشرت إلى إمبراطوريات الشرق (البابلية/ الآشورية، الفرعونية، الساسانية... الخ)، ورغم أن هذه المرحلة تحتاج إلى دراسة أوفى، لكنني وجدت بأنها «نقطة بدء» تَشكُّل النمط الزراعي. وانطلاقاً من ذلك قلت بأن المرحلة الفاصلة هذه (بين المشاعة والرأسمالية) هي مرحلة واحدة، أي أنها شكلت نمطاً إنتاجياً واحداً، وإن كان قد مرّ بأطوار ارتقاء متعددة، واتخذ أشكالاً متنوعة. لكن بقيت الأسس المكوّنة للنمط هي ذاتها، وهذا ما جعلني أؤكد على أنه نمط واحد.

وأعيد التوضيح هنا بأن التصور الذي توصلت إليه لا يصادر البحث، لأنه لا يدّعي حسم مسألة تحتاج إلى بحث تاريخي عميق، يطال كلية التكوين

البشري، وأقصد البنى الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والأيديولوجية، وكذلك البنى الإقوامية الثقافية، كما يطال طبيعة التأثير المتبادل فيما بينها. ولهذا أعتبر أن ما أقدّمه هنا هو مقترح، أو «ورقة عمل» تهدف إلى فتح باب الحوار. ويمكنني أن أشير هنا إلى عدد من المنطلقات التي حكمت البحث:

١. لقد حاولت تحديد معنى لمفهوم نمط الإنتاج وللعناصر التي يتشكّل منها، ومن ثَمّ التركيز على «العنصر المحوري» فيها، الذي هو وسيلة الإنتاج، دون تجاهل لكلية البنية التي تشكّل النمط. ولاشك في أن هذا التحديد يمكن أن يتوافق أو يختلف مع مجمل التحديدات الدارجة. ولاشك كذلك في أنني أفدت منها جميعاً بشكل أو بآخر.

٢. إن «كلية البنية» تعني أن ندرس المستويات الأربعة التي يتشكّل منها الواقع (أو التي تتشكّل منها الصيرورة)، بتميزها وترابطها، وبالتأثير المتبادل فيما بينها. وأن نعي التميّز والترابط معاً، حيث من الضروري النظر إلى طبيعة العلاقة المتشكَّلة بين المستوى الاقتصادي (الذي هو العنصر المحدِّد) والمستوى الاجتماعي، وبينهما وبين المستوى السياسي. وكذلك من الضروري فهم مسألة الأيديولوجيا، وموقعها في مجمل البنية. فدون كل هذه المستويات، ودون التحديد الصحيح للعلاقة فيما بينها، سوف يكون تحديد نمط الإنتاج مسألة محل شك.

٣. المسألة الأخرى تتعلق بترابط وتميّز أنماط الإنتاج، أي بتحديد الصيرورة الواقعية المتعلقة بتوالد الحياة وموتها، أي توالد أنماط الإنتاج وتجاوزها. وهنا سوف تكون قوانين الجدل المادي

محورية، حيث أنه إذا كان ضرورياً أن تتحدد مستويات النمط في شكل «سكوني»، «ثابت»، «جامد»،(أي وفق المنطق الصوري)، وإذا كان يمكن تحديد النمط بمجمله (أي عبر تكثيفه في صورة نظرية)، في شكل «سكوني»، «ثابت» كذلك (وهذه لحظات ضرورية في أي بحث، كما البحث «التخصصي»، «الجزئي»..)، فإن ارتقاء المجتمعات البشرية هي مسألة الصيرورة الواقعية ذاتها.

٤. وأعتقد بأنني حاولت أن أبدأ من العالم، العالم كما كان يعرف في الأزمان السابقة (أو أنني لم أتجاهل العالم وأنا أبحث في طبيعة أنماط الإنتاج في العالم)، ولم أبدأ من منطقة بعينها لكي تكون مجال استخلاص استنتاجات، وإلا كنت وقعت فيما وقعت فيه «نظرية المراحل الخمس» (تعميم خصوصية أوروبا)، وكذلك «نظرية النمط الآسيوي» («تخصيص» الشرق، أي تضخيم خصوصية الشرق)، رغم أن العالم الماضي بدا وكأنه ضفاف البحر الأبيض المتوسط (أي جنوب ووسط أوروبا، شمال أفريقيا وآسيا)، حيث كانت هذه المنطقة هي التي شهدت تشكّل كل الحضارات السابقة للرأسمالية، ولكن أيضاً بدء تشكّل الرأسمالية ذاتها.

الفصل الأول

مقدمات نظرية

I

في الماركسية رسمت صورة لمراحل التطور التاريخي، وتحدّدت أسس كل مرحلة من هذه المراحل، والقوانين التي تحكمهاK هل وصل البحث الماركسي إلى مستوى يسمح لنا بأن نعتبر أن هذه الصورة، بمراحلها، وبأسسها، هي عبارة عن «قانون»، أو «نظرية مطلقة الصحة»؟ وبالتالي بأن البحث التاريخي قد وصل إلى منتهاه، رغم كل المكتشّفات الانثروبولوجية، وكل الأبحاث الجادة المتعلقة بدراسة التاريخ القديم والوسيط؟ بمعنى هل يمكن أن نعتبر بأن شكل مرحلة التاريخ المتداول هو الشكل الحاسم، وبالتالي أن يصبح هو «مقياس» كل التاريخ البشري؟

«الميل العام» في الماركسية كان يقول بذلك، ولهذا كان البحث في التاريخ بسيطاً، وهو أقرب إلى تلوين صورة (كما لعب الأطفال)، لكنني أعتقد بأن هذه المسألة تحتاج إلى بحث. ولاشك في أن التأكيد على أن الماركسية قد بلورت «قانون التطور التاريخي» وحدّدت صيرورة ارتقاء المجتمعات البشرية أمر يحتاج إلى تدقيق شديد. فرغم أن الماركسية تناولت مجتمعات مختلفة في البحث، وأنضجت أفكاراً هامة. وأضافت قانونيات ومفاهيم عميقة الأهمية، إلا أن تصوراً عن ارتقاء المجتمعات البشرية لم يتبلور بعد، خصوصاً وأن البحث الماركسي لازال يتكئ على ما جاء به كل من ماركس وإنجلز، انطلاقاً من أنهما بلورا هذا القانون (أو هذا التصور) المكتمل. هذا "القانون" الذي يفصح في الواقع عن قوانين متضاربة، متخالفة، ولا يقود في الواقع إلى وعي صيرورة ارتقاء

المجتمعات البشرية. حيث تبدو نقطة ضعف هذا الانطلاق من أنه يتأسس على أن ماركس/ إنجلز قد بلورا قانون التطور التاريخي، حدّدا صيرورة ارتقاء التاريخ البشري. وهنا سيبدو البحث في التاريخ إما نافلاً لأن التاريخ بات معطى جاهزاً أو بحثاً عمّا يوافق التصور المسبق. ولا بد أن نشير إلى أن ماركس/ إنجلز رفضا إدعاء ذلك، ورفضا التوقف عن البحث في التاريخ، وعن البحث عن تصور «أكمل»، وكذلك عن القوانين التي تحكم صيرورته[١].

ولأن «المنطق» الرائج انطلق من «اكتمال» البحث التاريخي في الماركسية، وأن ماركس/ إنجلز قد أنجزا مهمة تحديد القوانين التي تحكم التاريخ، أصبحت سمة البحث الماركسي تتمثل في أنه يهدف إلى شرح «قانون» ماركس «المبلور» («المكتمل»)، والإسهاب في توضيحه، وفي التأكيد على وجوده وعلى صحته معاً. ومن ثمّ في «قصقصة» التاريخ لكي يتوافق مع هذا «القانون». فالبحث هنا لا ينطلق من فكرة بديهية في البحث العلمي، بله الماركسي، والقائلة بدراسة الواقع كما هو من أجل الوصول إلى تصورات علمية، وبالتالي تأكيد هذه «الفرضية» أو تلك، أو نفيهما، بل تتحوّل «الفرضية» إلى منهج (كونها من نتاج ماركس أو إنجلز

(١) نشير هنا إلى رأي ماركس في رفض اعتبار الماركسية ككل مكتملة، ونوضح بأنه إلى نهاية حياته كان لازال يحاول فهم التاريخ، ويحاول صياغة تصور حوله. حول ذلك يمكن العودة إلى ملاحظاته عن الشرق في نهاية سبعينات القرن التاسع عشر في: كارل ماركس "حول الهند والجزائر" تعريب د. شريف الدشوني، دار ابن خلدون/ بيروت، ط١/ ١٩٨٠. والكتاب هو ملاحظات ماركس على كتاب العالم الروسي كوفالفسكي حول المجتمعات التي لم تكن قد دخلت الرأسمالية، خارج أوروبا. وهو فيها يشير إلى الملكية الخاصة في الشرق عكس رأيه السابق (ص ٥٥- ٦٢).

أو لينين أو...) يجري الاستناد إليه، وبالتالي تتحوّل النتائج إلى مقدمات، بينما هي بحاجة لأن «تُختبر» عبر الدراسة التاريخية. وعبر ذلك يجري تطويع الواقع، لأن نتيجة البحث يجب أن توافق هذه المقدمات. وبهذا يشوه تاريخ المجتمعات، ويعاث فساداً في كل الوقائع، وفي النهاية يبدو كل تنوع التاريخ البشري وكأنه «تاريخ واحد» (أو موحّد، للتدليل هنا على القسر) محدَّد مسبقاً، مما يطيح بكل ثراء الواقع، وليبدو البحث في التاريخ «أشبه بحل معادلة رياضية بسيطة» حسب ما يقول إنجلز حينما يشير إلى وعي الواقع[1]. البحث هنا هو تلوين طفل لصورة جاهزة، حيث ستبدو الألوان كذلك محدَّدة مسبقاً.

في هذا الوضع لا يكون للبحث التاريخي أي معنى، لأنه يتحوَّل إلى تكرار «نظري» لأفكار كتبها ماركس، أو توليف نظري على هذه الدرجة أو تلك من التماسك لتصورات تأسست نتيجة دراسة واقع محدَّد (ولنقل محدود كذلك) من وقائع التاريخ العالمي. وإذا كان ماركس قد حلل النمط الرأسمالي تحليلاً وافياً في لحظة تشكّل هذا النمط، ووصل إلى استنتاجات هامة، بعضها يرقى لأن يكون قانوناً، فإنه لم يفعل ذلك لا في تاريخ أوروبا (رغم إشاراته الكثيرة لهذا التاريخ)، ولا في تاريخ الشرق (رغم قلّة إشاراته)، هذا إضافة إلى أنه لم يدّع ذلك. فهل من الممكن أن نحوّل هذه الاستنتاجات الخاصة بالتاريخ ما قبل الرأسمالي إلى قوانين؟ وأقصد هنا أن هذه الاستنتاجات لم تحظ بمستوى من البحث العلمي (من قبل ماركس/ إنجلز) يسمح بأن تتحوّل إلى قوانين، لأنه لم يكن بإمكانهما فعل ذلك نتيجة اهتمامهما بالراهن، وبالتالي بالرأسمالية من جهة، والمشاركة في النضال لتغييرها، ولكن من جهة أخرى نتيجة ضحالة المعلومات الممكنة آنئذ.

---

(١) إنجلس "رسائل حول المادية التاريخية" دار التقدم/ موسكو، ١٩٨٠ (ص٦).

إن «منطق» التقديس هو وحده الذي يحوّل التصور (الذي يحتمل الصحة كما يحتمل الخطأ) إلى قانون، دون إتباع الخطوات العلمية الضرورية. وهذا المنطق بالتالي لا يجعل من قيمة للبحث في التاريخ، لأن قيمة البحث التاريخي تتحدَّد في اكتشاف القوانين التي حكمت التاريخ، انطلاقاً من منهجية تستطيع تحويل الفرضية إلى قانون، أو إسقاطها. وما دامت القوانين قد تحددت دون كل هذا الجهد، فهل من حاجة للبحث في التاريخ؟ يبدو ـ أحياناً ـ بأن التوكيد على صحة «قانون» ماركسي، تفرض أن يكون هدف البحث هو تأكيد مطابقة وقائع التاريخ له، وبهذا لا يكون البحث التاريخي بحثاً في التاريخ، بل يكون بحثاً عما يوافق هذا «القانون» في وقائع التاريخ، مما يحوّله إلى بحث انتقائي، لا يلتزم أسلوب البحث العلمي، بل يلتزم انتقاء الوقائع، تشويهها، أو حتى قلبها، بقوة سحر المسبق.

لكن البحث في التاريخ يهدف، بالأساس، إلى تحويل الاستنتاجات والتصورات إلى قوانين، أو نفي إمكانية تحوّلها إلى قوانين، عبر عملية إجرائية علمية. فالقانون هو ما جرى استنتاجه من البحث في وقائع متعددة. والتصور الماركسي حول التاريخ هو ـ في الغالب ـ نتاج بحث أوّلي في تاريخ بعض المجتمعات، هي المجتمعات الأوروبية، ولهذا لا يجوز تعميم قانونيات تاريخ مجتمع محدَّد على التاريخ العالمي. وبالتالي فإن البحث في التاريخ من أجل الوصول إلى قوانين يفترض البحث في تاريخ الأمم كلها، كما في تاريخ كل أمة في مختلف مراحلها. ولكي يصبح هذا «القانون الخاص» (الذي يخصّ أمة معينة) عاماً، من الضروري إجراء مقارنة بين قوانين تطور الأمم كلها (أو لنقل الأمم الفاعلة في التاريخ)، من أجل الوصول إلى تجريد أعلى يعبر عن القوانين التي تحكم صيرورة مجمل الأمم في تفاعلها وتناقضها معاً، وبالتالي تحدِّد صيرورة ارتقاء

المجتمعات البشرية. هذه العملية الإجرائية ليست عشوائية، حيث لا بدّ من مسبق، والمسبق ليس التصورات حول التاريخ العالمي، ولا «قوانين» التطور العالمي، لأن هذه «القوانين» هي ما يجري السعي من أجل بلورته (من أجل اكتشافه). وبالتالي فالمسبق هنا هو ليس صيرورة التطور التاريخي (ليس «النظريات» الموضوعة باعتبارها صيرورة التطور التاريخي)، بل هو «مسبق ذهني»، بمعنى مسبق منهجي، يتعلق بالآليات التي تحكم عمل «العقل» وهو يبحث في التاريخ.

فـ «القياس» منهجية تفترض صورة مسبقة يجري قياس الواقع عليها، و«الجدل القديم» يفترض «الأضداد»، لكن حيث ينقلب الشيء إلى ضده، والضد «يعود» إلى الشيء ذاته في حركة دائرية مغلقة، وهذا هو أس المنطق الصوري. وفي الماركسية كانت المنهجية الماركسية هي «منطق» العصر الصناعي، والمعبّرة عن أرقى قمم الفلسفة (هيغل)، والمحوَّلة إلى منهجية مادية انطلاقاً من تأكيد أولوية الواقع المادي. تبدأ من الواقع المادي، لكي ترسم صورته في قالب نظري، «عقلي». وبالتالي فالماركسية هنا لا تقصر على الواقع ما هو غريب عنه، ولا تحدِّد صورته مسبقاً في قوالب جاهزة. لهذا فإن المسبق في البحث الماركسي هو المنهجية الماركسية، الجدل المادي، وهي قانونيات عامة، لكنها تستدعي قانونيات أخرى في مجال البحث في الواقع، ومن ثم في التاريخ، وهي قانونيات عامة بدورها لأن تخصيص العام في مجال محدد يفترض قانونيات «مكملة» خاصة بالحقل المحدَّد، مثل القول بقانون التناقض الذي يفترض تحديد الطبقات في البحث التاريخي، والقول بقانون الشكل والمضمون الذي يستدعي مقولة البنية التحتية والبنية الفوقية... وهكذا.

المنهجية هنا هي طريقة تحليل الوقائع من أجل الوصول إلى استنتاجات وتصورات. وهذا يقتضي أولاً امتلاك منهجية، حيث لا يمكن البحث دون

منهجية ما، لكن الماركسي يجب أن يمتلك منهجية محدَّدة، والمنهجية الماركسية هي أهم ما أضافه ماركس، وأساس الوصول إلى كل القوانين العلمية في الماركسية. فالجدل المادي (أو الديالكتيك) هو كل الماركسية حسب ما يقول لينين[١]، وهو مصدر «قطيعة» ماركس مع هيغل (ومصدر تواصلهما كذلك)، ومصدر «القطيعة» مع كل الفكر السابق (الفلسفة، الاقتصاد السياسي، الاشتراكية). لكن ذلك يقتضي ثانياً وجود وقائع، حيث بدونها لا يكون للبحث قيمة، وتكون الاستنتاجات والنظريات والتصورات «مجرّدة»، أي «فلسفية» (قائمة على التأمل). بمعنى أن طريقة البحث تعود إلى ما قبل قطيعة ماركس، أي إلى الفلسفة بما هي فلسفة معاندة للواقع ومفارقة له ومتعالية عليه.

الوقائع هي مادة البحث إذن، التي بدونها لا يكون بحثاً في الواقع (وهنا في التاريخ). لهذا فإن استنتاج «منطق» تاريخ محدَّد يفترض معرفة وقائع هذا التاريخ. ولاشك في أن «البحث الخصي» التزم الهروب من وقائع التاريخ مكرراً التصورات والأفكار ذاتها، انطلاقاً من أنها قوانين من جهة، ومن أنها «الواقع» من جهة أخرى. لنجد بأن الماركسي الذي يعتقد بأن التاريخ تطور وفق مراحل خمس (المشاع، الرق، الإقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية)، كرر استنتاج هذا «القانون» وهو «يبحث» في التاريخ. وأن الماركسي الذي اعتقد بانقسام التاريخ البشري إلى خطين (شرق ـ غرب)، أي إلى تطور وفق نظرية المراحل الخمس، وآخر وفق النمط الآسيوي، كرّر هذا الانقسام وهو يبحث في التاريخ، ليؤكد على أن أوروبا تطورت وفق مراحل خمس، بينما ظل الشرق منحكماً «لنمط الإنتاج الآسيوي». ليتوضّح هنا بأن وقائع التاريخ غائبة أو مشوّهة، وبالتالي ليتوضح بأن

(١) لينين "ماركس – انجلس – الماركسية" دار التقدم/ موسكو (ص ٦٩ – ٧٨).

المنهجية الماركسية التي هي «جوهر» (روح) الماركسية [دينامو الماركسية] تحوّلت إلى قالب «فلسفي»، فلسفي محض. ومن ثَمَّ ليعاد إنتاج منطق القياس ذاته، فيصبح هذا القالب «الفلسفي» صورة يقاس الواقع عليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليعاث فساداً في الوقائع المتناولة عرضاً، أو المنقولة بشكل مشوّه، ولينتج عن كل ذلك صورة كاريكاتورية مزدوجة: للماركسية وللتاريخ. حيث تحوّلت الماركسية إلى «مذاهب» في البحث التاريخي (نظرية المراحل الخمس، نظرية النمط الآسيوي...)، تستند كلها إلى هذا النصّ أو ذاك مما كتبه ماركس، إنجلز أو لينين، بصفته نصاً مطلقاً (أي مقدساً).

وهنا اختلط النسبي بالمطلق في الماركسية. وعلاقة النسبي بالمطلق هي جزء من مفهوم النسبي/ المطلق الذي هو جزء من المنهجية الماركسية، وبالتالي ضاع «الحد» الذي يميّز النسبي عن المطلق أو العكس، وغدت «النزعة الذاتية» ـ في الغالب ـ هي التي تتحكم بهذه العلاقة. وانطلاقاً من ذلك أصبحت كلية الماركسية «مطلقاً»، وبهذا تحوّلت إلى «فلسفة»، بالمعنى القديم للفلسفة (التأمل المجرّد). وأكثر من ذلك تحوّلت إلى لاهوت، إلى نصّ مكتمل ومقدّس. وهنا نشير إلى أنه حدث انكفاء عن الماركسية، عبر إعادة إنتاج الفلسفة القديمة في شكل جديد، وليبدو الفارق ـ في إطار الماركسية الرائجة ذاتها ـ في طبيعة الفلسفة القديمة التي جرت العودة إليها، هل هي الفلسفة البرجوازية، أو العقلانية القديمة أو اللاهوت؟ وعلى أساس ذلك تميزت هذه «المذاهب الماركسية» فيما بينها: بالتماسك أو بالرثاثة، بـ«الشك» البرجوازي أو بـ«اليقين» اللاهوتي، بالطابع الوضعي أو بالطابع «المجرّد»، بالطابع «الفلسفي» (العقلي) أو بالطابع «العامّي».

لهذا لم يعد في الماركسية ما هو نسبي وما هو مطلق، لأنها غدت

مطلقاً، لكنه خاضع أيضاً لمصالح الأفراد. بمعنى أن هذا المطلق كُيِّف أيضاً وفق مصالح البشر الواقعيين. فإذا كان «انتماء» النصّ لماركس (أو إنجلز ولينين...) يجعله نصاً مقدساً، مطلق الصحة (أي مطلقاً)، فقد أصبح ماركس «ماركسات» (أصبحت الماركسية ماركسيات). حيث فرضت المصالح (وأحياناً الخطأ المعرفي، وكذلك ضيق الأفق) اختيار النصوص «الملائمة»، وبالتالي إهمال النصوص «غير الملائمة»، وإبراز زاوية في الماركسية وإخفاء أخرى (وفي الغالب كان هذا الفعل غير واعٍ)، من أجل توكيد تصور «واقعي»، هو نتاج مصلحة طبقية.

ولاشك في أن ذلك يتبدى واضحاً في مجال التوكيد على مراحل التطور (والراهن يقبع هنا بكل جبروته)، حيث يبدو أن الميل «البرجوازي» لدى فئات اجتماعية تعتنق الماركسية، مرجحاً لـ «نظرية المراحل الخمس»، حيث تنفرض «ضرورة» تجاوز الإقطاع صوب الرأسمالية، ومادامت نظرية المراحل الخمس تقول بإجبارية هذا المسار، يصبح جوهر «البرنامج العملي» محدَّداً في دعم التطور البرجوازي[١]. كما يبدو أن الميل نحو تأكيد خصوصية الشرق وتمايزه (وسيقاس التمايز هنا عن نظرية المراحل الخمس)، كما إلى تأكيد حتمية انتقاله، وهو لم يصبح رأسمالياً (صناعياً)، إلى الاشتراكية، مرجحاً لـ «نظرية النمط الآسيوي للإنتاج». ولقد كانت نصوص ماركس هي مستند كلا الميلين. ولكن، بالأساس، لتخرج وقائع الواقع عن نطاق البحث، وليستعاض عنها ببحث «نظري» مجرّد هو، في الحقيقة، منتوج أحلام، ومبعث أزمة، ليكون «أضغاث أحلام» ليس أكثر.

---

(١) عالجت هذه المسائل في: سلامة كيلة "فوضى الأفكار، الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي" دار الينابيع- دمشق/ ٢٠٠١. وكذلك: سلامة كيلة "الاشتراكية أو البربرية" دار الكنوز الأدبية- بيروت، ط١/ ٢٠٠١.

أود التأكيد هنا، إذن، بأن البحث في التاريخ يستلزم امتلاك منهجية ماركس، منهجيته بالتحديد، لكي يتسنى إخضاع تصوراته حول التاريخ للتمحيص والنقد معاً. وبالتالي من الضروري هنا تحديد ما هو «مطلق» الماركسية، وما هو نسبيّها بدقّة شديدة. وبالأساس من الضروري تحديد ماهية الماركسية، ما هو فاعل وما هو ميّت، ما هو مركزي وما هو ثانوي، ... الخ[1]، فدون ذلك سيعاد إنتاج الخلط الذي يفضي إلى تحوّل الأفكار (التي كانت ربما عابرة أو متسرّعة، أو غير مدققة، أو مستندة إلى معلومات غير صحيحة) إلى قوانين، أي إلى مطلق، وهذه رعونة إن ما أخذت من زاوية البحث العلمي، وهي «تدمير» للماركسية عبر قلبها إلى «فلسفة» (أو عقيدة) قامت هي على أنقاضها، أي أنها إعادة إنتاج للفلسفة السابقة على الماركسية باسم الماركسية. وهنا تشويه فظ للماركسية ذاتها، وتحريف يفضي إلى معكوس ما هدفت إليه، وهي ـ من بعض الزوايا ـ إعادة إنتاج لتصورات وأفكار و«قوانين» حول التاريخ مطابقة للتصورات الرأسمالية (المركزية الأوروبية مثلاً)، أو حتى لما قبلها (مطابقة ـ من حيث التقديس ـ للتصورات اللاهوتية عموماً، وتصورات العصر الزراعي خصوصاً). إن تحديد ما هو «قانون» مما هو فكرة أو تصور في الماركسية أمر ضروري من أجل تدقيق المسبق الذي يحكم البحث في التاريخ، كي يصبح البحث علمياً، وبالتالي يفضي إلى استنتاجات علمية، تكون خطوة أولى في طريق الوصول إلى قوانين التطور التاريخي.

---

(١) حاولت تحديد ذلك منذ أواسط ثمانينات القرن العشرين، أنظر: سلامة كيلة "حول الأيديولوجية والتنظيم" منشورات الوعي (٣)، ط١/ ١٩٨٧. ويمكن العودة إلى: سلامة كيلة "من هيغل إلى ماركس، موضوعات حول الجدل المادي" دار التنوير – بيروت، ط١/ ٢٠٠٨.

لهذا يجب أن يتحرر البحث في التاريخ من كل «القوانين» التي حكمت «عقول» الماركسيين حوله، والتي اعتبرت «قوانين منهجية»، ونتائج في الوقت ذاته، لتكون وقائع التاريخ زائدة ليس إلا، لأنها حُشرت بين حدّين هما في الواقع حدّ واحد. إن الكليشيهات حول قوانين التطور التاريخي التي ألصقت بماركس (دون أن نتجاهل أن أساسها موجود لدى ماركس، لكن دون أن يعتبر أنه أسس لقوانين في هذا المجال) يجب أن تلقى في سلة المهملات، أو على الأقل ـ إذا لم أرد التطرف ـ أن توضع في «البرّاد» إلى أن يفضي البحث الماركسي في التاريخ إلى توكيدها أو إلى نفيها، لأنها ليست مقدمات/ «أدوات منهجية»، بل هي استنتاجات خاصة بماركس، توصّل إليها اعتماداً على، إما خطأ في المنهجية التي استخدمها، لأنه لم يولد متملكاً منهجيته، بل إنه طوّرها خطوة خطوة، إلى أن اكتملت في «رأس المال»، وهذه مسألة في غاية الأهمية، لأنها تفضي إلى القول بأن دقّة تحليلاته المتأخرة أعلى منها في تحليلاته الأولى (دون أن نصل إلى القطع الذي يقيمه ألتوسير بين ماركس الشاب وماركس العالم)، أو على نقص في الوقائع. لهذا نجده يستنتج بأن تطور البشر يمرّ في مراحل خمس[١]، لكن استناداً إلى معرفة بتاريخ أوروبا منفصلاً عن التاريخ العالمي، أو في علاقة مشوشة معه عبر ما جاء به المستشرقون، ويمكن القول أيضاً بأن معرفة تاريخ أوروبا لم تكن كبيرة، لأنه لم يكن مؤرخاً بل إنه حصر جلّ اهتمامه بكل الظواهر التي أنتجت التطور الرأسمالي بالأساس، وانطلاقاً من ذلك أبدى العديد من الملاحظات التي يمكن أن تكون دقيقة، ويمكن أن تكون خاطئة (دون أن نتجاهل بأن ماركس حاول البحث في مرحلة المشاعة، وبذل مجهوداً في ذلك، لكن البحوث حول المرحلة تلك كانت قليلة، مما

(١) أنظر: ماركس، انجلس "بيان الحزب الشيوعي" دار التقدم/ موسكو (ص ٤٠).

جعل كتاباً لمورغان[١] يحظى باهتمام عظيم لأنه يتناول تلك المرحلة)، ومن الواضح بأنه درس تاريخ أوروبا مقطوع الصلة بتاريخ الشرق، أو وفق الصيغة التي حدّدها هيغل والمنطلقة من أن الحضارة بدأت في الشرق (مرحلة الطفولة) وما لبثت أن انتقلت إلى الغرب (أوروبا)[٢]، وبعض تحديدات ماركس لارتقاء أنماط الإنتاج تشير مباشرة إلى هذا المسار الهيغلي[٣]. والشرق لصيق الصلة بتاريخ أوروبا، حيث من غير الممكن دراسة صيرورة التطور العالمي دون أن نبحث في هذه «العلاقة»، ولاشك في أن ماركس تأثر في ذلك بأفكار ومعلومات المفكرين والمؤرخين والرحّالة وكذلك الساسة البرجوازيين، ولقد استند إلى هؤلاء وهو يستنتج بأن تطوراً (ولنقل وضعاً) مختلفاً قد شهده الشرق، اقتضى محاولة صوغ تصورات مختلفة عما كان قد قال به فيما يتعلق بأوروبا.

ولاشك في أن التأكيد على تميز تطور الأمم مسألة في غاية الأهمية، وهي المسألة الهامة التي يمكن استنتاجها من محاولة ماركس البحث في تاريخ الشرق بشكل يختلف عن بحثه في تاريخ أوروبا، وهو ما يفضي إلى ما أهدف الإشارة إليه باعتباره خطوة أولية في سياق تحديد صيرورة التاريخ

(١) أنظر: انجلس "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" دار التقدم- موسكو. والكتاب هو لفت النظر إلى عمل مورغان حول المجتمعات البدائية، والهدف منه هو الإفادة الماركسية في فهم المشاعة.

(٢) أنظر: هيجل "محاضرات في فلسفة التاريخ" ج١ العقل في التاريخ، دار التنوير- بيروت، ط٢/ ١٩٨١.

(٣) حول فكرة ماركس يمكن العودة إلى:

أ- كارل ماركس "الأيديولوجية الألمانية" ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق- دمشق، ط١/ (ص).

بـ - كارل ماركس "اسهام في نقد الاقتصاد السياسي" ترجمة أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة- دمشق، ط١/ ١٩٧٠ (ص ٢٦).

العالمي، لأن التميز (مفهوم الهوية لدى أرسطو والمتضمن في الجدل المادي) هو صيغة الفهم الأولية، السابقة لتحقيق التركيب، وبالتالي تحديد صيرورة التاريخ العالمي (أنماط الإنتاج في الإطار العالمي). لكن مسألة التميّز هذه مسألة دقيقة في الوقت نفسه، لأن الصيرورة عالمية بطبيعتها، مما يفرض الوصول إلى ما هو موحّد، أو واحد (أنماط الإنتاج في الإطار العالمي)، لكنها كذلك تفترض المعرفة العميقة بوضعية مختلف الأمم، وهذا ما لم يستطعه ماركس (ولم يكن بإمكانه)، لهذا نجده قد تأثر بأفكار كانت تحضّر لإخضاع الشرق للغرب[1]، فكانت حريصة على إبراز تمايز وهمي يقوم على أساس التمايز العرقي بين البشر (الخمول/ النشاط، أي العطالة/ العمل. والأسطوري/ العلمي، والبربري/ المدني...) مما قادها إلى تأسيس شرق متخيّل، شرق بدائي خامل وأسطوري ويعيش عصور ما قبل الحضارة، لتصبح الرأسمالية هي ممدّنته ومدخلته الحضارة.

في هذه الوضعية تكون استنتاجات ماركس مشكوك في صحتها، لأنها استندت إلى شرق متخيّل، ولأنها وهي تحاول القول بأنه لا يجب حصر التطور البشري في قالب واحد عجزت عن استيعاب الترابط والتفاعل والوحدة (فمثلاً حضارات البحر الأبيض المتوسط متداخلة، ومتكاملة). وبالتالي تجاهلت قانون الوحدة والتنوع، ولم تستطع أن ترتقي بالبحث من

---

(١) حول رؤية ماركس عن ركود الشرق، وعن سيادة الجمود والمشاعة، يمكن العودة إلى:
ماركس، انجلس "منتخبات في ثلاثة مجلدات" م١، ج٢ دار التقدم- موسكو ١٩٨٠ (ص ٢٣٣- ٢٤٧) وهي المقالات التي كتبها حول الهند نشرها في جريدة نيويورك دايلي تريبيون الأميركية سنة ١٨٥٣.
وحول أن الرأسمالية تمدن العالم يمكن العودة إلى النص الشهير في: ماركس، انجلس "بيان الحزب الشيوعي" سبق ذكره (ص ٤٦).

دراسة مناطق محددة (وهنا دراسة متخصصة) إلى اكتشاف القانون العام لكل المناطق/ الأمم.

لذا فإن أفق البحث في التاريخ لازال مفتوحاً، لأن قوانين التطور التاريخي لم تكتشف بعد، وإن كان ماركس قد قدّم أفكاراً مهمة في بعض المجالات وحول بعض القضايا، وأسس لمفهومات في غاية الأهمية للبحث التاريخي (مثل نمط الإنتاج، البنية، المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الإيديولوجي..) لهذا يجب أن نتخلّص من فكرة أن الماركسية قد بلورت قوانين التطور التاريخي، بل يجب أن ننطلق من أن في الماركسية «رؤية مادية للتاريخ»، حسب ما كان يقول كل من ماركس، إنجلز ولينين[1]، وهي ذاتها الجدل المادي محدّداً في التاريخ، ودون ذلك سوف يبقى البحث في التاريخ مشوهاً، وسوف لن يكون الغرض منه سوى غرض أيديولوجي راهن، سواء بتوكيد صحة الماركسية، أو تكييف التاريخ بما يدعم وجود «الماركسية» في الحاضر، عبر «اكتشاف» منابعها في «تاريخ» كل أمة.

(١) أنظر: لينين "ماركس- انجلس- الماركسية" سبق ذكره (ص١٩).

II

«الماركسية» التي «نمّطت» التاريخ، حددت «بدقة» سمات مراحله إذن، لهذا أصبح للرق معنى، وللإقطاع معنى، وللرأسمالية معنى. وهي لم تكتفِ بالتحديد العام لكل مرحلة بل حددت السمات «التفصيلية» لها، في شكل الملكية، وفي تكوين الاقتصاد، وفي شكل الطبقات وصراعها، وفي شكل البنية الفوقية (الدولة والأيديولوجيا)، وطبيعة العائلة، والشكل القومي... الخ.

فمثلاً في المشاعية البدائية تحدد الرعي كوسيلة إنتاج، والتملك الجماعي للثروة والعلاقات القبلية، وغياب الدولة (سلطة زعيم القبيلة). وفي الرق تحدد العبيد كقوة إنتاج، وبدء تشكل المجتمع الطبقي وبالتالي تشكل الدولة. في الإقطاع، تحددت الأرض كوسيلة إنتاج والأقنان كقوة إنتاج، في ظل اقتصاد طبيعي (غير سلعي)، وغياب للدولة، وبالتالي تفكك للشكل القومي (أو أحياناً غياب للتشكل القومي). أما الرأسمالية، التي تقوم على الصناعة كوسيلة إنتاج والعامل كقوة إنتاج، تقوم أيضاً على أساس الاقتصاد السلعي (النقدي) وعلى تشكّل الدولة القومية. هذه مختصرات التطور التاريخي، التي تصاغ باستفاضة أحياناً وباختصار أخرى، مع «تطعيمها» ببعض المعلومات التاريخية. وهي مختصرات تصل أحياناً إلى حدِّ التبسيط الفظ، لتصبح فعلاً أسهل من معادلة رياضية بسيطة (من مثل ١+١=٢). وبهذا يمكن القول بأن الإقطاع = ملاك الأرض+ الاقتصاد الطبيعي+ التفكك القومي، وإن الرأسمالية=

الرأسماليون (وليس الصناعة) + الاقتصاد السلعي/ النقد+ التوحيد القومي. مما يجعل البحث في التاريخ أسهل من حل معادلة ١+١=٢، لأنه من خلالها يمكن تحديد «نمط الإنتاج السائد في المجتمع»، فإذا وجد النقد والسوق (القومية) فلا شك بأن النمط هو نمط رأسمالي، حتى لو كان ذلك قبل عشرة آلاف سنة، أما إذا كان الاقتصاد طبيعي، والسوق مجزأ، فلا شك في أن النمط هو إقطاعي. حتى في عصر الفضاء. وبالتالي أليس سهلاً أن نحدد «النمط الإنتاجي السائدة» في أي مجتمع من المجتمعات، وفي أي عصر من العصور؟ وليقود تحديد النمط، إذن، إلى تحديد طبيعة الدولة والأيديولوجيا، وطبيعة الفئات المضادة للطبقة الحاكمة، وأفكارها «الثورية»... الخ؟ ثم لا يعدو البحث في الوقائع بعد ذلك سوى «تكميل الصورة»، لتُختار وقائع وتلفظ أخرى، وتحوّر وقائع وتقلب أخرى، إنها بالتالي لعبة الألوان التي يمارسها الطفل.

ونظرية «النمط الآسيوي» تؤسس لتبسيطات مشابهة، رغم أنها تأسست منذ الستينات (واعتماداً على ماركس) انطلاقاً من تجاوز تبسيطات «نظرية المراحل الخمس»، ومن أجل وعي أعمق لمشكلات الشرق، وفي تضاد مع تبسيطات «نظرية المراحل الخمس» التي قسرت الشرق في «قوالب» لا يستوعبها، كما أكد منظروها، لكنها لجأت إلى تبسيطات مشابهة. وأصبح وعي الشرق، بالتالي، معها «أسهل من حل معادلة رياضية بسيطة»، لهذا حُددت سمات هذا النمط، وبالتالي سمات الشرق، بـ «الركود» و«الاستبداد» القائم على مركزية الدولة، ودورها الاقتصادي، و«انعدام الملكية الخاصة للأرض» و«المشاعات القروية».

وبذلك، لم يتطور الشرق عن النمط المشاعي الرعوي سوى في تشكيل دولة مركزية قهرية، توقّف عند المرحلة الأخيرة من تطور النظام الرعوي، حيث استقرت القبائل، وعملت في الزراعة، وتوزعت الأرض على شكل

حيازات، لكن مع تدخل «الطبيعة» [العامل الجغرافي]، لتفرض الحاجة لدولة مركزية من أجل تنظيم الأنهار الكبرى، التي قام النمط على ضفافها [تنظيم الري، وبناء السدود، واستصلاح الأراضي]. وبالتالي ظلت الأراضي موزعة على شكل حيازة على «المشاعات القروية»، التي تقدِّم الفائض للدولة، وهنا انتقلت الملكية من القبيلة إلى الدولة. كيف؟ بتدخل «الطبيعة» ربما [وهنا الطبيعة الإلهية].

وفي هذا النمط إذن، يتحد الشكل البدائي (القبيلة بمختلف بنيتها) والشكل الطبقي الأرقى [الدولة المركزية]، كيف؟ والدولة في هذا النمط ليست ممثلة «اتحاد القبائل». إنها شكل «فوقي»، قوة أتت من السماء. لتنصِّب طبقة حاكمة على بنى قبلية لم تندمج بها، لهذا لم تتفتت، لتنقسم إلى طبقات، رغم استقرارها، واشتغالها بالأرض، وامتلاكها الأموال، لكن فقط حافظت على عدم الانتقال إلى التملك الخاص للأرض، لماذا؟ ربما «العناية الإلهية» هي التي أرادت ذلك، رغم أن التملك منزع (ومبدأ)، حيث يفضي تملك شيء إلى شيء آخر، ولو كانت الطبقة الحاكمة من البشر/ القبائل لفرضت تملّك الأرض ككل الأموال، لكنها أتت من «فوق»، لهذا فهي لا تتصرف كما البشر، فاكتفت بنهب الفائض.

وبالتالي أصبح ممكناً «تلخيص» التاريخ، ببضع أسطر، لتختزل الحياة الثرة الغنية، المعقدة، المتشابكة، إلى تبسيط فظ، ولتتحوّل هذه التبسيطات إلى «أدوات منهجية»، في مجال البحث في التاريخ. أدوات هي، كما قلت سابقاً، المقدمات والنتائج معاً، مدعّمة بوقائع تاريخ مختزل ومتخيّل.

وفي هذا الوضع ليس من الممكن القول بإمكانية البحث في التاريخ، والأحرى الوصول إلى نتائج جادّة، لأن البحوث التي تستند إلى هذه الأدوات المنهجية لا تني تكرر مقدماتها، وبالتالي لا تني تكرر ذاتها، لأن

غرض البحث هو تأكيد صحة المقدمات «الأدوات المنهجية»، وليس البحث في التاريخ، والفارق هائل هنا، فمثلاً هنالك فارق كبير بين اعتبار التصور حول نمط يسمى «النمط الآسيوي» أدوات منهجية، وبين اعتباره فرضية فقط، لأن الاعتبار الأوّل سوف يفضي، لا محالة، إلى إعادة إنتاج «الأدوات المنهجية» هذه، أي التوكيد على أن الشرق قد شهد فعلاً النمط الآسيوي، لأنه انطلاقاً من هذه «الأدوات»، سوف تكون مهمة الباحث البحث عن كل المظاهر التي توافقها، مثل «اكتشاف» وجود دولة مركزية وأنهار كبيرة، وزراعة على ضفافها، ومن ثم تطويع الوثائق التاريخية لكي تناسبها، أو الإفادة من بعض الأفكار والنصوص العامة أو الغامضة في كتب التراث من أجل توكيدها. فقط لأن «الأدوات المنهجية» تقول بالركود والاستبداد وانعدام الملكية الخاصة للأرض والمشاعة القروية.

بينما يفضي الاعتبار الثاني إلى شيء مختلف، حيث توضع هذه «الأدوات المنهجية» في الثلاجة، ليجري البحث في التاريخ، وبتحرر تام منها، وبالتالي يفترض ذلك دراسة الوقائع جيداً، والاستنتاج منها، من أجل بلورة تصور عن وضع الشرق ليتأكد من ثمّ، هل شهد الشرق هذا النمط أم أنه شهد نمطاً آخر. وهكذا حول «نظرية المراحل الخمس»، التي يجب أن تخضع لتمحيص مماثل.

أقول، إذن، بأن الماركسية لم تبلور «أدوات منهجية» من هذا النمط تخصّ التاريخ، وهي لم تصل إلى تحديد قوانين التطور التاريخي، وما هو متداول لا يعدو أن يكون أولاً: «أفكار» مستندة إلى تصورات لماركس لا ترقى إلى مستوى «الأدوات المنهجية». وثانياً: إنها مصاغة بشكل تبسيطي فظ لا يناسب البحث الماركسي، وثالثاً: أنها تطبق بشكل حرفي يمسخها كما مسخت القرود. وفي هذه العملية تقزّم الماركسية لتناسب «عقل» محدود، ربما كان من بقايا القرون الوسطى، ذاك العقل الذي قام

على أساس التبسيط الفظ، العائد بالفكر إلى مراحله البدائية الأولى، وأكثر من ذلك، إلى مراحل الأسطورة المحوّلة إلى مشعوذات، ليعتبر الفكر كلمات بسيطة، وبضع أفكار «سهلة»، لكن هذا «الفكر» في المقابل يعتبر مفتاح وعي التاريخ، المعقّد والغني والمتشابك. وهنا تكمن المشكلة، حيث ينتج الفكر الرث لأن التبسيط الفظ لا ينتج إلا فكراً رثاً، ولأن العقل الذي يعمل بما دون الفهم غير قادر على وعي ظواهر الحياة، لأن وعيها يحتاج إلى وعي، والعقل المنتج لم يصل مرحلة الفهم، بله الوعي. لهذا يؤلف لنفسه «أدوات منهجية» من تصورات أولية وأفكار عمومية، بدل أن يرقى إلى مستوى «الأدوات المنهجية» الحقيقية، (وفي الماركسية الجدل المادي). إنه يعتبر فكرة ما قانوناً وهي لا ترقي إلى ذلك، لكنه يقزّم الفكر إلى «فكيرات» بسيطة لكي يكون قادراً على استيعابها، واستخدامها كأدوات منهجية، وهو بالتالي يؤلف أدوات منهجية مزيفة.

فمثلاً يعتبر بأن الإقطاع يعني التجزيء، ويعتبر ذلك «أداة منهجية»، لكن هذه الفكرة هي سمة للإقطاع الأوروبي في العصور الوسطى (أي ما بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية)، وبالتالي فهي خاصة بتوصيف وضع محدد. إنها، بالتالي واقعة محددة، والواقعة ليست قانوناً. إن تجريدها وتكرار حدوثها (بعد التجريد) يمكن أن يحوّلها إلى قانون، وهذا يقتضي دراسة التاريخ العالمي من أجل التأكد من تكرارها، ليستنتج بأنها قانون. وهذا يحتاج إلى «منطق» معيّن، وإلى بحث شامل في التاريخ العالمي. ويحتاج ذلك إلى «عقل» انتقل إلى مستوى الوعي، لكي يكون قادراً على التجريد النظري، عقل تجاوز بلادة القرون الوسطى، واكتسب الفكر الحديث.

وهذا ينطبق على «انعدام ملكية الأرض في الشرق» أيضاً، هذه الفكرة التي «اخترعها» «الاستشراق» الأوروبي، استناداً إلى مشاهدات ومعلومات

حول وضع الدولة العثمانية نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، أو استناداً إلى معلومات حول تاريخ الشرق القديم، لكنها عممت على تاريخ الشرق كله[١]. هل هذه المعلومات (والمشاهدات) تكفي للوصول إلى هذه النتيجة؟ وأحرى إلى تحويلها إلى «أداة منهجية؟»؟ في هذه المسألة، كما في المسألة السابقة، أنا لا أقول بأن ماركس هو المذنب، لأنه حينما درس تاريخ أوروبا وجد أن الإقطاع مجزئ، وبأنه يقوم على أساس الاقتصاد الطبيعي، وربما كان خطأه أنه التزم «منطق» الفكر الأوروبي القائل بأن الحضارة انتقلت من الشرق (الذي سرعان ما انطفأ) إلى الغرب، وتطورت فيه، ليهمل الشرق، وهو يدرس تطور أوروبا، وبالتالي ليرى في الإقطاع مرحلة متقدمة عن الرق، بالقياس فقط إلى وضع البشر المنتجون (الرق، الأقنان)، أي في طبيعة وضعيتهم القانونية تحديداً (مملوك/ حر). ولأنه رفض تعميم وضعية أوروبا القرون الوسطى على العالم، وتحويلها إلى قانون للتاريخ العالمي، درس الشرق من زاوية أخرى، هي بالتحديد زاوية الشرق المنطفئ، العقيم عن إنجاب الحضارة، نتيجة عوامل «طبيعية» (وهنا الصحراء)[٢]. ولأنه استند إلى منتوج الاستشراق، أسبغ السمات سابقة الذكر على الشرق باعتبارها «قوانين» تخصّ الشرق وحده، لكنه حاول أن يدرس الشرق أكثر، ولمس خطأ ما في أفكاره الأولى[٣]. وحينما «وضع» قوانين التطور التاريخي، لمسها بعمومية شديدة، وإنه كان مثّل عليها ببعض وقائع تاريخ أوروبا. ورغم ذلك أقول بأن أفكاره في هذا المجال مشوشة،

---

(١) أنظر : سلامة كيلة "مقدمة عن ملكية الأرض في الإسلام" دار المدى- دمشق، ط١/ ٢٠٠١.

(٢) أنظر: ماركس، انجلس "رسائل مختارة" دار التقدم- موسكو، ط١/ ١٩٨٢ (ص ٦٥- ٧٥).

(٣) كارل ماركس "حول الهند والجزائر" سبق ذكره، والصفحات ذاتها.

وتحتاج إلى بحث عميق، ليس في المجال «النظري» [أي المجرّد] بل في مجال البحث التاريخي.

لكن «العقل القروسطي»، مع ستالين، عمم ما هو خاص، و«قونن» ما لا يقونن، وألّف «نظرية» شاملة للتطور التاريخي، استناداً إلى أفكار وتصورات لماركس، لم يعتبرها ماركس نفسه ترقى إلى مستوى النظرية. فتحوّل الخاص إلى عام ليصبح قانوناً، والجزئي إلى كليّ، كما تحوّل الافتراض إلى حقيقة، والممكن إلى حتمي والنسبي إلى مطلق (وهنا قزّم المطلق) ليؤلّف من كل ذلك «فلسفة كاملة منجزة». هذه هي المرحلة الأولى في الانحطاط الذي أصاب الماركسية، تبعتها مرحلة أخرى انطلقت من تبسيط المبسط، وبالتالي تحويل هذه «الفلسفة» إلى شعوذات. لكأن التاريخ عاد القهقرى، من ماركس إلى أعمق أعماق التاريخ، لتصاب الماركسية بانحطاط مضاعف. وما هذه التبسيطات التي نراها في مجال البحث التاريخي إلا نتاج هذا الانحطاط المضاعف. إننا هنا أمام عقل لم يرق إلى مستوى الماركسية بل قزمها شيئاً فشيئاً لكي تناسب مداركه، وبالتالي أفقدها «روحها»، دمرها، لأنه أعادها شعوذة (شعوذها).

أنا هنا لا أنفي «القوانين»، ولا التجريد، فالفكر يقوم على التجريد، الذي هو صياغة للمفاهيم، وليس من فكر دون صياغة للمفاهيم، وبالتالي فإن للبحث التاريخي أدواته المنهجية، ولقد أشرت سابقاً إلى أنه ما من بحث في التاريخ دون مسبق، حيث لا يمكن لماركسي أن يتجاهل مفاهيم مثل الملكية، قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، البنية التحتية والبنية الفوقية، الدولة، نمط الإنتاج، الأيديولوجيا، الطبقات، الصراع الطبقي... الخ، لأنها في جوهر الفهم المادي للتاريخ. وإذا كان النسبي، وفق الجدل المادي [والجدل عموماً] مطلقاً، فهو كذلك ضمن حدوده، لكنه ليس كذلك في علاقته مما هو أوسع من ذلك (أي خارج حدوده)، حيث يتحدد كنسبي

فقط. وكذلك الخاص الذي هو عام ضمن حدوده فقط، لكنه خاص فقط في التجريد الأعم. وبالتالي من الخطل تحويل النسبي إلى مطلق، والخاص إلى عام وفق التجريد الأعم، وإلا تحوّل النسبي والخاص إلى قانون عام «أداة منهجية». بمعنى أن الجدل يكون قد دُمِّر.

ولا شك في أن تحويل أفكار ماركس إلى قوانين تفضي إلى ذلك، أي أنها، بالتالي تفضي إلى تدمير ماركس ذاته. وهذه التبسيطات الفظة فعلت ذلك، لقد دمّرت ماركس حينما حولت النسبي إلى مطلق والخاص إلى عام، ثم دمّرته مرة أخرى فيما طبقّت ذلك قسرياً على التاريخ. لأنه في هذه الحالة أصبحت الأفكار هي محددة الواقع، «الصورة النظرية» هي محددة الواقع، ليوقف هيغل من جديد على رأسه، بعدما كان ماركس قد أوقفه على قدميه، وبالتالي لا يكون مستغرباً العودة لنمطية هيغل الخاصة بالتاريخ العالمي، وهذا واضح بشكل جليّ في «نظرية النمط الآسيوي». الذي يستخدم قوالب وتعابير هيغل [منقولة عن ماركس طبعاً]. ومنها انتقال الحضارة من الشرق إلى الغرب، وانطفائها في الشرق الراكد، الاستبدادي، الذي ظل «مقولباً» في مرحلة المشاعية، لهذا استمرت ملكية الأرض غائبة. ولم يوجد سوى الحيازة لها. وهو محور لدى «نظرية المراحل الخمس»، التي شطبت الشق الخاص بالشرق، وعممت الشق الخاص بالغرب، ليصبح تاريخ أوروبا هو التاريخ العالمي، وربما يكون ذلك، إيغال في لفظ الشرق أكثر مما أراد هيغل، لهذا تبدو العودة إلى مفاهيمه حول الشرق من قبل العديد من الماركسيين، كأنها إنصاف له.

أنا أنقد بالتالي، عملية تحويل أفكار ماركس (وملاحظاته) حول التاريخ إلى قوانين، لأنني أرى أنه يجب إخضاعها للتمحيص أولاً، وإلى اعتبارها خاصة بأوروبا ثانياً، ولأن الخاص منها بالشرق مستند إلى «أوهام» استشراقية ثالثاً، وهي لذلك لا ترقى إلى مستوى القوانين، إنها

أفكار وملاحظات فقط، قد يفيد بعضها، وقد يبدو بعضها الآخر «ظرفياً»، وبالتالي فإن «النظريات» و«الأدوات المنهجية» المؤلفة حول «المراحل الخمس» و«النمط الآسيوي، يجب أن تنبذ، أكثر من ذلك يجب أن يلقى بها في سلة المهملات، لأنها «نظريات» و«أدوات منهجية» خرافية. وهي لا تمت للماركسية بصلة، رغم استنادها إلى ماركس، ورغم أن بعض أفكارها من تأليف ماركس. ولقد شوهت البحث الماركسي في التاريخ، وجعلته بحثاً هزيلاً، ولهذا لابدّ من العودة إلى الجدل المادي، كأداة تحليل، وإلى القانونيات الخاصة بالمجتمع، والمتفرعة عنه، ولفظ كل «الأدوات المنهجية» الدخيلة على الماركسية، من أجل إعادة البحث في قوانين التطور التاريخي.

وأنا، بالتالي، أدعو إلى إعادة البحث في التاريخ من أجل «اكتشاف» قوانين التطور التاريخي، التي لم تكتشفها الماركسية بعد، بهدف الإسهام في «اكتشافها»، وإن كان ممكناً الإفادة من بعض أفكار ماركس، لكن يجب أن يتحدد بأنها أفكار وليست قوانين.

III

إن المنهجية الماركسية (الجدل المادي) هي التي تحكم الرؤية العامة في البحث التاريخي، وتسهم في توضيح الصيرورة العامة، ومسار التطور، لكن، ولدراسة الواقع/ التاريخ، هناك قانونيات محددة تحكم البحث، مشتقة مباشرة من المنهجية، أو مكملة لها، لكنها ضرورية لهذا البحث. إننا بالتالي، أمام جملة من المفاهيم، متكاملة، وهي أساس الرؤية المادية للتاريخ. والفكرة العامة هنا هي تنميط التاريخ ، أي دراسته بصفته تشكل لأنماط متعاقبة ارتقائية، استناداً إلى مسألة الإنتاج.

لهذا بلور التجريد النظري فكرة «نمط الإنتاج»، وهي فكرة جوهرية وهامة، لأنها تسهم في وعي صيرورة التطور وفق مقاييس محددة، تجعل للتطور معنى محدداً، وواضحاً. ويقوم هذا التحديد على فِعل البشر في الطبيعة وتحويلها، ليصبح لكل تغيّر نوعي نمطاً محدداً. وبالتالي يصبح ممكناً دراسة التراكم في كل نمط، وتحديد اللحظة التي يفضي فيها هذا التراكم إلى تغير نوعي (قفزة)، كما يصبح ممكناً تحديد التناقضات فيه، وبالتالي تحديد النفي ونفي النفي، الذي يندغم بالتغير النوعي، وبهذا ليس من الممكن دراسة التراكم بمعزل عن التناقض، والنفي ولا دراسة التغير النوعي بمعزل عن نفي النفي، في سياق صيرورة فِعل البشر في الطبيعة، وفي علاقاتهم فيما بينهم. ليفضي كل ذلك إلى تشكّل نمط آخر، وهنا يترافق التطور التدرجي والقفزة النوعية، بينما يبدو التفارق واضحاً فيما بينهما قبل ذلك، من حيث الشكل، لأنهما معاً سوف يفضيان إلى القفزة

النوعية. وليبدو التراكم التدرجي عنصراً حاسماً في مفاقمة التناقض لتحقيق النفي ونفي النفي معاً.

لهذا يكون حاسماً التحديد الدقيق لمعنى النمط، لعناصره المكوّنة، من أجل تعيين حدوده، تشكّله وانتهائه، ودون هذا التحديد الدقيق يصبح تحديد الأنماط كيفياً، وينحكم لرؤى ذاتية في الغالب، أو إلى ميل ما، اقتصادي أو ثقافي، أو اجتماعي، طاغ. وبالتالي فإذا كان تطور التاريخ ينحكم لطابع ثقافي أو قومي لدى الفكر البرجوازي، لتتشكل نظرية تعاقب الحضارات، أو لتمييز أمة بكونها تحمل «روحاً» عملية، وأخرى بكونها «روحية» أو «عاطفية» (وهنا تتغلغل الروح العرقية والعنصرية)، فقد أصبح في الماركسية ينحكم لجملة مفاهيم مادية، ذات صفة علمية، مستقلة عن ميول البشر، وبعيدة عن النظرة العرقية أو العنصرية. لقد انتقلت رؤية التاريخ، إذن من السماء إلى الأرض، ومن الروح (الثقافة، الحضارة، العرق..) إلى الاقتصاد، مادام البشر يعملون لكي يعيشوا، ويملكون لكي يغتنوا ويترفهوا، وماداموا يسعون وهم يعملون لتحقيق ذلك إلى السيطرة والسطوة، ومادامت هذه هي «مصلحتهم» في الحياة.

التنميط هنا هام، لأنه يسمح لنا بأن نحدد صيرورة ارتقاء المجتمعات، تحوّلها من شكل إلى شكل أرقى، ونحن نتحدث هنا عن المجتمعات بالعموم، ولا نحدد مجتمعاً دون آخر، أي أننا نتكلم عن البشر، دون أن ندخل في تحديد التمايز القومي بينهم، لأننا نعتقد بأن الارتقاء صيرورة عامة، أي أن البشر يرتقون من نمط إلى آخر، وأن التاريخ يرتقي (يتطور، يتقدم). وأنا أقصد ذلك تماماً، لأن ارتقاء البشر حتمي، بينما ليس حتمياً ارتقاء كل الأمم، لأقول بإمكانية الانكفاء في الخاص، في أمّة ما. لهذا قال ماركس بأن الصراع الطبقي يفضي إما إلى انتصار أحد الطبقتين، أو

إلى دمارهما معاً[١]. إن التراكم في أمة، وتناقضاتها الداخلية، قد يتفارقان، فيفضي التناقض، ليس إلى نفي النفي، بل إلى الدمار. لكن التراكم المتحقق في أمة قد يكون أساس ارتقاء أمة أخرى، وانتقالها إلى نمط جديد، لهذا فإن التفارق حقيقي في الأمة المحدَّدة، لكنه شكلي في التطور التاريخي للبشر عموماً.

وبهذا فمن الضروري التمييز الدقيق بين العام والخاص في صيرورة التطور العالمي. ورؤية التطور كتطور (ارتقاء) عالمي مسألة هامة للغاية في هذا المجال، بدونها لن نؤسس لتاريخ حقيقي، بل سوف نتحدث عن تاريخ موهوم. لهذا يكون الانكفاء في الخاص ممكناً، بينما لا يكون كذلك في العام، حيث يبدو الارتقاء في العام حتمياً. وبذلك فإن التنميط هو في العام وليس في الخاص، برغم الدور الذي يلعبه الخاص فيه، لكن الخاص هنا نسبي، لأنه متحول. فبرغم أن الخاص هو الذي يحقق ارتقاء العام فإنه ليس هو ذاته في كل عملية ارتقاء، لهذا نلاحظ اختلاف الأمم التي حققت ارتقاء المجتمعات البشرية. التنميط، إذن، عام، وإن تحدد في بقعة جغرافية معينة، لأنه، أيضاً، يقوم على الأرض، ومن فِعل البشر، لكن تبقى الجغرافيا متحولة، والبشر مختلفون.

والتنميط يستند إلى الإنتاج، لأنه فِعل البشر الأسمى، وأساس حياتهم، وحلم رفاههم. وفي الإنتاج يتحقق التراكم الأساسي الذي يفضي إلى تحقيق التغير النوعي الذي يؤسس للارتقاء، حيث دون ارتقاء في الإنتاج ليس من الممكن تحقيق ارتقاء في صيرورة التاريخ، وبالتالي ليس ممكناً التنميط. في عمق الإنتاج يتأسس التناقض الذي يفضي إلى النفي ونفي النفي، الذي يفضي في الخاص، إما إلى الارتقاء أو إلى الدمار، وغالباً ما

(١) ماركس، انجلس "بيان الحزب الشيوعي" سبق ذكره (ص ٤١).

كان يفضي إلى الدمار. وبالتالي، يبدو بأن البشر الذين يحققون التراكم في الإنتاج، يعجزون عن حل التناقض القائم في عمقه، لكن التراكم المتحقق يفضي، لدى بشر آخرين، أمكنهم حل التناقض، إلى تحقيق الارتقاء في النمط. لهذا قلت بأن الارتقاء عام وليس خاص.

إذن نمط الإنتاج هو المفهوم الأوّلي والأساسي في البحث في التاريخ، لكن لهذا المفهوم أسس محددة (عناصر) بدونها يبدو وهمياً. هنا ننزل، بالمجرّد إلى مجرّد أدنى، لكننا نبقى في التجريد، لأن المفاهيم مجرّدات، تدل على وقائع، لكنها مجرّدات، وبين هذا وذاك مسافة يجب رؤيتها، وإلا تحوّل التاريخ إلى مسخ، أو إلى «صورة ذهنية» جميلة. وإذا كان الخاص يستحيل عاماً في التجريد، لكن مسافة تفصل بين نوع الخاص والعام، فاللغة خاص (لغة بشر محدَّدين) لكنها عام (لأنها السمة الموحدة لكل البشر)، لكن ليست لغة البشر المحدَّدين هي العام، بل إن مفهوم اللغة هو العام، وخاصها أن لكل مجموعة من البشر لغتها الخاصة.

التجريد، إذن، ليس مستوى واحد، إنه مستويات، ولهذا فإن مفهوم نمط الإنتاج هو التجريد الأعلى، لجملة تجريدات. وهي مفهوم قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ومفهوم البنية التحتية والبنية الفوقية. إنها، بالتالي، تخصيص المجرّد، لكنها مجرّدات أيضاً، بمعنى أنها لازالت على مسافة من الواقع، رغم أنها في الواقع أيضاً، لهذا فهي أكثر لمساً للواقع. إننا نتحدث عن البشر والطبيعة، وعن العلاقات التي تقوم بين البشر في علاقتهم مع الطبيعة. وإننا، إذن، «نتجاوز» التنميط العام، إلى مستوى ما من التخصيص. ولهذا فإننا حينما نشير إلى قوى الإنتاج فإننا نشير إلى عنصرين، وسائل الإنتاج، والبشر المنتجون، ففي كل نمط وسيلة إنتاج محددة، دون أن يعني ذلك فقدان وسائل أخرى، لكنها الوسيلة الرئيسية من أجل معيشة البشر ورفاههم (وأنا أصرّ هنا على المسألتين: المعيشة

والرفاه). فالقنص وسيلة، لكنها مكملة بوسيلة الطهي. والرعي وسيلة، لكنها مكملة بوسائل أخرى (إنتاج اللباس، وسائل القنص..). والزراعة وسيلة إنتاج، لكنها مكملة بوسائل إنتاج الملبس، والسلاح، والكماليات، (الحرف). والصناعة وسيلة إنتاج، لكنها مكملة بوسائل إنتاج (لكن أقل من كل العصور السابقة، لأن الصناعة وحدّت كل وسائل الإنتاج).

لكن في كل نمط وسيلة إنتاج أساسية، عليها تقوم مجمل العلاقات الاقتصادية، ومجمل النمط. لكن هذه الوسائل دون البشر ليست ذات قيمة، لأن العمل البشري هو الذي يفضي إلى تحويلها إلى وسائل إنتاج، وبالتالي فإنه فِعل البشر المنتجين في الطبيعة التي تتمظهر على شكل قطعان أنعام، أو أرض، أو مصانع، هذا الفعل هو الذي يؤسس لمفهوم قوى الإنتاج، حيث دون البشر المنتجين لا تعدو الطبيعة عن أن تكون كماً مهملاً. لكن وسيلة الإنتاج المحدَّدة تعطي البشر المنتجين صفة معينة، وهنا تتحدد ماهية المنتِج (فلّاح، عامل، حرفي، راعي...). ووجود وسيلة إنتاج فرض نشوء انقسام بين البشر، حيث فرض تملكها. وهنا نشأ مفهوم التملك (الملكية)، ولا شك في أن التملك وجد في المرحلة التي توفر للبشر إمكانية المعيشة، أي توفر لهم إنتاج ما هو ضروري لمعيشتهم، وبالتالي أصبح ممكناً لهم العيش دون جماعية شاملة، كانت قسوة الطبيعة تجعلها اضطرارية. ولتحديد الزمن الذي أنتج ذلك، من الضروري العودة إلى دراسة المراحل الأولى من مراحل التطور البشري، لكن ما من شك في أن وجود وسيلة إنتاج مستقرّة أفضى إلى السعي من أجل امتلاكها، وبهذا انقسم البشر إلى مالكين وغير مالكين (وهم في الغالب المنتجون، بمعنى استثناء وجود مهمشين). وآنئذ نشأ التناقض بين البشر، التناقض الذي لا يقوم على فراغ، بل يقوم على أساس التملّك.

وبهذا تتحدد علاقات الإنتاج، وهي العلاقة بين مالكي وسائل الإنتاج

والفاعلين فيها (المنتجين)، ليقوم هذا الانقسام على أساس وجود منتجين لا يملكون، ومالكين لا ينتجون. وتحدد هدف الصراع الذي أفضى إليه هذا التناقض بامتلاك وسيلة الإنتاج، المالك الذي يسعى لاستمرارية تملّكه وقهر المنتجين، وقسرهم على العمل لديه من أجل تحقيق عملية الإنتاج، والمنتجون الذين يسعون إلى تملّك نتاج مجهودهم، وبالتالي تملّك وسيلة الإنتاج، أو التحرر من قهر المالك. هذا هو شكل الصراع البسيط، والذي يفضي إلى نشوء حلّ فردي، بتحقق إمكانية التملّك (امتلاك وسيلة إنتاج بسيطة بطريقة ما) أو الهرب، للبحث عن عمل في وسيلة إنتاج أخرى، أو عند مالك آخر.

إن نشوء الملكية هو أساس نشوء علاقات الإنتاج، وهو أساس نشوء الصراع الطبقي، وهذه فكرة هامة في الماركسية. لأن نشوء تمايز في المجتمع المشاعي (في إطار القبيلة) لم يكن يفضي إلى نشوء علاقات إنتاج، وأحرى لم يكن يفضي إلى نشوء صراع طبقي، وإن كان يفضي إلى نشوء ميل إلى التملك. ولا شك في أن التمايز في توزيع الثروة في القبيلة نتيجة الدور «الاجتماعي/ السياسي» لأفراد محدَّدين كان يسعّر من الميل نحو تملّك حصة أكبر منها أولاً، ثم تملكها ثانياً، لهذا كان يؤسس لنشوء التنافس (وليس التناقض) بين الأفخاذ (والعائلات). لكن تصاعد هذا التنافس كان يفضي إلى أحد طريقين: إما توزيع وسائل الإنتاج (وهي الأرض هنا، وفي أحيان الماشية) حيازة بين الأفخاذ والعائلات، الأمر الذي كان يفضي إلى تطورها إلى ملكية خاصة، أو استبداد الأرستقراطية المتشكلة على أساس اجتماعي ـ سياسي بها، وتحويلها إلى ملكية لها. وفي هذه اللحظة تشكّلت الطبقات وتأسس الصراع الطبقي.

ولقد تأسس كل ذلك على ضوء استقرار القبائل وعملها في الزراعة، حيث كانت الأرض أول وسيلة إنتاج في مجتمع مستقر. وحينها أصبحت

الماشية تُملّك ملكية خاصة أيضاً. بمعنى أن الاستقرار البشري كان في أساس نشوء الملكية الخاصة، لأنه وفّر ضروريات الحياة للبشر، ومن ثم جعلهم يتصارعون على امتلاك ما يوفّر لهم هذه الضروريات، لتنشأ الملكية الخاصة.

والماركسية، في تصورها العام لارتقاء المجتمعات تؤكد على مفهوم الملكية الخاصة، حيث تجعله أساس انقسام البشر إلى طبقات[1](١٦)، وهي محقّة في ذلك. أكثر من ذلك، يبدو مفهوم التناقض، الذي هو أوّل بنيان الجدل المادي فارغاً حينما نطبقه على المجتمعات دون مفهوم الملكية الخاصة، لأن التناقض فيها ليس «مجرّداً»، بل إنه مؤسس على أساس مادي، والملكية الخاصة هي من يجعله كذلك، لأنها تفضي إلى انقسام البشر أفقياً، وتصارعهم على شيء مادي، هو وسيلة الإنتاج المملوكة لطرف، والمحوّلة إلى وسيلة إنتاج، فقط، بفِعل طرف آخر، دون أن يتملّك منتوج عمله، الذي هو من «حق» المالك. على هذه الأرضية المادية يتأسس التناقض، الذي هو الصراع الطبقي، وبالتالي ليتحوّل من مفهوم مجرّد إلى علاقة واقعية، وليصبح ليس (فقط) صيغة «فلسفية» مجرّدة، كما كانت لدى هيغل، بل صيرورة ارتقاء المجتمعات، وهذه هي ماديته كما تبلورت مع ماركس، الذي قال حول هذه المسألة بالتحديد أنه أوقف هيغل على قدميه، بعدما كان واقفاً على رأسه[2](١٧)، ومفهوم الملكية، هو الذي يؤسس في الماركسية لمفهوم علاقات الإنتاج، التي تقوم بين مالك ومنتج، حول وسيلة الإنتاج.

---

(١) المصدر ذاته (ص ٢٠).

(٢)حول فكرة ماركس عن جدل هيغل يمكن العودة إلى: ماركس "رأس المال"م١، ج١ دار التقدم- موسكو، ط١/ ١٩٨٣ (ص ٢٧- ٢٨).

بين هذا التجريد/ المفهوم (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) والتجريد/ المفهوم نمط الإنتاج، يقبع التجريد/ المفهوم: البنية التحتية والبنية الفوقية، لأنه أحد شقيه. فالبنية التحتية هي قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، لكن مع ملاحظة بأنهما يشتملان، ليس على وسيلة الإنتاج الأساسية فقط، بل وكل وسائل الإنتاج القائمة، ومجمل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية القائمة عليها جميعاً. وبالتالي فأنا أشمل هنا وسائل الإنتاج الثانوية (الحرف، الرعي في النمط الزراعي، الأولى المؤسسة لنمط إنتاج تالي، والثانية المستجلبة من نمط إنتاج سابق نتيجة حاجة نمط الإنتاج القائم لهما. الحرف والزراعة في النمط الرعوي، المؤسسان لنمطين تالين له، و في الصناعة تندثر الوسائل الأخرى، ربما مع وجود هامشي لزراعة ما قبل رأسمالية في مراحل محددة من تطور الرأسمالية) والمنتجون فيها (الحرفيون، الرعاة، وفي الرأسمالية الفلاحون من النوع القديم). وكذلك الملّاك المنتجون أيضاً، وهم الملّاك الصغار، سواء لوسيلة الإنتاج الأساسية أو لوسائل الإنتاج الثانوية.

لكن البنية التحتية تشتمل على ما هو أوسع من ذلك، حيث أن الإنتاج (المنتوج) الفائض يفضي، مع وجود حاجات أخرى يسعى المالك للحصول عليها، إلى التبادل، الذي كان تبادلاً طبيعياً في البدء، لكنه أصبح تبادل نقدي، فتحول المنتوج إلى سلعة، ونشأ النقد كمقياس تبادل، ثم أصبح مالاً «مستقلاً»، ونشأ السوق [مجال تصريف السلع]، وبالتالي نشأ التجّار، كفئة تتوسط بين المنتج والمستهلك. وبذلك، أصبح مفهوم قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج شكلاً بسيطاً لشكل أكثر تعقيداً هو البنية التحتية، حيث تعددت أشكال الملكية، وإن تداخل الملّاك، وأصبح الصراع الطبقي يتخذ شكلاً أكثر تجريدية من شكله البسيط (مالك/ منتج). ودخل التجريد مجمل العلاقات الاقتصادية.

وعن كل هذا التعقيد (وليس عن الشكل البسيط سابق الذكر) تشكلت

البنية الفوقية (القانون، الأيديولوجيا عموماً، والدولة)، وبالتالي يجب الانتباه هنا إلى أن التناقض ليس أحادياً على الإطلاق، بل إنه متعدد، وإن كان يدور حول «مركز» واحد، هو وسيلة الإنتاج الأساسية. لهذا فإن الحديث عن تناقض «أحادي» هو شكل من أشكال التجريد بهدف التوضيح، لكنه سوف يبدو تجريداً فظاً إذا ما عزل عن هذا التعدد في التناقض (لا أحادية التناقض)، وكلها تؤثر بطريقة ما على التناقض الأساسي. لهذا يجب أن نعي مختلف أشكال التناقض، والتأثير المتبادل فيما بينها.

وإذا كان تشكّل المجتمع يستند إلى وسيلة الإنتاج الأساسية، حيث تتموضع أغلبية المجتمع، ولهذا استحقت أن تحدد نمط الإنتاج. وإذا كان تكاملاً ما يتحقق بين وسائل الإنتاج المختلفة، حيث لا يمكن استمرار وسيلة إنتاج لا تكون الحاجة البشرية مضطرة لها، وبالتالي تتداخل مع وسيلة الإنتاج الأساسية، تترابط معها، فإن تناقضاً ما يحصل بينهما، مثل التناقض بين الرعي (المنتج للحوم، والألبان ومشتقاتها، والجلود والصوف.. والذي يلعب دور واسطة النقل في التجارة) وبين الزراعة. والتناقض بين الزراعة والحرف، أو بين الصناعة والزراعة. وإن بدا هذا التناقض مباشر أحياناً فإنه في الغالب يمرّ عبر وسيط، هو التاجر، ويتعلق بأسعار السلع نتيجة الحاجة المتبادلة بين هذه القطاعات في الاقتصاد الموحّد (حاجة الفلاح للسلع الاستهلاكية. حاجة الحرفي لسلع استهلاكية ولمواد أولية...). لكن التناقض يتبدى في الاقتصاد عموماً بين البائع والمشتري. بين الفئات المهمشة والفئات المنتجة، بين المالك الصغير والمالك الكبير، بين المنتج في وسيلة الإنتاج الأساسية والمنتج في وسائل الإنتاج الثانوية (منتج السلعة الضرورية ومستهلكها)، لكنها تناقضات يمرّ بعضها، أيضاً، عبر الوسيط (التاجر).

وهنا لابد أن نلاحظ بأن وسائل الإنتاج المختلفة (الأساسي والثانوي)

تتكامل بطريقة ما، نتيجة الاعتماد المتبادل فيما بينها، في توفير المواد الأولية أولاً، كذلك نتيجة تلبيتها الحاجات البشرية لمختلف قطاعات المجتمع ثانياً، فإنها تتكامل أيضاً، نتيجة التداخل الذي يتحقق بين الفئات المالكة لها ثالثاً، لهذا يصبح التاجر مالكاً للأرض، أو للصناعة... الخ، لتتشكل طبقة موحّدة من الذين يملكون، وإن تمايزت إلى شرائح عدّة. وهذا لا ينفي نشوء فئات مالكة تمركز رأسمالها في وسائل الإنتاج الثانوية (الحرف مثلاً، أو الزراعة مثلاً، حسب نمط الإنتاج)، وهي بذلك تكون عنصراً محافظاً في الطبقة، أو عنصراً تقدميّاً فيها.

في هذا الوضع تبدو علاقات الإنتاج كعلاقات أحادية/ متعددة في ذات الوقت. فإذا كان الملاك يشكلون طبقة بتعدد مشاريعهم، إلا أن المنتجين يخضعون لتعدد وسائل الإنتاج، ليبقى عنصر تناقض يحكم العلاقة فيما بينهم، وليبقى عنصر التناقض الطاغي هو تناقض المنتجين في وسيلة إنتاج وملّاكها، دون ملّاك وسائل الإنتاج الأخرى، رغم تشابك الملّاك عموماً. أما التاجر فيدخل في تناقض مزدوج مع ملّاك وسائل الإنتاج الأساسية والثانوية، وهو تناقض ينحلّ في إطار الطبقة، رغم أنه يتفاقم أحياناً، خصوصاً مع ملّاك وسائل الإنتاج الثانوية، ومع الملّاك الصغار لوسيلة الإنتاج الأساسية، ومع المشتري بصفته مشتري، لتحكّمه بسعر السلعة، لهذا يبدو الصراع بين الفلّاح والحرفي، أو بين العامل والفلّاح صراع بينهما وبين التاجر.

في هذا التشابك للتناقضات يبدو الصراع بين المنتج والمالك كصراع اقتصادي، جوهرة الأجر، بينما يتحوّل إلى صراع طبقي حينما يجرّد، أي فيما يصبح بين ملّاك ومنتجون أولاً، ليس من أجل هدف اقتصادي مباشر فقط (الأجر)، بل من أجل الملكية (تغيير الشكل المهيمن للملكية ـ وهنا تغيير وسيلة الإنتاج الأساسية-، أو إلغاء الملكية). وبالتالي يصبح

ثانياً بين طبقة مستغَلة وطبقة مالكة حول السيطرة السياسية بالتحديد، أي حول الدولة. لأن كل التناقضات تتشابك فيها، لأنها تعبّر عن سلطة الطبقة المالكة، أداتها في قهر المنتجين أولاً، وأداة الشريحة الأقوى في الاقتصاد (وهم ملّاك وسيلة الإنتاج الأساسية) ضد الشرائح الأضعف (الحرفين في النمط الزراعي، وملّاك الأرض في النمط الصناعي، والتجار في النمطين).

البنية التحتية تشتمل إذن، مجمل العلاقات الاقتصادية، وعلاقات البشر الملتفون حولها، إنها قوى الإنتاج الأساسية والثانوية معاً، وتشابك العلاقات التي تقوم فيما بينها. فإذا كانت حاجات البشر قد فرضت نشوء الحرفة منذ عصر القنص (ولقد كانت بدائية طبعاً، وغير مستقلة)، فقد تطورت مع تطور حاجات البشر، وبالتالي كانت حاضرة وتتطور في مختلف الأنماط السابقة للرأسمالية، وحيث كانت أساس الانتقال إلى الرأسمالية. لكن التجارة ظهرت متأخرة، لأن التبادل الطبيعي هو الذي كان يحكم العلاقات بين القبائل. ولقد ظهرت، ربما، مع نشوء التملك، ومن ثم «فيض الإنتاج»، وتطور حاجات البشر، حيث أصبح من غير المجدي اقتصادياً استمرار عملية التبادل الطبيعي من جهة، لأن المالك أصبح حريصاً على تصريف منتوجه دون مراكمة منتوج بديل، ولأن تطور حاجات البشر كان يفرض قبوله المنتوج بـ «ثمن». هنا احتاجت العلاقات الاقتصادية إلى «تجريد» يعادل قيمة المنتوج، ويمكن من خلاله شراء منتوج آخر، وبالتالي فإذا كانت الحاجة نفسها تفرض التبادل العيني نتيجة الندرة، فإن «فيض الإنتاج»، وتطور الحاجة فرض البحث عن معادل ثابت. وبهذا نشأ النقد، من معدن نادر آنئذ (الذهب والفضة) ليكون مقياس قيم السلع، دون أن ننسى التوضيح بأن التبادل العيني يمكن أن يستمر بعد ذلك، ولكن كشكل ثانوي.

هذه العملية هي التي أسست لنشوء مفاهيم النقد، السلعة، القيمة، الثمن، والسوق. كما أسست لنشوء فئة «مستقلة» تعمل في الوساطة بين البائع والمشتري. طبعاً ربما نشأت هذه الفئة في مرحلة التبادل العيني، لكن وجود النقدّ جعل لها دوراً مهماً في مجمل العملية الاقتصادية، حيث أصبحت الوسيط بين المنتج والمستهلك، وبين المنتج والمنتج (أي بين مالكي وسائل الإنتاج المختلفة). ولقد تداخلت هذه العملية مع تشكّل الدولة، التجريد الجديد، المؤسس لسلطة عامة، حيث أصبحت معنية بمسألة النقد من جهة، باعتبارها مسألة عامة، كما أصبحت الضامن لمجمل العلاقات التجارية (القانون وضمان طرق النقل والأمن) من جهة أخرى. لهذا، ربما كان التجار أكثر حاجة للدولة، وللسوق، من غيرهم من ملّاك وسائل الإنتاج، أو فلأقل أنهم الأكثر اندفاعاً في هذا المجال، لأن تطور نشاطهم لا يستقر إلا على أرضية الدولة (النقد، السوق، القانون). ولاشك في أن المنتج/ المالك، من اللحظة التي أصبح لديه «فيض إنتاج» (أي إنتاج فائض عن الحاجة المباشرة، المحققة من إنتاجه المباشر، أو من مبادلة إنتاجه بحاجاته المنتجة من آخرين)، أصبح يحتاج النقد والسوق معاً أيضاً، وبالتالي أصبح يحتاج الدول كذلك (والقانون الذي يحمي ملكيته وإنتاجه وماله). بذلك تحقق التراكم المالي (الرأسمالي) لدى الملّاك والتجار، ونشأ مفهوم الأجر.

إن نشوء «فيض الإنتاج» كان الركيزة الأولى لنشوء الملكية الخاصة، والنقد، وكذلك التجارة والسوق، وبالتالي الدولة، التي غدت المعنية بحماية وتنظيم النشاط الاقتصادي، وهذه هي مهمتها الأولى (النقد، السوق، حماية الطرق. ضمان الأموال، ضمان قانونية العلاقات الاقتصادية، التي كانت تعني ضمانة الملكية، وضمانة حق البائع، ضمان الدين...)، ولقد غدت بذلك الضامن لمصلحة الطبقة المالكة للثروة، ولتصبح من ثم، أداة

قهر للمنتجين، وهذه هي مهمتها الثانية. ومهمتها الثالثة هي التوسع من أجل توسيع مصلحة الطبقة الحاكمة (توسيع نهبها)، أو ضمان مصالح هذه الطبقة في إطار «العلاقات الدولية». ولابدّ لنا من أن نرى في الدولة، أيضاً، ضامن لحياة المجتمع ككل، لكن ضمن حدود مصلحة الطبقة المسيطرة. وهنا يبرز الاختلاف ليس حول الدولة، بل حول المصلحة التي تحكمها، حول السلطة/ الطبقة الحاكمة.

والبنية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية، لهذا تفرض هذه عكس كليّة تكوينها، وكما قلت لتبدو الدولة كناظم للعلاقات الاقتصادية: النقد ـ السلعة ـ السوق، الملكية، الأجر،... الخ، وكناظم لعلاقات الإنتاج، وهنا تلعب دور أداة القهر الطبقي. والدولة تجريد، يهدف إلى إيجاد سلطة فوق سلطة الأفراد، من أجل فرض كل ذلك. والأيديولوجيا (التي هي جزء من البنية الفوقية، وتشمل القانون) هي المسوّغ لكل ذلك أيضاً، ولهذا فهي تحوي ميول مجمل تكوين البنية التحتية، لكنها تكرس سلطة الطبقة الحاكمة بالأساس، مما يجعل التشارك في اعتناقها شاملاً الطبقات برمتها، إلا حينما تنهض طبقة فتسعى إلى فرض نمط جديد، وبالتالي سلطة جديدة، حيث تسعى كذلك إلى فرض أيديولوجيا جديدة.

لكن القول بأن البنية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية لا يعني مطلقاً بأنها ملحقة بها، لأن تشكّل سلطة فوق المجتمع يوجد لها من القوة ما يجعلها قادرة على التأثير فيه. وبالتالي فالانعكاس هنا معقد (مركب)، ويتبدى ذلك في ناحيتين، الأولى: عملية النهب التي تطال المجتمع، من خلال الضرائب المفروضة، والتي تفضي أحياناً، وخصوصاً حينما تصاب الدولة بأزمة سواء نتيجة فعلٍ داخلي أو نتيجة فِعل خارجي، إلى تدمير وسائل الإنتاج (تدمير الملكيات الصغيرة لمصلحة الملكيات الكبيرة)، أو تدمير قوى الإنتاج، بإفلاس بعض القطاعات، وتدمير المنتجين. والثانية:

إعاقة نمو وسائل إنتاج جديدة، التي تظهر في النمط القائم كوسائل ثانوية، من خلال القوانين الناظمة للدولة من خلال الأيديولوجيا عموماً، ومن خلال القهر (النهب) معاً. ليبدو نمط الإنتاج السائد وكأنه يدافع عن استمراريته، لهذا فهو يُخضع قوى الإنتاج الأساسية لرقابة لأنه يريدها أن تظل ملحقة بقوى الإنتاج الأساسية، وبالتالي بأن لا تشكل قوة اقتصادية «مستقلة». وتكون الضرائب والمصادرات هي وسيلة الطبقة الحاكمة في تحقيق ذلك.

وفي هذا الوضع لا يكون التنافس بين القطاعات الاقتصادية هو ما يحكم العلاقة فيما بينها، وبالتالي يفضي إلى تقدّم الأجدر والأقوى، بل يصبح القهر هو وسيلة قطاع ضد آخر. ولا ينتصر القطاع الأجدر والأقوى إلا في حالات ضعف الدولة. وهنا يجب أن نلاحظ التكوين الصارم الذي تؤسسه قوى الإنتاج السائدة في علاقتها بقوى الإنتاج الأخرى التي تحتاجها، وتكون الدولة هي أداة الضبط وليس السوق. وأنا المس هنا، مسألة كيفية عدم تحقيق نفي النفي رغم تحقق التراكم الذي يمكن أن يسهم في تحقيق تغير نوعي. لتبدو البنية الفوقية كعامل مهم في انحطاط البنية التحتية. إن دفاع الطبقة الحاكمة عن وجودها، بالتالي، يفضي بها إلى تدمير المجتمع ليتحقق نفيها دون تحقق نفي النفي. وتبدو الدولة هنا كعنصر تدمير، حيث تنهب التراكم الرأسمالي المتحقق لدى العناصر التي يمكن أن تكون أساس تشكل نمط جديد (في النمط الزراعي تنهب التراكم الرأسمالي لدى الحرفيين، لتنحط الحرف، وتقتصر مهمتها على تلبية حاجات الطبقة الحاكمة). ولما كان التراكم الذي يفضي إلى تغيّر نوعي يتحقق هنا، يتحقق النفي السلبي، الذي هو الدمار، لأن الدولة تسد أفق تطوره.

IV

لكن لا بدّ من التنبيه إلى أن هذه القانونيات عامة، وفي نفس الوقت تنحكم للجدل المادي، ويُنتِج أي فصل للجدل المادي عن هذه القانونيات رؤية وضعية، أو رؤية اقتصادوية، وبالأساس ينتج دوغما فظة، تحوّل بعض القانونيات إلى «أداة تحليل»، بينما لا تعدو هي أن تكون «أدوات مساعدة» للجدل المادي، رغم أهميتها. ولهذا لابد من أن أبدي بعض الاحترازات التي توضح ما قدمته سابقاً من جهة، كما أنها تضع حدوداً بين الرؤية المادية للتاريخ والرؤى الميكانيكية أو الوضعية أو الاقتصادوية من جهة أخرى:

أول هذه الاحترازات، يتعلق بتعاقب الأنماط، الذي يبدو أنه «فوق قومي»، أكثر مما يبدو قومياً. إن فهماً ميكانيكاً يمكن أن ينتج عن استخدام مفاهيم الجدل المتعلق أولها: بأن التراكم الكمي يفضي إلى تغيّر نوعي. وثانيها: بأن التناقض يفضي إلى نفي النفي، حيث يصور التعاقب [الارتقاء] وكأنه آلي، حيث يمكن لنمط أن يولد النمط المتجاوز له، الذي ينتصر، ليرتقي «المجتمع» من نمط إلى نمط أرقى. وأرى أن هذا التصور خرافة. ولقد أشرت قبل قليل إلى أن النمط يدمّر عوامل نشوء نمط آخر متجاوز له، لينحطّ المجتمع، ويعود إلى شكل مشوه، يحوي بعض عناصره، وبعض عناصر النمط السابق له. إن عدم التساوق بين التراكم الكمي والتناقض (الذي هو هنا الصراع الطبقي) يفضي بالضرورة إلى هذه النتيجة. حيث يحدث التراكم ليس في وسيلة الإنتاج الأساسية (وقوى الإنتاج الأساسية)، التي تكون قد «اكتملت»، رغم التراكم الرأسمالي الهائل الذي يحدث

لدى الطبقة المالكة لهذه الوسيلة، والذي يعاد تدويره فيها، وحين انسداد إمكانيات ذلك يصبح رأسمالاً زائداً، يصرّف في البذخ.

لكن هذا التراكم (ولنسمِّه التقني) يحدث في وسيلة الإنتاج الثانوية (وقوى الإنتاج الثانوية) الأكثر تقدماً من وسيلة الإنتاج الأساسية، في شكل تطور تقني، وتراكم رأسمالي و«عمالة» خبيرة، في ظل سوقٍ هو سوق نمط الإنتاج السائد. بينما يتحقق التناقض الرئيسي في نمط الإنتاج السائد ذاته، أي بين الطبقة المالكة لوسيلة الإنتاج الأساسية والمنتجون فيها، وهو التناقض الذي يطغى على كل التناقضات الأخرى. والتفارق هنا، هو في أن الصراع الطبقي يهدف إلى تغيير الطبقة المالكة بطبقة أخرى، أو (وهذا هو الأقصى) تغيير شكل الملكية (أي إلغاء الملكية الخاصة) في وسيلة الإنتاج الأساسية، بينما يفضي التراكم، كما هو مفترض، إلى تجاوز وسيلة الإنتاج الأساسية ذاتها، تهميشها، لتأسيس وسيلة إنتاج جديدة، متطورة عن سابقتها. لهذا كانت الزراعة متطورة عن الرعي، والصناعة متطورة عن الزراعة. وهي متطورة نتيجة تطور الفعل الإنساني نفسه، فالزراعة تحتاج إلى أدوات ومجهود مختلف ومتطور عن الرعي، الذي يحتاج إلى أدوات ومجهود أبسط. كذلك الصناعة التي تحتاج إلى أدوات ومجهود متطور أكثر، فإذا كانت الزراعة تقوم على أساس فِعل الإنسان في الطبيعة، فإن الصناعة هي فِعل مركب (إنتاج الصناعة، وإنتاج منتوج الصناعة)، لهذا فإن المنتوج الزراعي هو نتاج فِعل الإنسان المباشر في الطبيعة، أما منتوج الصناعة فيمر عبر وسيط هو المصنع.

وبهذا يكون الصراع الطبقي متفارقاً مع تطور وسيلة الإنتاج الثانوية التي تهيئ لتأسيس نمط جديد. ويبدو التفارق أعمق فيما نلاحظ بأن وسيلة الإنتاج الثانوية تتشابك مع الطبقة المالكة لوسيلة الإنتاج الأساسية، لأنها «سوق» سلعها، وضامن أمنها وحقوقها. ليتوضح هنا بأن التناقض

بين مالكي وسيلة الإنتاج الثانوية والطبقة المسيطرة مرتبط بحاجة هؤلاء لهذه الطبقة. ويتعمق الارتباط نتيجة نهب الطبقة المسيطرة لكتلة الشعب الأساسية التي تعمل في وسيلة الإنتاج الأساسية، وبالتالي إفقارها هذه الكتلة، لينسدّ سوق وسيلة الإنتاج الثانوية، ويتحدد في الطبقة المسيطرة وحدها. هذه المسألة تفرض «التحاق»، قوى الإنتاج الثانوية (التي يمكن أن تلعب دوراً تقدمياً) بقوى الإنتاج الأساسية، المسيطرة، وبالتالي يحدُّ من «ثورية» عناصر النمط الجديد (سوف أشير لاحقاً إلى جانب آخر من هذه العلاقة، وهو معاكس لهذه). وبالتالي يبدو وكأن الصراع الطبقي يعيد إنتاج النمط السائد، بينما تبدو قوى الإنتاج الثانوية التي تقدّم صورة لنمط جديد أسيرة النمط السائد ذاته. أكثر من ذلك، يجب أن نبحث في التراكم الرأسمالي في مجتمع، حيث يبدو أن ثقل هذا التراكم يتمركز لدى الطبقة المسيطرة (ملّاك الأرض والتجار، الصناعيون والتجار والماليون)، بينما يتحقق تراكم أقل لدى ملّاك وسيلة الإنتاج الثانوية، نتيجة أن منتوج وسيلة الإنتاج الأساسية هو الأكثر ضرورة لكتلة الشعب وكذلك لوسيلة الإنتاج الثانوية. ولهذا يعزف الوسطاء (التجار) الذين يحققون تراكماً رأسمالياً مهماً عن التوظيف في هذه الوسيلة، مما يحدّ من تطورها.

إن مفاقمة الصراع الطبقي والتراكم الرأسمالي الهائل لدى الطبقة المسيطرة، والعجز عن وضعه في الدورة الاقتصادية، و«تكيف» وسيلة الإنتاج الثانوية هذه، يؤسس لمجتمع مأزوم، لا يحمل أي أفق بديل، لهذا يتفكك، وتتشقق الطبقة المسيطرة، لتعيد إنتاج هذا النمط ذاته، ولكن بشكل قزم، في إطار «دول» ودويلات وفي صيغة رثة. وبالتالي لا يتحقق التقدم ـ الانتقال من نمط إلى آخر أو إعادة إنتاج النمط بشكل جديد ـ إلا من الخارج، من قوى تنمو على هامشه.

لهذا فإن التاريخ المحدَّد لا يتطور في خط مستقيم، رغم أن التاريخ

العام يتطور كذلك، حيث أن التعاقب (الارتقاء) لا يسير مستقيماً في أمة واحدة، لهذا فإن كلمة تعاقب، وكذلك كلمة ارتقاء، تشيران في العادة إلى التاريخ العام، وليس إلى أي تاريخ محدد. إن العام هنا هو الذي يسير ارتقائياً، لكن الخاص يسير بشكل متعرّج، بين نفي النفي والنفي السلبي. بمعنى أن الخاص يحقق نفي النفي وهنا يتبدى كعام، لكنه يعود إلى الانكفاء (النفي السلبي)، وهنا يتبدى كخاص فقط، ليتحقق نفي النفي من خاص آخر ليتبدى كعام أيضاً. وهنا أحدد بأن نفي النفي يتحقق من خارج نمط الإنتاج السائد، وتبدو هذه المسألة كقانون لارتقاء المجتمعات البشرية، لأن التناقض في بنية هذا النمط يفضي إلى تحقيق النفي السلبي فقط. أي نفي النمط دون تأسيس بديله المتجاوز له، وبالتالي يكون النفي مركباً، وليس بسيطاً، أي أنه نفي لمجمل النمط، وليس نفي طبقة لطبقة، الذي يتمحور حول الملكية فقط (ولا يعني ذلك أنه يتمحور حول طبيعة الملكية، بل يعني أنه يتمحور حولها كملكية).

ثاني هذه الاحترازات، يتعلق بالعلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية. إن القول بأولوية البنية التحتية (وهذا هو جوهر الرؤية المادية للتاريخ)، لا يعني «تبعية» البنية الفوقية، إلحاقها ميكانيكياً، وبالتالي تفاعلها المطلق مع متطلبات البنية التحتية. إن الطابع الميكانيكي لفهم هذه الأولوية، وبالتالي العلاقة، هو الذي يفضي إلى تصورات من هذا القبيل، ليؤسس لارتقاء المجتمعات البشرية يقوم على أساس «طبيعي»، «موضوعي»، وهذا هو جوهر الرؤية الاقتصادوية للتاريخ، حيث تبدو قوانين التطور التاريخي، خاضعة للعلاقات الاقتصادية فقط، وهذه رؤية «ميتافيزيقية» للتاريخ، تجعل البحث في صيرورة تقدمه عقيمة.

فلا شك في أولوية المادي على الروحي، والمشخص على المجرد، لكن، فقط، في المساق العام. لكن هذا لا يعني أن ليس من تأثير للروحي

على المادي، وللمجرّد على المشخّص، حيث يبدو الروحي كإطار (شكل) للمادي، والمجرّد كمفهمة للمشخص (لا مجرّد دون مشخص، وليس من مشخص ما لم يجرّد). وفي إطار العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية تبدو المسألة أكثر تعقيداً من ذلك. إن الدولة والأيديولوجيا اللذان هما انعكاس لبنية تحتية محددة يضعان حدوداً لهذه البنية أيضاً، وبالتالي يؤثران في مسارها، يصبحان ذوي فِعل فيها. لأن هذا الفعل هو الذي يشكل النمط المحدَّد، ويحافظ على استقراره. لهذا لم تتشكل البنية التحتية دون أن تتشكل، في الوقت ذاته، الدولة والأيديولوجيا معاً، لأنهما من مكونات تشكّلها، ومن ضمانات استمرارها، لتفرض الدولة حق التملك، وقانون العلاقات الاقتصادية، والاستقرار، وتوجد السوق، والنقد، وهذه كلها من عناصر نشوء البنية التحتية. وإن الطبقة وهي تسعى لتكريس تملكها تسعى لتشكيل الدولة لكي تكرّس ذلك على الضد من الآخرين، المحوّلين إلى منتجين مضطهَدين ومستغَلين. ولهذا فهي تعمل على فرض قانونها، وضمان سيطرتها، الذي يعني بالأساس ضمان تملكها، وضمان تحويل «فيض الإنتاج» إلى رأسمال، وتلقي بتكاليف الدولة على الكتلة الشعبية عن طريق الضرائب، وبالتالي تسهم الدولة في نهب الشعب، وهنا تقوم الدولة بفعل حماية ملكية الطبقة، وإجبار المنتجين على العمل لديها. وهي بالتالي قوة فاعلة في الصراع الطبقي لأنها المعنية بقهر المنتجين الساعين لنيل حقوقهم، أو المقاتلين ضد الطبقة المالكة.

وبإقحام الدولة في الصراع بين الملّاك والمنتجين يتحول الصراع الطبقي إلى صراع سياسي صريح. وبهذا ليس من الممكن نشوء بنية تحتية [وأحرى نمط إنتاَج] دون نشوء بنية فوقية فاعلة فيها، وإن كان هذا الفعل في مصلحة طبقة مالكة. إن البنية الفوقية ليست «صورة في المرآة»، إنها طرف، إنها الأداة السياسية والأيديولوجية لطبقة مالكة ضد المجتمع، من

أجل ضمان تحقيق التراكم الرأسمالي لهذه الطبقة. هذا في مستوى أوّل، حيث يبدو فعل البنية الفوقية محدَّداً في قهر المجتمع.

لكن يبرز مستوى ثانٍ، يتعلق بفعل البنية الفوقية في قهر كل عناصر تجاوز النمط بمجمله. وهنا يكون للدولة دور مهم، لكن يكون للأيديولوجيا دورها أيضاً. فإذا كان ملّاك وسيلة الإنتاج الثانوية التي تؤسس لنشوء نمط جديد (الزراعة ثم الصناعة) يتشابكون مع الطبقة المسيطرة (الحاجة للمواد الأولية المنتجة لدى هؤلاء، والحاجة لهم باعتبارهم سوق)، وبالتالي يخضعون للتوجهات العامة لهذه الطبقة، فإن أزمة الدولة المالية نتيجة حروبها الداخلية والخارجية، وأزمة الطبقة المسيطرة نتيجة صراعها مع المنتجين، يدفعان الدولة إلى نهب هؤلاء الملّاك، بزيادة الضرائب، ولكن أيضاً عن طريق المصادرة (وهذه تطال أحياناً بعض أفراد الطبقة المسيطرة ذاتها)، مما يحدّ من تطورهم نتيجة نهب التراكم الرأسمالي المتحقق، رغم التطور التقني المتحقق أيضاً. هنا تكون الدولة، وليس المنافسة هي ما يدمّر هذه الوسيلة للإنتاج. وبالتالي، فليس القانون الاقتصادي هو ما يدمّرها، بل قهر الدولة. أي أن الدولة، بما هي بنية فوقية تعيق ارتقاء المجتمع، لأنها بجبروتها النابع من قوة قوى الإنتاج الأساسية تحدد وضع قوى الإنتاج الثانوية، ثم حينما تتأزم تدمرها. ولاشك في أن هذا التأزم الناتج عن تفاقم التناقضات بين الطبقات، وداخل الطبقة المسيطرة ذاتها، يلعب دوراً في تدمير وسيلة الإنتاج هذه، نتيجة الفوضى و«تقطع» الدولة، الناتجة عن هذا التأزم، حيث تنتج ظروفاً معاكسة لنموها (غياب الاستقرار، حالات الفوضى في المدن التي تفضي إلى نهب «رعاعها» [أي عامة الشعب] لها، فقدان المواد الأولوية التي تنتجها وسيلة الإنتاج الأساسية، فقدان السوق) ليتراكب فِعل جبروت الدولة وانحطاطها معاً، ليجعل استمرار وسيلة الإنتاج الثانوية (بله تطورها) مستحيلاً، لهذا تتهمش، وتنكمش على ذاتها.

أما الأيديولوجيا، التي تطرح كأيديولوجيا للمجتمع ككل، رغم أنها تعبّر عن مصلحة الطبقة المسيطرة، فهي تخفي عبر الحديث عن المصلحة العامة، والقانون العام، والقيم العامة، مصلحة طبقيّة محددة. لتسهم في صياغة وعي البشر بطريقة ما، للقبول بجوهر تكوين النمط السائد، فهي تكيّف وعي المنتجين مع وجود الملكية الخاصة، ونظام التمايز، وحق التوزيع غير العادل للثروة، و.. الخ. ولا شك في أن هذه الأيديولوجيا تُقدَّم في كثير من التمويه، والقيم الأخلاقية العامة، والحق العام، وتُخلط بكثير من «الإشكاليات» المضللة، كما تقدَّم على أنها قيم مطلقة. إن التوافق بين المالكين والمنتجين على الملكية، رغم صراعها على مَنْ يملكها، يجعل الطبقة المنتجة تقبل هذه الأيديولوجيا كجزء من وعيها، ليبدو، في المجال الأيديولوجي، أنهما يتصارعان استناداً إلى ذات الأيديولوجيا، مما يوحي بأن صراعها عقيم، خصوصاً وأن الصراع الطبقي هنا لا يطرح سوى إعادة إنتاج النمط السائد (رغم وجود استثناءات تتجاوز ذلك).

لكن التأكيد على دور البنية الفوقية لا يعني التهويل من ذلك، لهذا حاولت توضيح الترابط (والحدود) بين البنية التحتية والبنية الفوقية، فليست الدولة ولا الأيديولوجيا هي ما يقرر مسار (وتكوين) البنية التحتية، والتركيز على هذا الجانب يعبّر عن ميل مثالي فظ، لأنه يتجاوز الفهم المادي، برفض كون البنية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية، لهذا يعطى للبنية الفوقية قدرة خارقة، تتمثل في تحكمها في البنية التحتية (قوى الإنتاج ومجمل العلاقات الاقتصادية)، بينما هي أداة لطبقة مسيطرة، والطبقة لا تتشكل إلا استناداً إلى مسألة التملك (مالكة/ غير مالكة)، إن هذا الشطط في تحديد دور البنية يتجاوز الرؤية المادية للتاريخ بالضرورة.

ثالث هذه الاحترازات، يتعلق بنمط الإنتاج كنمط، حيث لا ينشأ النمط إلا كنمط مكتمل، بمعنى نشوء قوى إنتاج/ علاقات إنتاج، وبنية

تحتية/ بنية فوقية، وفق ما أشرت إليه سابقاً. لهذا يكون من الخطل القول بوجود نمط إنتاج لا يشتمل على هذه العناصر، إلا في إطار الحديث عن نمط مشوه (غير مكتمل)، ولا يتحقق ذلك إلا بفعل وجود نمط مكتمل ومسيطر. لهذا نجد، غالباً، على أطراف النمط المكتمل أنماط مشوّهة، وتتشوه نتيجة تأثير النمط المكتمل ذاته.

إن التركيز على عنصر من عناصر النمط دون دراسة العناصر الأخرى وتحديد نمط الإنتاج انطلاقاً منه يعبر عن تشوه في الرؤية مطابق لتشوه الواقع، وهو بذلك يكرّس تشوه الواقع كـ «قانون»، كـ «مثال»، بينما هو في الواقع تشوه نتج عن انحطاط المجتمع، عن ذلك التركيز على مسألة الملكية مع تجاهل تكوين قوى الإنتاج/ علاقات الإنتاج أو البنية التحتية/ البنية الفوقية، أو التركيز على مسألة البنية الفوقية وتجاهل البنية التحتية ومسألة الملكية، أو التركيز على قطاع من المنتجين وتجاهل غيرهم، وبالتالي تجاهل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ككل. إن نظرة أحادية تحكم هذا التحليل تجعل إمكانية بلورة مفهوم لنمط الإنتاج محدد، وواضح، مسألة صعبة، وتخلق تمايزات فظة بين المجتمعات، كما تجعل إمكانية تأسيس تصور لارتقاء المجتمعات البشرية مسألة مستحيلة، لإنهاء في الغالب تجعل من الخاص عاماً، ليتعدد العام بتعدد المجتمعات البشرية، وبالتالي لا يغدو عاماً، بل لا يعدو عن أن يكون خاصاً «معمماً».

لابدّ إذن من التأكيد على مفهوم: النمط المكتمل، لكي يصبح ممكناً لنا أن نحدد النمط غير المكتمل، مع إمكانية لوجود نمط غير مكتمل دون وجود نمط مكتمل، ولا يعدو ذلك أن يكون «مرحلة انتقال» بين نمط مكتمل ينحط وآخر ينهض.

رابع هذه الاحترازات، يتعلق بمفهوم التشكيلة، حيث فرض وجود

وسائل إنتاج متعددة في (المرحلة) الواحدة إلى القول بوجود نمط مسيطر يتكون من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الأساسية (القائمة على وسيلة الإنتاج الأساسية)، وأنماط أخرى ثانوية، وأسمي كل ذلك: التشكيلة. وهذا التحديد يتجاهل التداخل (التشابك) بين وسائل الإنتاج المختلفة، و«الحاقية» الوسائل الثانوية بالوسيلة الأساسية، وتداخلها جميعاً في إطار العملية الاقتصادية، وكذلك «غياب» البنية الفوقية المعبّرة عن قوى الإنتاج الثانوية (خصوصاً الدولة، وحتى الأيديولوجيا)، وبالأساس عدم تشكّل بنية تحتية «مستقلة» لها. إن قوى الإنتاج الثانوية خاضعة لقوى الإنتاج الأساسية، مرتبطة بها، ومحكومة لها، وليست مستقلة عنها. إنها موصولة بها وليست مفصولة عنها. وبهذا فهي لا تشكل نمطاً «مستقلاً»، إنها، فقط، عناصر لتشكل نمط إنتاج مفترض لاحق. ولأنها كذلك تتدمر مع النمط، تنهار بانهياره، فلا تحقق الانتقالة إلى نمط جديد. ولقد اعتبرتها جزء من البنية التحتية، وأن هذه البنية المشكّلة من وسيلة إنتاج أساسية ووسائل إنتاج ثانوية تؤسس كلها البنية الفوقية، وبهذا فهي تخضع للبنية الفوقية هذه، حتى في مجال الأيديولوجيا المعبرة عن وعي قوى الإنتاج فيها. وبالتالي لا أجد ضرورة لهذا التمييز بين النمط والتشكيلة، وأعتبر أنه يمكن استخدام مفاهيم النمط والتشكيلة كمترادفات.

خامس هذه الاحترازات، يتعلق بنزعة التسرّع في تحديد الخاص على أنه عام، الأمر الذي يحدد لنمط الإنتاج قانونيات فوق ما يحتمل، عبر تحويل سمات وضع محدد، دون البحث الدقيق، ودون إتباع الطريقة العلمية في البحث، إلى سمات (قانونيات) لنمط إنتاج محدد. إن التسرّع في الانتقال من الخاص إلى العام في دراسة تاريخ المجتمعات لا يفضي إلى تحديد مراحل تطور المجتمعات البشرية، بل يقود إلى تحديد «طرق» كثيرة للتطور بتعدد المجتمعات، وبالتالي لا يكون هناك تاريخ عام للتطور بل تواريخ

متعددة، منفصلة «متقطعة». فلا يكون هناك تطور ارتقائي في التاريخ العالمي، بل لا يكون هناك تاريخ عالمي سوى كتجميع للتواريخ الخاصة. وبهذا «يسقط» التجريد، ويقع البحث في المنطق الوضعي، فلا يعود ممكناً استنتاج قانونيات عامة، وبهذا «تُلفَظ» المنهجية الماركسية. مثل ذلك وقع في تحديد النمط الإقطاعي، حيث أصبحت سمات المجتمع الأوروبي الوسيط هي «قانونيات» نمط (منها التجزيء السياسي، الاقتصاد الطبيعي، غياب السلعة والتجارة والنقد وحتى الدولة في الغالب). وكذلك وقع مثل ذلك في تحديد «النمط العبودي»، حيث ارتبط بنشاط العبيد كمنتجين. وفي النمط الرأسمالي، الذي ارتبط بالسلعة/ النقد والسوق فقط. وارتبط «النمط الآسيوي»، بالاستبدادية وغياب الملكية، والمشاعات القروية. وهذه مسائل خاضعة للبحث وفق ما أشرت سابقاً وما سوف أشير لاحقاً.

الاحتراز السادس، يتعلق بالرأسمالية، حيث يبدو لأول مرّة منذ تشكّل المجتمع الطبقي أن وسيلة الإنتاج الأساسية هي الوسيلة الوحيدة، وبهذا يتحدد تجاوزها بتغيير شكل الملكية وليس فرض وسيلة إنتاج جديدة. وهنا «يتوحد» التراكم والصراع الطبقي، لأن الصراع الطبقي يدور حول «التراكم»، أي حول وسيلة الإنتاج التي يتحقق فيها التراكم. ولهذا فإن للارتقاء صيغة جديدة يجب البحث فيها من أجل التحديد الدقيق لها. وفي هذا يتحدد قول الماركسية بأن التناقض في الرأسمالية، يتحدد انطلاقاً من الشكل الاجتماعي لوسائل الإنتاج والتملك الفردي لها. لكن نمط الإنتاج الرأسمالي يفعل، كما الأنماط الأخرى، من أجل استمراريته، لهذا فهو يحدد وضع «عناصر النمط البديل»، يلحقها به، ويهشمها، وهو بذلك لا يفضي إلى تجاوزه، بل يفضي إلى الدمار. وهنا يتفق مع الأنماط الأخرى، أيضاً، في أن بديله يُفرض من خارجه، أي من الأطراف. والمشكلة الأخرى التي تبدو هنا تتمثل في تحديد النمط الرأسمالي «قومياً» مما يجعل هذا

التوحد بين التراكم والصراع الطبقي، وتغيير شكل الملكية، وكأنه شكل أوروبي خالص للصراع في إطار الرأسمالية. بمعنى أن الطابع العالمي لها يصبح شيئاً مهملاً، رغم أنها قامت على أساس عالمي. ولاشك في أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من البحث.

V

ربما كنت توسعت في البحث إلى حدٍّ يتجاوز القانونيات العامة، حيث قدّمت فرضيات وتصورات تخصّ ـ ربما ـ أنماط محدَّدة، أو تخص عموم الأنماط، لكن ما فرض ذلك، ربما، هو الربط الذي حاولت تحقيقه بين هذه القانونيات وصيرورة تطور المجتمعات (أي الجدل المادي). ولقد رأيت أن هذا الربط ضروري لكي لا أقع في النزعة الاقتصادوية التي هي سمة الفصل بين المنهجية الماركسية والقانونيات الخاصة بحقل معين (هو التاريخ)، وتجاهل أن هذه القانونيات ليست «أداة تحليل» مستقلة قائمة بذاتها، بل إنها «ملحقة» بالجدل المادي، إنها مفاتيحه في فهم التاريخ. وبالتالي فإذا كانت ستساعد على تحديد لأنماط الإنتاج فإنها لن تساعد على الترابط فيما بينها، كما أنها لن تسهم في تحديد أسباب انهيارها، ولا أسباب ارتقاء غيرها، مما يجعلها ترسم التاريخ كمصفوفة من الأنماط المتتابعة، الجامدة، فقط، وإذا كان ذلك ممكناً في الفكر، فإنه غير ممكن في الواقع، وإلا ترك عشرات الأسئلة المبهمة. مثل أسباب عدم ارتقاء مجتمع من نمط إلى نمط أرقى، أو أسباب دمار نمط ما، ... الخ.

ولهذا أود في البدء أن أحدد القانونيات العامة هنا، غير المتداخلة والجدل المادي (المستقلة عنه)، بمعنى أنني أود تحديد الجانب الاقتصادي فقط، من أجل تسهيل المقارنة بين مجتمعين: الإقطاع الأوروبي، و«النمط» الإسلامي.

سأركز هنا على وسيلة الإنتاج الأساسية، شكل الملكية، العلاقات الاقتصادية (النقد ـ السلعة ـ السوق، التجارة) وطبيعة الدولة. ولاشك في أنها مرتكزات نمط الإنتاج، والمحددات لقوى الإنتاج/ علاقات الإنتاج، وللبنية التحتية عموماً. وبالتالي فإن تحديد الأنماط أكثر تعقيداً من ذلك، لأنه يصبح أكثر تشخيصاً. وليكون هذا التبسيط تحديد لأدوات منهجية تسهم في تحديد المعقد الذي هو نمط الإنتاج ولا تلغيه. لكن قبل ذلك، أشير إلى شكل تطور التاريخ، أي مسار التاريخ وفق «منطق وصفي» من أجل تحديد هل أن هذا الشكل الوصفي مغاير لارتقاء المجتمعات البشرية، أم أنه تعبير عن هذا الارتقاء.

VI

أوضح منذ البدء أنني لن أخوض في تاريخ العالم، حيث أنني لا أدعي معرفة بتاريخ العديد من المناطق. لهذا سوف أخصص الإشارة إلى حوض البحر المتوسط ـ الممتد من حدود الصين إلى الأطلسي، ومن جنوب روسيا إلى أواسط القارة الأفريقية، حيث بدا لي بأنها مجال حضاري واحد، تفاعل في مختلف مراحل التاريخ، واستند بعضه إلى بعض. لهذا ليس من الممكن دراسة حضارة اليونان وروما، وكذلك حضارة بلاد فارس والهند، دون ربطها بحضارة بلاد الرافدين، وبلاد الشام، ومصر. وكذلك ليس من الممكن دراسة الحضارة الإسلامية دون ربطها بحضارات بلاد فارس، واليونان/ الرومان. وأيضاً ليس من الممكن دراسة حضارة أوروبا الحديثة دون ربطها بحضارة الإسلام. فلقد أخذت كل حضارة عناصر التراكم من الحضارة السابقة لها (في التقنية والعلم تحديداً، وكذلك في الفكر والفلسفة والثقافة عموماً)، لهذا يبدو تطورها كسلسلة متتالية تظهر شكل تطور تاريخ هذه المنطقة.

لقد نشأت حضارات بابل ومصر كحضارات أولي في هذه المنطقة، تبعتها حضارة بلاد فارس التي امتدت إلى مصر، واليونان. ثم تبعتها الحضارة اليونانية التي امتدت إلى بلاد فارس، والهند، وشملت العراق وبلاد الشام ومصر والمغرب. ثم تبعتها حضارة روما، التي شملت شمال البحر المتوسط، والشمال الأفريقي ومصر، وبلاد الشام، تقابلها حضارة فارس التي شملت العراق وكانت تمتد إلى مناطق من بلاد الشام. ثم تبعت

هذه وتلك الحضارة العربية الإسلامية، التي امتدت من حدود الصين إلى حدود بيزنطة، إلى الشمال الأفريقي إلى جنوب أوروبا. وربما كانت أكثر الحضارات اتساعاً من الناحية الجغرافية، قابلتها حضارة بيزنطة، التي هي امتداد الحضارة اليونانية/ الرومانية. ثم شهد تاريخ هذه المنطقة انحطاطاً شمل البلاد العربية، وبلاد فارس، كما شمل أوروبا قبل إذ. لتنهض الرأسمالية في أوروبا، في إطار دول قومية، توسعت فاستعمرت مناطق واسعة من العالم. ومنذ إذ تأسيس التاريخ العالمي، بمعنى شمول السيطرة مختلف بقاع العالم[1](١٨) (القديم والجديد ـ الأميركيتين ـ).

هذا شكل وصفي إذن، وهو متتالٍ من حيث الزمن، ولكن لابدّ من التأكيد على أن إفادة حضارة من أخرى، مسألة معترف بها. بفعل استعمار الحضارة المحددة لمناطق قامت عليها الحضارة الأخرى كما يفعل التفاعل الحضاري العام. فقد استعمر الفراعنة جزر البحر المتوسط، واليونان. كما أقام الفينيقيون حضارتهم على هذه الجزر، وفي اليونان والشمال الأفريقي وحتى إسبانيا. وتوغل البابليون شرقاً في بلاد فارس، كما غرباً إلى بلاد الشام ومصر. كما أن الإمبراطورية اليونانية وصلت الهند، وإن لم تستقر طويلاً، لكنها استعمرت بلاد الشام، ومصر وبعض مناطق أوروبا. أما الإمبراطورية الرومانية فقد شملت المناطق شمالي البحر المتوسط، كما جنوبه، وبلاد الشام. وقامت الإمبراطورية الفارسية في بلاد فارس والعراق، وتوسعت نحو بلاد الشام ومصر، وإن لم تستقر فيهما. أما الإمبراطورية العربية الإسلامية فقد قامت على أنقاض الإمبراطورية الفارسية، دحرت البيزنطيين (ورثة الإمبراطورية الرومانية) من بلاد الشام ومصر والشمال الأفريقي وإسبانيا وجنوب إيطاليا، ومن بعض المناطق

(١) أنظر ملاحظة ماركس في: ماركس، انجلس "بيان الحزب الشيوعي" سبق ذكره (ص ٤٥).

جنوب روسيا. ولهذا ورثت هذه الإمبراطوريات عناصر تقدم سابقاتها، في الزراعة، والحرف، (التقنية) وفي العلم، وفي النظام السياسي والقانون، وطورتها. الرأسمالية وحدها قامت في بلاد بعيدة (شمال وأواسط أوروبا)، لكنها استندت كذلك إلى الحرف التي تطورت في الشرق، ورحلت مع بدء الانهيارات فيه إلى جنوب إيطاليا (كما كانت متطورة في إسبانيا)، ثم انتقلت إلى تلك المناطق، كما استندت إلى العلوم وإلى الفلسفة العربيتين. لكن الرأسمالية عادت واستعمرت مختلف بقاع العالم، لكن لتدمره هذه المرّة.

وبالتالي ليس من الممكن دراسة تاريخ الحرف، والنقود، والتجارة، التي هي أساس تشكل الرأسمالية، إلا بدراسة نشوئها في بلاد الرافدين ومصر، ثم تطورها في العصر اليوناني/ الروماني، ثم في العصر العربي الإسلامي، لأن تراكم تطورها تحقق في كل الحضارات. وكذلك ليس من الممكن دراسة تاريخ تطور الزراعة إلا في سياق التراكم المتحقق منذ حضارات بلاد الرافدين ومصر، وهكذا بالنسبة للنظام السياسي، والفكر والدين... الخ. إنه سياق تراكمي متتالي في كل هذه المجالات، أفضى إلى تحقيق انتقال النشاط البشري نقلة نوعية، حينما نشأت الصناعة، وتشكّل النظام الحديث. وبالتالي ليس من الممكن تأريخ الرأسمالية كنمط إنتاج إلا استناداً إلى هذا التاريخ، لأنها شكلت نقلة نوعية فيه. طبعاً يمكن دراسة تحقق هذه النقلة النوعية انطلاقاً من دراسات جزئية، مثل تطور الحرف، تطور النقد، نشوء السلعة وتطورها، تطور التجارة عبر العصور، تطور الفكر من الأسطورة إلى الدين والفلسفة إلى الفكر الحديث، تطور القانون، تطور النظام السياسي.

لكن كيف يمكن لنا تنميط هذا التاريخ؟ أي كيف يمكن لنا تحديده وفق أنماط إنتاج تتالت ارتقائياً؟

أوضح هنا أنني لست أهدف إلى كتابة تاريخ ارتقاء أنماط الإنتاج، فهذا بحث يحتاج إلى دراسات تاريخية واسعة، لكنني أهدف إلى تحديد إشارات ربما تفيد في تحقيق هذا التنميط. لهذا سأبدأ من «البسيط»، وليس من المركب، لأن المركب يقوم على البسيط، وبالتالي سأبدأ من تحديد وسيلة الإنتاج، ومفهوم الملكية، لكي يكون ممكناً تحديد قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ومن مجمل العلاقات الاقتصادية (السلعة، النقد، السوق) لكي يكون ممكناً تحديد البنية التحتية. ولسوف أشير إلى الدولة بشكل عابر. لأن تحديد هذه المفهومات الأساسية يساعد، بالتالي، في تحديد نمط الإنتاج.

سوف أتناول الإقطاع الأوروبي أولاً، ومن ثم التكون العربي الإسلامي، لأعود إلى الوراء، أي إلى الحضارات السابقة، ثم أتقدم إلى الأمام.

الفصل الثاني

في التاريخ الواقعي

VII

كيف يمكن أن نحدد ما أُسمي أوروبا القرون الوسطى؟

في التاريخ الأوروبي يجري تحديد القرون الوسطى بسقوط روما على أيدي القبائل الجرمانية (البرابرة) سنة ٤٧٦، رغم أن سقوط الإمبراطورية البيزنطية تم سنة ١٤٥٣. لكن أوروبا الرأسمالية نهضت بعيداً عن حدود بيزنطة، أواسط وشمال أوروبا. لهذا غالباً ما يُغفل تاريخ بيزنطة في القرون الوسطى، ويجري الانطلاق من زمن سقوط روما. سنضع جانباً، بالتالي، تاريخ بيزنطة، لنشير إلى وضع القرون الوسطى الأوروبية منذ سقوط روما (٤٧٦ ـ ١٧٥٠)، حيث غزت قبائل/ أقوام عديدة مراكز الحضارة القديمة فدمّرتها، لكنها أفضت إلى تشكل «جديد»، يزاوج بين «البداوة والحضارة»، ويقوم على أساس الاستقرار في مناطق محددة، بعضها كان ذو حضارة، وبعضها لم يكن قد شهدها. هذه القبائل/ الأقوام هي التي رسمت وضع أوروبا القرون الوسطى، وشكّلت «نمط الإنتاج الإقطاعي» فيها، كما صُوِّر في الماركسية، ومنها نشأت نهضة أوروبا الرأسمالية.

فقد انتشرت الإمارات الإقطاعية في عموم أوروبا، ثم تشكلت بعض «الدول»، لكن ليس على أنقاض الإمارات، بل فوقها فقط. وربما كانت فرنسا هي مثال هذه الدول، حيث تشكّلت حوالي القرنين العاشر والحادي عشر، «وكانت الأرض تؤلف المصدر الوحيد للثروة. فكان الذين يملكونها أسياداً للذين يعملون فيها، وهم الأقنان». ولقد «قُلب هذا النظام البدائي» حيث «انتزع الملك من الأسياد الحقوق المَلَكية، ولكنه

أبقى لهم امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية: لقد احتفظوا بالمقام الأول في التسلسل الاجتماعي»[١]. ولقد احتفظت المدن والأقاليم بامتيازاتها، فحافظ الشمال على أعرافه بينما اتبع الجنوب الحق الروماني. وكان تعدد الموازين والمكاييل، وضرائب المرور ورسوم الجمارك الداخلية، يحول دون توحيد الأمة الاقتصادي[٢]. لكن في كل الأحوال فإن سمات عامة حكمت أوروبا القرون الوسطى، عادة ما تكررها الماركسية منذ ماركس، باعتبارها سمات النمط الإقطاعي.

وأؤكد بأن السمات العامة للنمط الإقطاعي التي قالت بها الماركسية (منذ ماركس إلى ستالين) هي سمات خاصة بالإقطاع الأوروبي على وجه التحديد، وهذا ما أهدف إلى توضيحه في هذه الفقرة والفقرة التالية، من أجل إعادة النظر في هذا التعميم، الذي سيتوضح بأنه غير علمي حين المقارنة بنمط الإقطاع العربي الإسلامي. ولاشك في أن الصورة التي رسمتها الماركسية للإقطاع الأوروبي، ربما تكون كافية لتحديد «صورة الإقطاع الأوروبي» في تجريدها العام، لأنها تلخص الواقع الأوروبي آنئذ. وكما أشرت سابقاً سوف أبدأ من البسيط لكي أحدِّد المركّب. لهذا سوف أبدأ من مفهومات محددة، هي وسيلة الإنتاج، الملكية، العلاقات الاقتصادية (السلطة، النقد، السوق)، وطبيعة الدولة، لكي يكون ممكناً لي القول بوجود نمط للإنتاج أو بعدمه، أو بشكل أدق بوجود نمط مكتمل للإنتاج أو بوجود نمط غير مكتمل (ومشوه ومنحط)، استناداً إلى القانونيات العامة لنمط الإنتاج (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، البنية التحتية والبنية الفوقية).

---

(١) ألبير سوبول «تاريخ الثورة الفرنسية» ترجمة جورج كوسي، منشورات عويدات (بيروت/ باريس) ط٣/ ١٩٨٢ (ص١٩).
(٢) المصدر ذاته (ص١٥).

الأرض كانت وسيلة الإنتاج الأساسية، خصوصاً بعد أن أفضى سقوط روما على أيدي القبائل الجرمانية إلى «تحطيم تام للقوى المنتجة وتدهور كامل في التجارة،.. وحيث أقفرت المدن وتدهورت الثقافة... إلخ»[١]، وحيث توطنت القبائل/ الأقوام، التي هي في درجة أدنى من التطور التاريخي[٢]، وبدأت تعيد عجلة التطور التي كان الزمن قد تجاوزها كثيراً، ليتأسس شكل من الإنتاج الزراعي بدائي. ولقد أفضت هذه العملية إلى تفكك القبيلة، وإنتاج «مجتمع طبقي». لكن منذ القرن الحادي عشر، ربما، بدأت تنشأ الحرفة، حيث «خلقت نهضة التجارة... ونمو الإنتاج المهني شكلاً جديداً للثروة المنقولة»[٣]. وبالتالي «كان الإنتاج الحرفي في المدينة، وخاصة في مراحله الإقطاعية الأولى أقل شأناً بالمقارنة مع الزراعة»[٤].

لكن الأرض ظلت وسيلة الإنتاج الأساسية. وإذا كانت الملكية الخاصة للأرض قد عرفت منذ زمن بعيد في شاطئ البحر المتوسط الشمالي، فإن سيطرة القبائل/ الأقوام قد أفضى إلى إعادة إنتاجها. وبهذا نشأ ما أسمي «الإقطاع». ولهذا التعبير معنى خاصاً في أوروبا، سوف يتحدد لاحقاً، لكن لم يلغ هذا المعنى امتلاك الأرض من قبل الإقطاعيين. لهذا تكرست «ملكية الإقطاعيين للأرض كوسيلة إنتاج رئيسية»[٥]، وتقول «المادية التاريخية بأن الانتقال إلى النظام الإقطاعي [كان] يرافقه نمو في الاقتصاد

(١) ف. كيللي، م. كوفالزون «المادية التاريخية» تعريب أحمد داود، إصدار دار الجماهير الشعبية- دمشق (ص ١٧٠).
(٢) المصدر ذاته (ص ١٧٠).
(٣) سوبول "تاريخ الثورة الفرنسية" سبق ذكره (ص١٩).
(٤) ف. كيللي، م. كوفالزون "المادية التاريخية" سبق ذكره (ص ١٧٠).
(٥) المصدر ذاته (ص١٦٧).

الطبيعي»[١]، حيث «أن الإقطاعيين إذ يمتلكون الوسائل الأساسية للإنتاج، امتلكوا كذلك العمل الفائض بشكل ريع إقطاعي، لقد عرفت الإقطاعية ثلاثة أشكال للريع: الريع ـ العمل، والريع العيني، والريع النقدي والشكلان الأولان منهما يسيطران في فترة تطور الإقطاعية والأخير في فترة تفسخها»[٢]، بمعنى سيادة التبادل الطبيعي، وغياب التبادل السلعي، وتضاؤل دور النقد.

يشرح إنجلز هذه المسألة على الشكل التالي «في الاستثمارة ص٢٩٩"، لقد كان الإنتاج طبيعياً، حيث يوزع منتوج الأرض بين الأقنان كأجر عيني، والباقي للإقطاعي دون أن يتحول إلى سلعة، وإذا كانت التجارة قد نمت وتطور دور الحرف في المدن، الذي كان يدخل النقد في العلاقات الاقتصادية ويوجد سلع ضرورية لملّاك الأرض، فقد ظلت صلة الريف بها محدودة، وتركزت في توفير السلع الكمالية للإقطاعيين، التي ربما تقايض بمنتوج الأرض، لكنها أدت إلى استدانة ملاك الأرض من التجار وبالتالي بدء أزمة هؤلاء.

في مجتمع القرية هذا تشكّل الإقطاع، حيث كانت المدينة هامشاً ضئيل الأهمية في البداية، وعظيمة الشأن في النهاية. وفي ظل سيادة الاقتصاد الطبيعي كان شكل الدول مبهماً، ولاشك في أن بنية القبيلة ذات الطابع البربري لم تكن مؤهلة لتشكيل دولة مركزية، لهذا تحوّل المالك إلى سيد (زعيم) ضمن حدود إقطاعه، وبني شكلاً أولياً لدولة، كانت بمثابة «أمارات»[٣]، وإن كان السيد قد شكّل ما يشبه أجهزة الدولة (الحرس،

(١) المصدر ذاته (ص١٧٠).

(٢) المصدر ذاته (ص١٩٨)

(٣) حول هذه المسألة يمكن مراجعة: جيان فرانكوبوحي "تطور الدولة الحديثة" منشورات وزارة الثقافة- دمشق، ط١/ ١٩٨٧ (وإن كانت الترجمة مرتبكة).

السجن...). وفي هذا الوضع ساد العرف بدل القانون، وتحكّم «قانون» الفرد/ السيد.

ولا شك في أن «اتحادات» تحققت بين بعض الأمارات، كما أن بعض المناطق مثل فرنسا شهدت تشكّل دولة «مركزية»[1]، لكن التكوين الأساسي للإقطاع ظل هو أساس كل ذلك. بمعنى أن الاستقلال الواسع للإقطاعي ظل أساس الدولة التي كانت «مقسمة» بالتالي، وفق ما أشار البير سوبول في «تاريخ الثورة الفرنسية». ولاشك في أن هذا التشكل نشأ متأخراً ولم يشمل عموم أوروبا.

في هذا الوضع نلاحظ أنه رغم وجود وسيلة إنتاج (الأرض) وملكية خاصة لها، إلا أن ذلك لم يؤسس لنشوء علاقات سلعية. فالمنتوج لم يتحول إلى سلعة عبر النقد، الذي كان ضئيل الاستخدام، ولم ينشأ الميل إلى تشكيل دولة مركزية، إلا في مرحلة متأخرة[2] في بعض المناطق وبشكل رث. وهو الأمر الذي يطرح السؤال عن تشكيل طبقة إقطاعية، فقد وجد الإقطاع، لكن هل وجدت طبقة إقطاعية؟ يمكن ملاحظة ذلك في فرنسا في مرحلة متأخرة، حيث تشكلت طبقة النبلاء حول البلاط الملكي، التي كانت تملك خمس أراضي المملكة، وطبقة نبلاء الأقاليم، وكان معظمهم "أقل إشراقاً"، حيث «يعيشون مع قروييهم وأحياناً حياة شبيهة بحياتهم القاسية»[3]، لكن في مملكة حيث «يعيش كل إقليم معزولاً»، وحيث أن أهمية المحصول تتمثل في تنظيم كلفة الحياة[4]. ولاشك في أن الوضع

---

(١) د. نعيم فرح "تاريخ أوروبا في العصور الوسطى" مطبعة طربين ١٩٧٧-١٩٧٨، حيث يوضح طبيعة تشكل الممالك في أوروبا.

(٢) المصدر ذاته (ص ٢٣٩).

(٣) سوبول "تاريخ الثورة الفرنسية" سبق ذكره (ص٢١ ـ ٢٢).

(٤) المصدر ذاته (ص١٧).

أكثر انحطاطاً في «الإمارات» و«الدويلات». لقد تشكلت بنية اجتماعية بسيطة، محورها المالك/ السيد والأقنان، مما كان يؤسس لصراع بسيط أيضاً، بين هؤلاء والمالك، ضمن شروط سطوته.

وبهذا ليس من الممكن الحديث عن طبقات إلا مجازاً، وربما بالمعنى الكميّ فقط. وليس من قوى إنتاج بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، فهناك منتجون يعملون من أجل إعالة أنفسهم وإعالة المالك، لأن أهمية المحصول تتمثل في تنظيم كلفة الحياة، حسب سوبول. وبالتالي ليس من علاقات إنتاج أيضاً بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، لأن طبقة إقطاعية لم تتشكل وإن وجد الإقطاعيون، ولأن العلاقة بين المنتج والمالك كانت محصورة في إطار السطوة، حيث الأقنان كالعبيد، إلا أنهم غير مملوكين. وبالتالي ليس من بنية تحتية إلا بالمعنى المجازي أيضاً لغياب علاقات الإنتاج، ولتحوّل مجمل العلاقات الاقتصادية إلى علاقات بسيطة (طبيعية)، تقوم على أساس التبادل الطبيعي (منتوج بمنتوج)، ولضآلة دور النقد، وبالتالي هامشية دور التجارة، حيث لا يتحوّل المنتوج إلى سلعة.

وفي هذا الوضع بدت البنية الفوقية في غاية البدائية، حيث نشأ شكل أوّلي لدولة، لكنه ليس الدولة، وإن اتخذ بعض مظاهرها (قوى القمع، سلطة المالك). وفي مجال الأيديولوجيات برزت سطوة الدين المسيحي، في شكله الرث (أي الأقرب إلى الأساطير والشعوذات)، ولقد مارست الكنيسة هذه السطوة/ السلطة، التي كانت تزاحم سلطة الأسياد، وربما كانت فوقهم، لتبدو أنها العامل الموحّد العام في خضم هذا التفتت العنيف لدى عموم القبائل/ الأقوام الأوروبية، ولتبدو كدولة فوق «الدول». لقد تحوّلت إلى سلطة منفصلة عن سلطة «الدولة»، ومنافسة لها، وكذلك مخضِعَة لها، لتبدو كذلك أنها المعبّر عن الماضي الإمبراطوري، لكن في شَكل رث. وهذا التعبير، ربما، هو الذي فرضها قوّة فوق «الدول».

ولاشك في أن هذا الانفصال بين الدولة والأيديولوجيا، يعبّر عن هشاشة البنية الفوقية.

وإذا كان التطور في التجارة، ونشوء الحرف، قد فرض تشكّل طبقة إقطاعية، وبالتالي دولة (فرنسا مثلاً)، أي فرض ميل الإقطاعيين إلى تشكيل دولة «موحّدة»، فقد عجزت هذه الدولة عن أن تتجاوز هذا التكوين العام، حيث ظل كل إقليم يعيش معزولاً، واحتفظت المدن والأقاليم بامتيازاتها وقوانينها، وبقي لكل إقطاعي امتيازاته الاجتماعية والاقتصادية، حسب ما يقول البير سوبول. كما استمر الاقتصاد الطبيعي، وظل الريع الإقطاعي عينياً، كما استمرت سيطرة الريف على المدن، مما يوضح بأن مستوى تطور التجارة ونشوء الحرف كان لازال ضعيفاً، لهذا تكرست هامشية دور النقد، في مجمل العملية الاقتصادية. وبالتالي لم تعبّر الانتقالة من شكل «الإمارة» إلى الدولة (من الأسياد إلى الملوك) عن تطور عميق، بل عبرّت عن تطور جزئي لم يرق إلى تشكّل نمط إنتاج، أو كان شكلاً رثاً لنمط إنتاج، لأنه يفتقد لمجمل العلاقات الاقتصادية التي هي في صلب أي نمط للإنتاج، وأساسها تحول المنتوج إلى سلعة، والعمل إلى أجر، بمعنى وجود الطابع النقدي لمجمل هذه العلاقات. ولهذا، أيضاً، كانت الدولة هشّة، حيث عجزت عن توحيد السوق، وبدت سلطتها «هشة» أمام سلطة الأسياد.

وهذه البنية، سواء في شكلها المفكك أو في شكلها «الموحد»، سواء في شكل سلطة الأسياد أو في شكل سلطة الدولة، يجب أن تفسّر بمستوى تطور القبائل/ الأقوام التي دمّرت «حضارة روما»، والتي أطلق عليها تعبير «البرابرة»، حيث كانت «بدائية»، لم تلامس أي مستوى حضاري. وإذا كانت سيطرتها على الأراضي الغربية للإمبراطورية الرومانية قد أفضى إلى تفكك البنية القبلية ونشوء المجتمع الطبقي، فإن تدمير قوى الإنتاج والمدن قد

أفضى إلى تشكل بنية اقتصادية اجتماعية ضعيفة التطور، وهي الموصوفة سابقاً، والتي كانت أدنى من مستوى البنية الاقتصادية الاجتماعية السابقة لها[١]، في مستوى تطور الزراعة، في تحوّل المنتوج إلى سلعة، أي في دور النقد والتجارة، وفي مستوى الأيديولوجيا والدولة كذلك.

هنا لا يكفي التركيز على «نهاية» العبودية وتشكّل «طبقة» الأقنان للقول بحدوث انتقاله إلى الأعلى. هذا «عنصر» من نمط، مع التنويه بأن عملية الاسترقاق الناتجة عن الحروب قد استمرت لفترة طويلة، وربما لما بعد انهيار الإمبراطورية البيزنطية[٢]، وبالتالي، ربما استمر استخدام العبيد في الإنتاج لدى بعض القبائل/ الأقوام، وإن كانت الزراعة قد غدت تعتمد على الأقنان. وفي كل الأحوال، إن القول بحدوث انتقالة (ارتقاء) يفترض دراسة مجمل «عناصر» النمط، ليتوضح بأن الإقطاع الأوروبي كان انحطاطاً، ولم يكن ارتقاءً إلى الأعلى، كانت تعبيراً عن تفسّخ «حضارة روما»، ودخول قبائل/ أقوام جديدة في مجال السيطرة، وهي في مستوى «حضاري» ضعيف. وهنا نلمس كيف أن التاريخ عاد القهقرى، لنلمس خطأ «المادية التاريخية» التي قلبت الانحطاط إلى تطور، والعودة القهقرى إلى ارتقاء، وليتوضح بأن بعض سمات هذه النمط المنمط «ألصقت» بالشرق، وخصوصاً سمة سيادة الاقتصاد الطبيعي (غياب السلع/ النقد). وإذا كان قد تحقق تراكم في عنصر (أي تحول العبيد إلى الأقنان) فإنه نمى في إطار انحطاط عام، طال العناصر الأخرى، وهذا ما تعترف به «المادية التاريخية». لكن «إجبارية» الارتقاء فرضت هذا القلب، لنلمس هنا عدم

(١) مجموعة من المؤلفين "في المجتمعات قبل الرأسمالية، نصوص مختارة من ماركس وإنجلز ولينين، مقدمة موريس غودليه" ترجمة د. فؤاد أيوب، منشورات وزارة الثقافة- دمشق، ط١/ ١٩٩٤ (ص ٤٣٧- ٤٥٥).

(٢) المصدر ذاته.

إجبارية الارتقاء في ذات المنطقة، التي قامت عليها حضارة ما. لقد كان «الإقطاع الأوروبي» هو النفي السلبي لـ «حضارة روما»، ولم يمثّل، بالتالي نفي النفي، الذي تحقق مع الرأسمالية.

IIX

الإمبراطورية العربية الإسلامية تأسست بداية القرن السابع، وإذا كانت قد نشأت في الجزيرة العربية (المدنية، مكة، الطائف)، فما لبثت أن سيطرت على العالم القديم. وإذا كانت دول إسلامية قد ظلت مسيطرة إلى بداية القرن العشرين، فإن مجال بحثنا في هذه الفقرة هو مرحلتها الأولى، مرحلة «الإسلام في فجر عظمته»[1]، التي تمتد إلى بداية القرن الثالث عشر. وهي هنا توازي نصف زمن القرون الوسطى الأوروبية تقريباً. فما هو نمط الإنتاج الذي ساد فيها؟

لا شك في أن التشوش كبير هنا، لأن قناعات ترسخت في البحث الماركسي أعطت لهذا النمط صورة ما، أعتقد أنها مناقضة لمضمونه، انطلت من فكرة نشأت لدى الاستشراق الأوروبي منذ القرن التاسع عشر، واستندت إلى انعدام ملكية الأرض، ولقد كان لاعتناق ماركس لهذه الفكرة في الجزء الأساسي من حياته أثر كبير في «تعميمها»، لتصبح «حقيقة». وكانت هذه الصورة هي المكمل «الموضوعي» لكون الإقطاع الأوروبي هو ارتقاء في التطور التاريخي العالمي، ليبدو الشرق هامشاً ذو تطور «مستقل»، وفق قانونيات أكدت دوام انحطاطه (الركود، الاستبداد، ...). وأنا هنا أنطلق من فكرة معاكسة، تأسست نتيجة دراسة هذا النمط،

(١) موريس لومبار "الإسلام في فجر عظمته" ترجمة حسين العودات، منشورات وزارة الثقافة- دمشق، ط١/ ١٩٧٩.

وهذا ما سوف أحاول توضيحه هنا، ولسوف أنطلق، أيضاً، من البسيط إلى المركب. انطلق من مفهومات وسائل الإنتاج، الملكية، العلاقات الاقتصادية، السلطة، لكي يكون ممكناً إعادة رسم نمط الإنتاج، انطلاقاً من مفهومات: البنية التحتية والبنية الفوقية، لأؤكد مسبقاً خطل التصورات الماركسية السابقة، ليس فقط فيما يتعلق بمفهوم «نمط الإنتاج الآسيوي»، ولكن أيضاً خطل صورة ارتقاء المجتمعات التي قال بها ماركس، وتكرست في «المادية التاريخية».

وأنا هنا أنفي العام (صورة الشرق، وصورة ارتقاء التاريخ العالمي) بالاستناد إلى الخاص، لكن من أجل إعادة «تشكيل» العام في صيغة علمية، تطابق الواقع الحقيقي للبشر. لأنني أعتقد بأن العام السابق «تشكّل» استناداً إلى معلومات ضحلة عن التاريخ العالمي أولاً، ونتيجة «ضعف» في المنهجية نبع من أن ماركس حينما أصدر تعميماته عن التاريخ العلمي، لم يكن قد بلور بعد منهجيته في شكلها المكتمل، لهذا نجد أن كل هذه التعميمات صدرت قبل «رأس المال»، في مرحلة تبلور المنهج، وبالتالي كان ممكناً تجاهل قانونيات منهجية، لأنها ببساطة لم تكن قد تبلورت، أو أن ترابطها ضمن المنظومة العامة للمنهج كان هشاً. فمثلاً يمكن أن نلاحظ ذلك في مفهوم الملكية الخاصة، التي اعتبرها ماركس أساس تشكّل المجتمع الطبقي ونشوء الدولة، ليبدو أن التناقض الأساسي في كل التاريخ البشري منذ نشوء الطبقات، قائم على أرضية الملكية الخاصة. لكن ماركس تجاهل هذا المفهوم حينما تناول الشرق، وتحدث عن دولة مركزية واستبدادية، وطبقات في ظل «انعدام الملكية الخاصة للأرض»، مما يطرح السؤال المنهجي: هل أن مفهوم الملكية الخاصة مفهوم جوهري في المنظومة الماركسية؟ فإذا كان أكثر من نصف العالم القديم (الشرق) يتسم بانعدام الملكية الخاصة لوسيلة الإنتاج الأساسية وفي كل مراحل التاريخ

فإن مفهوم الملكية الخاصة هذا لا يتحول إلى مفهوم/ قانون، أي أنه يلفظ من المنظومة المنهجية. وبالتالي لا تكون الملكية الخاصة الأساس الذي يفضي إلى نشوء الطبقات وتشكّل الدولة، والصراع الطبقي، سوى في حالة خاصة، هي حالة التاريخ الأوروبي.

هنا يسقط التعميم حول موقع الملكية الخاصة، ليبدو كاحتمال في تاريخ التطور البشري (خط التطور). كذلك يمكن التساؤل: هل من الممكن أن تتشكل بنية فوقية مكتملة (الدولة والأيديولوجيا) دون وجود بنية تحتية مكتملة؟ وأقصد بالبنية الفوقية المكتملة، نشوء دولة مركزية واسعة (وبالتالي سوق واسع) تمارس القهر الطبقي. وكذلك نشوء إيديولوجيا معبّرة عن طبقة مسيطرة؟ إن القول بانعدام الملكية الخاصة «يعدم» وجود الطبقات، ويجعل تشكّل دولة مركزية وكأنه نتاج القدرة «الخارقة» لفرد، وربما «الله». هنا يغيب التحليل المادي، ينقلب إلى تحليل مثالي. لتعطى الطبيعة (الصحراء، الركود)، المفهومة مثالياً، المقدرة على اصطناع هذه «المعجزة»، فتصبح الصحراء، أو تكون الأنهار، هي مسبب نشوء دولة مركزية، وحكم فرد مستبد. فهل يمكن، بعد ذلك، القول بأن قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هي الأساس في نشوء البنية الفوقية؟ حيث تقوم علاقات الإنتاج بين مالك لوسيلة الإنتاج والعامل فيها. فإذا انعدمت الملكية، فهل يمكن لنا القول بوجود علاقات إنتاج؟

وربما تبدو هنا إشكالية المنهج في تحديد الصيرورة الواقعية، صيرورة التطور العالمي، ليتوضح الارتباك والخطأ في «اكتشاف» قوانين الجدل المادي في هذه الصيرورة، أي في اكتشاف قانونيات الصيرورة الواقعية ذاتها. ولقد أشرت في الفقرة السابقة إلى أحد تجليات ذلك، ولعل «مصفوفة» «المادية التاريخية» زاخرة بهذه التجليات، والتي تقوم أحياناً على التركيز على «عنصر» من مجمل «عناصر» النمط (مثل التركيز على

تحوّل العبيد إلى أقنان لتحديد الانتقال من الرق إلى الإقطاع).

من أجل تحديد أدق للصيرورة الواقعية لابدّ من تحديد «نمط الإنتاج العربي الإسلامي»، النمط الذي ساد في الإمبراطورية العربية الإسلامية. وكما قلت سوف أبدأ بالبسيط، فما هي وسيلة الإنتاج الأساسية إذن؟

إننا هنا أمام ثلاث وسائل للإنتاج، الأرض، الحرفة، الرعي. الرعي هو استمرار لمرحلة سابقة، هي ما أسمي «الجاهلية»، أي مرحلة القبائل العربية قبل الإسلام. لكن الاستقرار المتتالي لهذه القبائل فرض تأخر نهاية الرعي، إضافة إلى أن تحول القبائل إلى وسيلة نقل أسهم في استمرار وجود هذه الوسيلة إضافة إلى كونه أساس إنتاج بعض المواد الضرورية (اللحوم، الحليب، اللبن) لمعيشة البشر والضرورية للحرف (الجلود). أما الحرفة، فقد تطورت في سياق تطور الدولة العربية الإسلامية، ولقد ارتبط تطورها بالتمركز الهائل لرأس المال لدى الطبقة المسيطرة، حيث كانت تنتج السلع الاستهلاكية الضرورية لها.

لكن الأرض كانت وسيلة الإنتاج الأساسية لأنها مصدر إعادة إنتاج المجتمع ككل، ومصدر المواد الأولية للحرف (القطن، ...). لهذا كان الطابع الزراعي هو الغالب على مجمل الإنتاج. ورغم تطور الحرف في العصر العباسي إلا أن الزراعة ظلت وسيلة الإنتاج الأساسية. لقد سيطرت الدولة العربية الإسلامية على الأراضي الزراعية الخصبة، في العراق وفارس وخراسان من الدولة الساسانية، وبلاد الشام ومصر والمغرب العربي والأندلس من الدولة الرومانية، مما جعلها إمبراطورية زراعية ضخمة. وإذا كانت قد ورثت المدن التي كانت متطورة في تلك الإمبراطوريات، فلم تدمرها، بل طورتها، مما سمح بتطور مضطرد للحرف فيها، كما أن المسلمون مصّروا الأقطار، أي أسسوا المدن الجديدة التي كانت مجال

استقرار القبائل المهاجرة من الجزيرة العربية. وبهذا استمرت التقاليد الزراعية وتطورت، وهذا ما حدث للحرف أيضاً.

وإذا كانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الأساسية فما هو شكل ملكيتها؟

لقد قيل بأنه ملكية الدولة، أو بأنه الملكية العامة للمسلمين لكن هذه المفاهيم لم تكن قد تبلورت، ولا شك في أن تبلورها لاحق لهذه المرحلة، لهذا نجد بأن الإسلام (القرآن والسنّة) قد حدّد منذ البدء صيغة واضحة تقوم على أساس الملكية الخاصة[1]. و«قانون الفتح» حدّد أربع حالات، كلها تقوم على أساس إقرار الملكية الخاصة للأرض: الحالة الأولى، هي إسلام مالك الأرض (والثروة عموماً) وفي هذه الحالة يقرر القرآن بأن «لكم رؤوس أموالكم»، بمعنى أن ليس على المسلم سوى الصدقة (الزكاة) وهي على الأرض العشر (عشر المنتوج)، الحالة الثانية هي الصلح، وهو خاص بأهل الذمة (اليهود، النصارى، المجوس)، وفي هذه الحالة، يقرر القرآن بأن الإسلام «يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم» شرط دفع الجزية، التي تحددت في شكلين: الجزية على الرؤوس، والخراج على الأرض، بمعنى أن الأرض تبقى ملكاً لأصحابها، كما كانت في ظل الإمبراطوريتين الرومانية والساسانية، والحالة الثالثة هي رفض الصلح، وبالتالي حصول «فتح العنوة»، أي الاستيلاء على الأرض والأموال والبشر بالقوة، وفي هذه الحالة يقرر القرآن بأنها غنائم، والغنائم تتحوّل إلى أملاك لغانميها، لكن بعد اقتطاع الخمس الذي أصبح حق للرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، أي أنه يوزع «على خمسة أسهم»، أي يتحوّل إلى ملكية وفق توزيع الخليفة، وإذا كان حصل تغير في هذه الحالة، فقد

(١) شرحت هذه المسألة في: سلامة كيلة "مقدمة عن ملكلية الأرض في الإسلام" سبق ذكره (ص ٤٢ - ٧٠).

نتج عن ممارسة عمر بن الخطاب في سواد العراق، حيث رفض توزيع الأرض وحوّلها إلى أرض خراج، أي أنه أبقاها ملكاً لأهلها، مما جعل وضع «أرض العنوة» ينحكم لاحتمالين كما قرر بعض الفقهاء: توزيعها على الفاتحين كغنائم، أو إبقائها ملكاً لأهلها وفق ما يقرر الخليفة. والحالة الرابعة، هي حالة الأرض (والأموال عموماً) التي تفيء (تعود) للمسلمين دون قتال، وبالتالي لا تكون حق الفاتحين، بل أنها توزع على خمسة أسهم هي ذات أسهم الخمس (الرسول، ذوي القربى، اليتامى، المساكين وابن السبيل)[١].

وفي هذه الحالات الأربعة يقرّر القرآن طابع الملكية الخاصة للأرض، وهذا ما تقرره، أيضاً، الآية {وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم، وأرضاً لم تطئوها} (الأحزاب ٢٣/ ٢٧). ولاشك في أن التوريث لغة تمليك.

ولقد طُبّق «قانون الفتح» هذا منذ الرسول، وفي كل الفتوحات، مما لم يسمح بحدوث غموض في سياسة تحديد ملكية الأرض، وبالتالي طبيعة الضرائب المفروضة عليها (العشر، الخراج). ولهذا كان الخلفاء حينما يسعون لتحديد طبيعة الضرائب يلجئون إلى تحديد الشكل الذي فتحت فيه البلدان من أجل تحديد طبيعة ملكيتها لكي يتحدد شكل الضريبة. وكان هذا سبباً أساسياً في تأليف الكتب العديدة التي تحمل اسم «الفتوح»[٢]، أو «فتوح البلدان»[٣].

ولاشك في أن الآيات القرآنية، كما نصوص السنّة، واضحة في هذا

(١) يمكن العودة مثلاً إلى: أبو يوسف «كتاب الخراج» دار المعرفة (بيروت) ط٢/ ١٩٧٩. وكذلك إلى: الماوردي «الأحكام السلطانية في الولايات الدينية» دار الكتاب العربي- بيروت، ط١/ ١٩٩٠.

(٢) يمكن العودة مثلاً إلى الواقدي «فتوح الشام»

(٣) البلاذري «فتوح البلدان» دار الكتب العلمية- بيروت، ط١/ ١٩٧٨.

المجال، حيث تقرر كلها حق التملك الخاص للأرض. لهذا أكد الرسول بأنه «خازن» و«قاسم» للأموال، وبأن ليس له سوى الخمس والخمس «مردود» على المسلمين[١]، بمعنى أن هدف الفتح هو إعادة إنتاج الملكية الخاصة للأرض (كما للأموال عموماً) وبأن مهمة الخليفة قسمتها وفق النص القرآني. كما أن كتب الصلح التي وقعّها قادة الجيوش في مختلف البلدان المفتوحة واضحة في هذا المجال، حيث تقرر بأن الفاتحين يؤمّنون أهل الذمة الذين وافقوا على الصلح على «أنفسهم وأموالهم، وكنائسهم وبيعهم»[٢] وبهذا فإن وسيلة الإنتاج الأساسية تأكدت بكونها ملكية خاصة سواء للمسلمين أو لأهل الذمة.

لكن هل ساد «الاقتصاد الطبيعي»، أم الاقتصاد السلعي؟

لاشك في أن هذه المسألة طالها التشويه كما الملكية الخاصة للأرض، حيث جرى التأكيد على أن «الاقتصاد الطبيعي» (المبادلات العينية) هو الذي ساد، وهذا ما يرد في التصور حول «نمط الإنتاج الآسيوي»، لكن كيف يمكن أن نفسّر استخدام القرآن لكلمة «أموال» الواردة في اثنتين وستين آية؟ أليس استخدام هذا المفهوم يعبّر عن تطور في العلاقات الاقتصادية وصل إلى مرحلة التجريد الذي يحوّل الأرض و«الأنعام» (الإبل، الشياه...) إلى «شيء» رمزي، هو «المال». بمعنى أنه يعطيها قيمة نقدية؟ الأموال تعني تحويل «الشيء» (الأرض، الأنعام، المنتوج) إلى قيمة رمزية هي المال، أي النقد. بمعنى أن تطور العلاقات الاقتصادية وصل إلى مرحلة التجريد الذي يفرض وجود النقد. لهذا يتحدث النص القرآني في

(١) يمكن العودة إلى: البخاري «صحيح البخاري» دار احياء التراث العربي- بيروت (د.ت).

(٢) يمكن العودة إلى: الطبري «تاريخ الأمم والملوك» دار التراث- بيروت (د.ت).

أكثر من آية عن التجارة، ولقد «أحلّ الله البيع وحرّم الربا"، والبيع والربا يستندان إلى التعامل النقدي، وليس إلى التعامل العيني (المبادلة). لهذا يرتبط البيع والشراء بالثمن الذي هو نقدي. تقول الآية «وشروه بثمن بخس، دراهم معدودة» (سورة يوسف ١٢/ ٢٠). وليكون «الشيء» المباع بضاعة (سورة يوسف ١٢/ ١٩). لهذا نجد أن مفاهيم السلعة والبضاعة والتجارة والسوق، والثمن والسعر، والأموال، كانت تستخدم للتعبير عن علاقات اقتصادية نقدية[١]. وإذا كانت الدولة العربية الإسلامية قد استخدمت الدرهم الفارسي، والدينار الرومي في مرحلة نشوئها، فقد لجأت إلى سك الدرهم والدينار العربيين منذ خلافة عبد الملك بن مروان الأموي. ولقد أفضى ذلك، على أرضية الملكية الخاصة، إلى حدوث تراكم هائل للأموال لدى الطبقة المسيطرة، أوجد ظاهرة البذخ، التي غدت سمة بارزة في العصر العباسي[٢].

ويمكن ملاحظة ذلك حينما ندرس مداخيل الدولة ومصروفاتها، فإذا كانت الصدقة تحتسب على منتوج الأرض بنسبة العشر، بمعنى أنها تحدد عيناً، فقد أكد الرسول ضرورة أن تحتسب بعد بيع المنتوج نقداً، كي لا تؤخذ من القسم الجيّد من المنتوج، وبالتالي تحوّلت، في الأرض تحديداً، إلى التعامل النقدي. هذا إضافة إلى أنها تؤخذ من المال النقدي (المنقول) نقداً (وهي بنسبة ٢,٥٪)، وكذلك من التجارة. أما الخراج فقد تحدد في شكلين كلاهما نقدي، الشكل الأول، يقوم على أساس الاتفاق وقت الصلح على مبلغ محدَّد، والشكل الثاني: يقوم على أساس تقدير مساحة الأرض، وتحديد مبلغ نقدي على كل جريب (وحدة المساحة آنذاك)،

---

(١) انظر مثلا~: أبو يوسف المصدر السابق. الأصفهاني «الأغاني» ج ٢٤.

(٢) انظر مثلاً: «ألف ليلة وليلة»، وانظرة إشارة ماركس في: مجموعة مؤلفين "في المجتمعات قبل الرأسمالية" سبق ذكره (ص٣٢١).

لكنه يمكن أن يشتمل الخراج على شيء عيني إضافة للمبلغ النقدي، لكنه كان هامشياً. وكذلك كانت الجزية تحدد نقداً (وكما حددها الرسول دينار على كل حالم، ثم حددها عمر بن الخطاب ٤٨ درهم ـ أربعة دنانير ـ على الغني. و٢٤ درهم ـ ديناران ـ على المتوسط. و١٢ درهم ـ دينار على الفقير). وبالتالي، فإذا كان كل من الخراج والجزية هما المدخول الأساسي للدولة (حيث أن للصدقة مصرفها الخاص المحدد في القرآن) فقد تحدّدا على أساس نقدي. وهذا ما نلاحظه في كل الكتب التي بحثت في هذا الموضوع[١]. إضافة إلى ذلك فإن العطاء (وهو حصة المسلمين من الفيء، حيث أُدخل الخراج ضمنه)، والذي تقرر زمن عمر بن الخطاب، فقد كان نقدياً أيضاً، وكذلك مرتبات الموظفين والجند.

كذلك يمكن تلمّس وضوح العلاقات الاقتصادية النقدية في التجارة (البيع والشراء)، وكذلك في العمل حيث يحدَّد الأجر (وهو مفهوم استخدم آنئذ) نقداً، عدا في بعض الحالات في مجال الزراعة (مثل المزارعة، التي تتيح للعامل أن يأخذ نسبة من المنتوج)، ولكن أيضاً نلاحظ بأن المنتوج (الذي يسمى الغلة) يحدد نقداً[٢]. وأخيراً فإن الثروة تحدد نقداً وعيناً (الأموال الثابتة، مثل الأرض)، مشتملة ضمن مفهوم الأموال. مما يعني بأن العلاقات السلعية هي التي سادت.

من هنا تأتي الأهمية الكبيرة لمفهوم السوق، الذي كان مجال تفاعل العلاقات السلعية هذه، التي فرضت أن يكتب حوله عشرات الكتب (كل الكتب المختصة بالحسبة)[٣]. ولقد أفضى شمول العلاقات السلعية هذه

---

(١) انظر مثلاً: ابن خلدون «مقدمة ابن خلدون» دار احياء التراث العربي- بيروت، ط ١٩٨٨.

(٢) انظر مثلاً: الأصفهاني «الأغاني».

(٣) انظر مثلاً: ابن بسام المحتسب "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" نشر في كتاب مع

إلى اختراقها «النمط الرعوي» المندمج ببنية المجتمع، حيث أصبحت قطعان الإبل والأغنام تعتبر من الأموال، لأنها غدت تقدّر نقداً.

وعلى أساس كل ذلك تأسست مركزية الدولة، وهي دولة بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، لها «بيروقراطيتها» (الدواوين) وجيشها وشرطتها، ولها نظامها ودستورها (القرآن)، والعلاقات التراتبية في إدارتها. لكنها كانت تقوم على أساس الحكم المطلق لفرد (الخليفة)، الذي وإن كان اعتبر أميراً للمؤمنين، وخليفة خليفة الرسول، فقد وصل «الإغراق» الأيديولوجي إلى أن يعتبر ذاته «خليفة الله» على الأرض. وكان الإسلام هو الأيديولوجيا المسيطرة، لكن، هنا، المعبّرة عن الدولة، والخاضعة لها. لهذا خضع منتجوها (الفقهاء) إلى سلطة الدولة، وكانوا موظفين فيها. والإسلام يشتمل القانون (القانون المدني)، والفقه السياسي. ولقد كان الفقهاء هم القضاة، ومنظرو العلاقات الاقتصادية السائدة، ومؤسسو الفقه السياسي، والإسلام أيديولوجيا شمولية تتناول خصوصيات الفرد، كما تتناول العلاقات الاقتصادية، والنظام السياسي، وكذلك العلاقة مع الله.

وإذا كان امتلاك وسيلة الإنتاج الأساسية التي هي هنا الأرض قد أسس لنشوء طبقة مالكة (إقطاعية) فقد كان الفلاحون الأحرار هم المنتجون. ولاشك في أن ارتباطاً ما قام بين الأرض والفلاح، لهذا حرصت السلطة على منع «هروب» الفلاح، لكن هذا الضبط لم يكن مطلقاً لأن الفلاح كان حراً، لهذا لم يكن يباع مع الأرض، بل كان يعمل في الأرض نتيجة اتفاق مع المالك، لكن الظروف الاقتصادية العامة (الحاجة إلى العمل) كانت تجبر الفلاح على الارتباط بالأرض.

كتب أخرى تتعلق بالحسبة في: مجموعة "في التراث الاقتصادي الإسلامي" دار الحداثة- بيروت، ط١/ ١٩٩٠.

هنا تقلّص عنصر الإجبار وإن لم يُلغ، وبالتالي فإن حدود تحرر الفلاح قد اتسعت، وانحكم، بشكل أساسي، للظروف الاقتصادية. وكانت هذه الواقعة تسهل تطور الحرف في المدن. وإذا كان الإسلام لم يلغ العبودية بل قررها وإن دعا إلى «اللطف» في التعامل مع العبيد، وأقرّ «منافذ» لتحريرهم (أموال الصدقة لتحرير من أسلم من البعيد، الكفارة، الترغيب)، فإن السيطرة على أرض كان قد تقلّص دور العبيد فيها من جهة، وكون الاسترقاق الذي مارسه الإسلام في الحروب طال النساء والأطفال (قتل البالغين المحاربين) من جهة أخرى، قد جعل دور العبيد في الزراعة هامشياً، وربما معدوماً، سوى في حالات خاصة ظهرت في العصر العباسي، بعدما أصبح العبيد جزء من السلع التجارية[١]. ولهذا كان الطابع الفلاحي هو سمة المنتجين (الفلاحون الأحرار). ولأن الطابع المديني هو الذي تشكّل مع الإسلام فقد قطن ملاك الأرض المدن، وقامت علاقاتهم بالفلاحين عبر وسطاء (الوكلاء)، وكان أجر الفلّاح نقدياً، سوى في حالة الاتفاق، وفق ما أسمي في الفقه بـ «عقد المزارعة»، حيث كان يأخذ نسبة من المنتوج (الثلث أو الربع)، وكان في الغالب يجلب فلاحين للعمل في الأرض، وبالتالي فقد كانت الأرض والفلاح تشكلان قوة الإنتاج. وقامت علاقات الإنتاج بين الفلاح المنتج ومالك الأرض المقيم غالباً في المدينة عبر الوسيط (الوكيل). ولقد شكّل التناقض بين ملاك الأرض والفلاحون التناقض الأساسي طيلة تاريخ الإمبراطورية العربية الإسلامية. وبالتالي فالإقطاع هو الطابع العام لهذه الإمبراطورية، لأن ملكية الأرض كانت أساس البنية الاقتصادية الاجتماعية.

على ضوء ذلك، يمكن تلمس بنية تحتية مكتملة، حيث لاحظنا بأن

---

(١) يمكن العودة إلى: لومبار «الإسلام في فجر عظمته» سبق ذكره. وكذلك أحمد علبي «ثورة الزنج» وأيضاً فيصل السامر «ثورة الزنج».

قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كانت واضحة تماماً، إضافة إلى الطابع النقدي لمجمل العلاقات الاقتصادية حيث يتحقق منتوج الأرض بفعل عمل الفلاح الحرّ، الذي يتقاضى مقابله أجراً نقدياً في الغالب، لكن كان المنتوج يتحوّل إلى سلعة عبر النقد بوساطة التاجر، وبهذا نشأ السوق كمجال للتبادل النقدي للسلع، لتتحدد غلة (ريع) الأرض نقداً، ولتتشكل علاقات البيع والشراء استناداً إلى هذا الطابع النقدي. وبالتالي عرف هذا المجتمع الدورة الاقتصادية، التي «اكتشفت» كمفهوم في فترة تالية. ولابد من أن أشير هنا إلى أن منتوج الحرف تداخل وهذه الدورة الاقتصادية، وتشابك مع مجمل العلاقات الاقتصادية، سواء باعتماده على المنتوج الزراعي، أو بتحوّله إلى سلعة لها سوقها، أو بالطابع النقدي لمجمل هذه العملية، وبالتالي كان جزءاً مكوناً في مجمل البنية الحتية، ولقد ازدادت أهميته مع تطور مجمل العلاقات الاقتصادية، وخصوصاً مع التراكم الهائل لرأس المال لدى الطبقة الإقطاعية، التي اتجهت، على ضوء هذا التراكم الهائل، إلى البذخ الشديد، إلى التبذير العنيف. وفي هذا الوضع كان للتجار موقعاً مهماً، ولقد بدا، أحياناً، أنهم «طبقة» مسيطرة، وأن المجتمع مجتمع تجاري، في ظل سوق داخلية واسعة، وعلاقات واسعة مع العالم المعروف آنئذ، وهذه السمة الأخيرة، لكن بعد فصلها عن سابقتها، جعلت منظري النمط الآسيوي، يعتبرون أن من سمات هذا النمط أنه يقوم على أساس «التجارة البعيدة»[1]، متجاهلين أن هذه «جزء» من تكوين تجاري متطور، للإنتاج الداخلي والتجارة الداخلية دور مهم فيه، وإن هذا التكوين الداخلي هو أساس «التوسع» الخارجي في ميدان العلاقات التجارية. لكن هذه السمة التجارية الهامة كانت مندمجة بالإقطاع ومستندة إليه،

---

(١) يمكن العودة إلى: أحمد صادق سعد (تحرير وترجمة) "ست دراسات في النمط الآسيوي للإنتاج" دار الطليعة- بيروت، ط١/ ١٩٧٩.

سواء نتيجة أنه مصدر السلع التي تتاجر بها، أو لأن اندماجاً تحقق بين كبار التجار وكبار ملّاك الأرض نتيجة أن التجار أنفسهم تحوّلوا إلى ملّاك للأرض، مما جعل للطبقة المسيطرة «جناحين»: ملّاك الأرض والتجار، وبهذا خسر ملّاك الحرف حليفاً، ومجالاً للتطور.

على هذه البنية التحتية تشكلت البنية الفوقية، التي عبّرت عن نشوء دولة مكتملة، سلطة فوق الطبقات، لكنها سلطة الطبقة الإقطاعية المسيطرة، وأداتها في قهر المجتمع. وإن كانت، أيضاً، تنظم شؤون المجتمع، وتفرض «الأمن» و«النظام»، وتطبق القانون، وتقمع الفوضى التي هي مدمرة لمجمل النشاط الاقتصادي، لكنها أيضاً تقمع ثورات الطبقات الأخرى من أجل فرض الاستقرار، ودوام السلطة. لكنها كانت، أيضاً، مجال اغتناء الطبقة الإقطاعية نتيجة نهب الضرائب التي كانت تحصلها من الملّاك المتوسطين والصغار في الريف، ومن أصحاب الحرف، ومن الشعب عموماً. ولقد كانت الضرائب وسيلة كبار الملاك لإفقار تلك الفئات وإفلاسها، من أجل تحقيق تراكم مركّب يزيد ثراء هؤلاء. لكنها أفقرت مختلف قطاعات الشعب، و«دمّرت» مجمل البنية الاقتصادية، وبالتالي هيأت لاندثار المجتمع أمام زحف قبائل/ أقوام أدنى حضارة. لتبدو هذه السلطة العنيفة في مواجهة الطبقات المفقرة هشة أمام هؤلاء، وبالتالي لتتفكك أولاً، ثم تنهار.

ولقد عبّرت هذه البنية عن نشوء إيديولوجيا شمولية كانت أساس شرعية الدولة، وأداة الطبقة المسيطرة، وأساس «وعي» الطبقات المختلفة. لهذا نشأت المعارضة في أحضانها، وعبّرت عن تلوين ما فيها، رغم كل شحنة الرفض التي تحملها. كما أن الثورات الشعبية «اتكأت» عليها، لكن في شكل أشد «أصولية» في الغالب. وهو الأمر الذي لوّن المجتمع بلون واحد (دون أن تتجاهل استثناءات حدثت، في الفكر والثقافة عموماً، وفي

معارضة الدولة).

وبهذا فقد تشكّل نمط إنتاج مكتمل، يقوم على أساس الملكية الخاصة للأرض، حيث تحتكر طبقة امتلاك مساحات واسعة من الأرض الزراعية الخصبة، إنه نمط إقطاعي مكتمل إذن.

IX

في «الصورة» التي رسمتها للإقطاع الأوروبي وللإقطاع العربي بدت الفروق واضحة. حيث بدا لي بأن النمط الإقطاعي الأوروبي هو نمط غير مكتمل، وأجازف فأقول بأنه نمط منحط، إنه انحطاط النمط الذي ساد في الإمبراطورية الرومانية وشكل دماره، بينما شكّل النمط العربي إعادة إنتاج مطورة للنمط الذي ساد في كل من الإمبراطورية الساسانية والإمبراطورية الرومانية.

وإذا كانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الأساسية في كليهما (الإقطاع الأوروبي والإقطاع العربي)، وإذا كانا استندا إلى الملكية الخاصة للأرض، فقد افترقا بعد ذلك. حيث تشكلت بنية بدائية في مجال العلاقات الاقتصادية في النمط الأوروبي، بينما تشكّلت بنية متطورة في النمط العربي. لأن المنتوج الزراعي لم يكن يتحوّل إلى سلعة (بضاعة) في الأول، بينما كان يتحول إلى سلعة (بضاعة) في الثاني. لهذا كان دور النقد هامشياً في الأول، وأساسياً في الثاني. إن سيادة الاقتصاد الطبيعي (التبادل العيني) في النمط الأوروبي منع تحوّل المنتوج إلى سلعة، وأفقد الأهمية لنشوء السوق، وبالتالي إلى تشكّل الدولة المركزية. بينما حدث العكس في النمط العربي، لأنه حدّ من ميل الملّاك إلى التشكّل في طبقة في أوروبا، وفرضه لدى العرب.

ولهذا اندثرت الدولة الرومانية دون أن يعاد إنتاج سوى شكل رث

للدولة. وكذلك أصبح الشكل الرث لأيديولوجيا هذه الدولة، وأقصد المسيحية في شكلها الطقوسي والأسطوري، هو أيديولوجيا الدويلات والإمارات الإقطاعية المتناثرة. بينما جاء الإسلام كدين مطوراً اليهودية والمسيحية، معطيها شكلها الأكمل، وليصبح هو أيديولوجيا الدولة. ونجد أيضاً، أن الحرف تدهورت مع انهيار الدولة الرومانية، وتضاءل دورها، بينما ازدهرت في الإمبراطورية العربية الإسلامية، تطورت عن تلك التي كانت موجودة في الدولة الرومانية. وكذلك في التجارة التي انحطت بعد انهيار الدولة الرومانية وازدهرت ازدهاراً واسعاً في الدولة العربية الإسلامية. لأقول بأن نفياً سلبياً قد تحقق في أوروبا، وبأن نفياً إيجابياً قد تحقق في الشرق، حيث تدمّر نمط الإنتاج في أوروبا (انحط)، وأعيد إنتاجه مطوراً في الشرق. فلا شك في أن النفي السلبي في الشرق قد تحقق منذ زمن بعيد، حيث دُمّرت حضارات مصر وبلاد الشام والعراق، والجزيرة العربية، ولقد أفضى هذا التدمير إلى سيطرة اليونان والرومان من جهة، والفرس من جهة أخرى، على هذه المناطق. ليأتي الإسلام كنفي النفي (النفي الإيجابي). وأنا أنطلق هنا من أن المجال العربي هو كل هذه المناطق.

لكن لماذا حدث هذا وذاك؟ لماذا نشأ نمط منحط في أوروبا الغربية، ونمط متطور (مكتمل) في الشرق؟

إذا كانت الإمبراطورية الرومانية تعيش أزمة نتيجة تدهور الزراعة بفعل ما أسمي «أزمة النظام العبودي»، فإن غزوات القبائل/ الأقوام لها قد توسعت، حيث تزايد هجوم هذه القبائل/ الأقوام على الإمبراطورية في أوروبا، وهي قبائل/ أقوام «بربرية» كما أسميت، بمعنى أنها كانت و مستوى «حضاري» منخفض (بدائي)[1]. لقد تضعضع وضع الإمبراطورية

(١) يمكن العودة إلى: نعيم فرح "تاريخ أوروبا في العصور الوسطى" سبق ذكره.

الرومانية الغربية نتيجة تدني منتوجية العبيد، وهم قوة الإنتاج الأساسية في غرب الإمبراطورية (عكس شرقها)، لأنهم كانوا يعاملون «كالشيء»، وينتجونه لمالكهم دون أن يحصلوا سوى على القوت الضروري لإعادة إنتاج حياتهم، إضافة إلى حرمانهم من الزواج، إضافة إلى ظروف العمل القاسية التي كانوا يعيشونها، لأن ملّاك العبيد كانوا يعملون لاستنزافهم بسرعة من أجل كسب أرباح وفيرة.

هذا الوضع أوجد مشكلتين الأولى: الثورات المتتالية للعبيد، التي كانت تهز الإمبراطورية وتضعفها[١]، والثانية: سعى ملّاك العبيد إلى إيجاد صيغة تحقق رفع إنتاجية العبيد، ليبرز ميل إلى تحريرهم لكن بتحويلهم إلى أقنان (أي فلاحون مرتبطون بالأرض)، لكن هذا الميل كان يصطدم بمسألة كون هذه العملية تفقد ملاك العبيد رأس مال (حيث كان العبيد من جملة رأس المال)، مما أوجد أزمة لم تحلّ[٢]. وربما نتج تقسيم الإمبراطورية إلى قسمين شرقية وغربية، لـ «أزمة النظام العبودي» التي كان يعاني منها غرب الإمبراطورية تحديداً، لكنه أسهم في إضعاف الإمبراطورية في الغرب، حيث أفضت هجمات القوط والوندال والهون والسلاف، والجرمان، إلى السيطرة على معظم مناطقها الغربية[٣]. ولقد انعكست أزمة تدهور الزراعة على الصناعة والتجارة معاً، لتنحط المدن، ويتراجع دورها، وعزت سيطرة القبائل/ الأقوام من هذه العملية. ولاشك في أن هذه العملية هي التي رسمت وضع أوروبا القرون الوسطى، حيث أفضى المستوى المتدني لهذه القبائل، الأقوام، التي دخلت الحضارة متأخرة، إلى تكريس انحطاط المدن، وإعادة تكوين الريف في صيغة علاقات تبادل طبيعية (عينية)،

---

(١) يمكن العودة إلى: "حضارة روما"

(٢) يمكن العودة إلى: "الإمبراطورية البيزنطية"

(٣) نعيم فرح" تاريخ أوروبا في العصور الوسطى" سبق ذكره.

واستناداً إلى تقسيم بسيط للعمل. وهي الصورة التي حاولت رسمها سابقاً، وفيه تبدو المدن غائبة، كما الحرف (التي أصبحت جزءاً من الريف، ولكن أيضاً في شكل بدائي، أي عدم انفصال الحرف عن الزراعة) والتجارة/ النقد، ولاشك في أن هذه تتأسس عادة في المدن التي هي مراكز الحضارة، وليبدو الريف في درجة من التفكك عالية في ظل «استقلال» ملاك الأرض واحدهم عن الآخر، وفي ظل حالة «الاكتفاء الذاتي» التي يملكونها (في الزراعة والحرف) كما في ظل غياب التبادل النقدي.

المسألة هنا تتعلق، إذن، بطابع القبائل/ الأقوام التي سيطرت، والتي لم ترتق إلى مرحلة تكوين «حضارة»، ولهذا استحقت بجدارة اسم: البرابرة. مما جعل إمكانية إعادة إنتاج النمط الذي ساد في الإمبراطورية الرومانية مسألة مستحيلة. لقد أفضى، بالتالي، الضعف الداخلي للإمبراطورية إلى العجز عن مقاومة القبائل البربرية، التي رسمت أوروبا القرون الوسطى على صورتها. هذا هو النفي السلبي، المتمثل في تدمير نمط الإنتاج الذي ساد في الإمبراطورية الرومانية (في قسمها الغربي تحديداً)، ودون المقدرة على إعادة إنتاجه. هذا ما سوف نلمسه تالياً في الشرق، مع غزوات المغول، ثم الأتراك، وإن أفضى إلى صيغة مختلفة إلى حدٍّ ما.

أما في الشرق، فالمسألة تختلف. فإذا كانت القبائل العربية تغزو أطراف الإمبراطوريتين الساسانية والبيزنطية نتيجة التصحر الذي أصاب الجزيرة العربية، والتكاثر السكاني، اللذين أفضيا إلى الفقر، خصوصاً بعد انحطاط اليمن، والهجرة الواسعة التي طالت سكانها، فقد حدثت نقلة مع الإسلام تمثلت في أن زحف القبائل هذه المرة إنحكم، ليس لميل عفوي للنهب، بل إنحكم لرؤية واضحة كانت نتاج الطابع المديني (الحضري) للقوى التي قادت حركة الفتح. فمكة والمدينة والطائف (حيث بدأت الدعوة) كانت تعيش مستوى حضارياً مرتفعاً (بالقياس إلى مجمل الجزيرة العربية)، ولقد

تبلور الإسلام كتعبير عن وعي فئات اجتماعية فيها. وتحدد هذا الوعي في عاملين. الأول: قومي، حيث تبلور الوعي بهوية ما، ولاشك في أن هذا الوعي لم يكن مقتصراً على هذه المدن، بل تعداها إلى مجمل الجزيرة العربية، حيث تبلور الوعي بالحاجة إلى «المُلك» العربي (لهذا تسمى أكثر من شخص بـ «ملك العرب»، مثل امرؤ القيس، وسيف بن ذي يزن وآخرين). وكانت مكة تتبلور في إطار سلطة، ولكنها أيضاً كانت قد أصبحت مركز العرب، والمحدِّد لمساراتهم. ولقد أسهمت غزوات الروم والفرس والحبشة للجزيرة العربية، والسيطرة التي كانت تفرضها على العرب في العراق وبلاد الشام، في تعمق هذا الشعور، شعور العرب القومي المتبلور قبل الإسلام كما أشار ماركس مرة[١]، وبالتالي فقد كان العرب في مرحلة الانتقال من القبيلة إلى الدولة/ الأمة. الثاني: اقتصادي، حيث أنتج دور مكة التجاري الهام، كونها غدت مركز التجارة بين إمبراطوريات مختلفة (الحبشة، الهند، الفرس، الروم)، وعياً لدى فئات مكية بأن العرب يجب أن «يرثوا الأرض»، يجب أن يرثوا «خزائن كسرى وقيصر». ولاشك في أن أزمة الجزيرة العربية الاقتصادية، التي تعمقت بعد انهيار حضارة اليمن، والتي نشأت عن تراكم بشري هائل في مناطق تزداد تصحراً، كانت توجد حالة من الفقر العام، عاشته مكة أيضاً، ليس نتيجة حالة الإفقار التي عاشتها فئات اجتماعية نتيجة الانقسام الطبقي الذي بدأ يخترق البنية القبلية، ولكن أيضاً نتيجة هجمات القبائل العربية عليها. أن هذه الأزمة قد أنتجت الوعي بالحاجة إلى حلٍّ جذري.

هنا تشابك العاملان القومي والاقتصادي، وإذا كان العامل الاقتصادي هو المحرك، والعامل القومي هو «الشكل»، فقد توحّدا معاً في صيغة

(١) ماركس، انجلس "رسائل مختارة" سبق ذكره والصفحات ذاتها.

أيديولوجية قُدّمت في إطار ديني. بمعنى أن المؤمنين الصالحين هم من سيرث الأرض، وهذا ما وجد تعبيره في النص القرآني، حيث تقول الآية {الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم، وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً} (النور ٢٤/ ٥٥). إننا هنا، إذن، أمام حركة واعية تهدف إلى إبدال الحضارات الأخرى بحضارة عربية، ولهذا كان القرآن نصاً دستورياً، وقانوناً يحكم النظام الاقتصادي الاجتماعي، والسياسي وكذلك الشخصي.

وإذا كانت القبائل العربية في مستوى أدنى في تطورها من الشعوب المحيطة، رغم أنها لم تكن بربرية بل كانت لامست الحضارة خصوصاً وأن بعضها كان يمني المصدر حيث عاش الحضارة هنا، بل كان امتداداً لحضارات سابقة (الآشورية البابلية، الآرامية السريانية، والفرعونية..) ومن ثم فإن بعضها كان على احتكاك بحضارة روما وفارس. فقد فرض عليها الدين/ الأيديولوجيا الانتقال إلى مرحلة أرقى لأنه قدّم صيغة نظام مطوّر. كما أن هذا الوعي الأرقى فتح المجال لاستيعاب الشعوب القاطنة في العراق وبلاد الشام ومصر، ذات الصلة بالعرب (وأقول هنا أنهم عرب أيضاً وإن لم يكن عرب الجزيرة العربية آنئذ يعترفون بهذه الحقيقة) التي كانت تعيش مستوى أعلى في التطور، حيث تبلور الانقسام الطبقي، وكانت الملكية الخاصة مسألة معترف بها منذ زمن بعيد، وكذلك العلاقات النقدية، والحرف والتجارة. مما فرض إعادة إنتاج النمط الذي ساد في الإمبراطوريتين الساسانية والبيزنطية، مطوراً. لقد حرص العرب على توسيع المدن، وإنشاء مدن جديدة (الأمصار) بدل تدميرها، والإفادة من الحرف وتطويرها، وكذلك الإفادة من المستوى التقني في الزراعة، ومن النظم التي كانت تحكمه، ومن آليات الدولة في هذه الإمبراطوريات،

مما حقق انتقالة في نظام الدولة وفي النظام الاقتصادي الاجتماعي ككل.

هنا نلمس بأن كل الحضارات القديمة تأسست بفعل القبائل/ الأقوام التي وصلت إلى مرحلة امتلاكها وعياً مدينياً (دور المدن اليونانية في تأسيس الإمبراطورية، ودور المدن الرومانية في تأسيس الإمبراطورية أيضاً)، ولهذا فإن حركتها استندت إلى وعي، متبلور لدى اليونان في الفلسفة، ولدى الرومان في القانون، وعند العرب في الدين. وهي كلها مظاهر لبنية أيديولوجية، وإن لم تكن تتسمى بذلك في تلك العصور، إنها أشكال لوعي أيديولوجي تعبر عن وعي فئات اجتماعية مدينية بالأساس، ولقد استندت هذه الفئات إلى «علاقاتها» القبلية/ الإقوامية، التي كانت الشكل السائد آنئذ، لتحقيق نهضة ربما لم تكن هي تعي حدودها، لكن يمكن القول إن جوهر مطمحها كان السيطرة على العالم (المعروف آنذاك) بفعل قوة خارقة، اتخذت صيغاً مختلفة في كل منها. ويمكن الإضافة هنا بأن الفلسفة والقانون والدين هي لحظات ثلاث لتبلور الوعي الإنساني، استند تبلورها لمستوى التطور الذي حققته الحضارات الأسبق (الفرعونية، البابلية، الفينيقية...)، التي بدورها كانت لحظة نشوء الأسطورة، التي كانت، أيضاً، لحظة في تبلور الوعي الإنساني الأسبق.

وبهذين المسارين المتناقضين تشكلت أوروبا القرون الوسطى، والإمبراطورية العربية الإسلامية، وانرسمت صورة العالم آنئذ (فيما عدا الصين التي هي خارج بحثنا هنا). وهنا يمكن تلمّس فكرة د. سمير أمين بأن الإقطاع الأوروبي هو نمط طرفي (محيطي) للنمط المركزي الذي ساد الإمبراطورية العربية[1]. ولأنه شكل طرفي فقد مثل نمطاً منحطاً، غير مكتمل، بينما مثّل النمط الذي ساد الإمبراطورية العربية الإسلامية نمطاً

(١) أنظر: سمير أمين «التطور اللامتكافئ» سبق ذكره (ص).

مكتملاً. وبهذا تنقلب فكرة «المادية التاريخية» التي اعتبرت بأن الإقطاع الأوروبي هو الشكل الأرقى في التطور البشري، بينما همشت الشرق، أهملته، ولم تدخله في تنميطها، إلا كشكل ثانوي. كما تنتفي، هنا، «نظرية النمط الآسيوي» التي اعتبرت بأن للشرق طريق مستقل حيث تنعدم الملكية الخاصة للأرض، ويسود الاقتصاد غير السلعي (العيني).

لكن لابدّ من التوضيح هنا، بأن بين هذين المسارين تاريخ مهمل، يتعلق بالإمبراطورية البيزنطية، التي اعتبرت كاستمرار للإمبراطورية الرومانية، وإن تقلّص حجمها، فما هو النمط الذي ساد فيها؟ هل هو النمط «العبودي» كونها استمرار للإمبراطورية الرومانية؟ هذه مسألة سوف أتناولها لاحقاً، لكن الإشارة إليها هنا تهدف إلى التوضيح بأنه مقابل النمط المكتمل الذي ساد الإمبراطورية العربية الإسلامية، الذي أسميته نمطاً إقطاعياً، كان يقوم نمط مكتمل آخر، هو الذي ساد الإمبراطورية البيزنطية، ولاشك في أن هجمات القبائل/ الأقوام البربرية قضمتها شيئاً فشيئاً، حيث نشأت أوروبا القرون الوسطى على أنقاض جناحها الغربي (إضافة إلى وسط وشمال أوروبا)، واستمرت هجماتها على الجناح الشرقي، ولقد وصلت هجمات هذه القبائل والأقوام إلى الشرق أيضاً (الحروب الصليبية) بالاتفاق مع الإمبراطورية البيزنطية، أو رغماً عنها وبالحرب ضدها، في المراحل التي بدأت فيها في تحقيق تطورها، حيث بدأ نهوض الحرف والتجارة، وكأن نهوض «النمط غير المكتمل»، يفترض تدمير النمط المكتمل، ربما لوراثته، رغم أن السبب المباشر كان إبعاد «الرعاع» في أوروبا، بهدف ضمان الاستقرار الذي يهيئ لتحقيق التطور.

النمط الإقطاعي المكتمل ساد إذن في الشرق، وكان الإقطاع الأوروبي هو طرفه. وكان شكل الملكية الخاصة للأرض هو الشكل الأوّلي (الصيغة البسيطة) له، بينما عانى من سيادة العلاقات غير السلعية

(العينية) في الاقتصاد، ومن غياب الدولة المركزية لتسود دويلات هشة، والأيديولوجيا الشمولية المعبّرة عن وعي الطبقة الإقطاعية، ليسود شكل «رث» للأيديولوجيا الشمولية التي سادت منذ القرن الثالث (المسيحية)، وليتهمش القانون الروماني، بالعودة إلى الأعراف.

X

لكن هذا النمط المكتمل قد انهار، وبالتالي لا بد من التساؤل: لماذا حدث ذلك؟ ربما كنت وأنا أطرح القضية نظرياً في الفقرة الثالثة أتناول هذا الوضع بالتحديد، أو أنه كان الخلفية التي استند إليها، رغم أنني حاولت التعميم، معتقداً بأن هذه الحالة حدثت في كل مراحل التاريخ منذ نشوء الطبقات/ الدولة، في الإمبراطورية الرومانية مثلاً والتي أشرت إليها سابقاً، كما في الإمبراطورية الساسانية، وكذلك في الإمبراطورية البيزنطية (وفي الإمبراطوريات الأقدم ـ البابلية، الفرعونية أيضاً). وأنا هنا أرجح فكرة لماركس وإنجلز وردت في «البيان الشيوعي»، حيث اعتبرا بأن الصراع الطبقي يفضي إلى انتصار أحد الطبقتين المتناضلين (المتضادتين) أو إلى دمار المجتمع[1]، لأرى بأن الدمار حصراً هو مآل الصراعات في المجتمعات قبل الرأسمالية. وأنا هنا أيضاً أعمم مسألة الصراع، من صراع بين طبقتين إلى صراع أشمل يخترق نمط الإنتاج بمجمله. حيث أن الدمار ينتج ليس فقط عن الصراع بين الطبقة الإقطاعية والفلاحين، بل وعن ميل هذه الطبقة للتحكم بوسيلة الإنتاج الأخرى (أي الحرف)، ومن ثم نهبها، وبالتالي منعها من أن تتمكن لتشكّل نمطاً جديداً. كما عن صراع «النمط الرعوي»، المتمثل بالدور «الاقتصادي» للنمط الأقدم، الذي استوعبه النمط الإقطاعي لحاجته العملية الاقتصادية له، الأمر الذي فرض استمرار بنى قبلية كانت تميل إلى النهب والتوسع، والتي كانت، حالما تلمس

(١) ماركس، انجلس "بيان الحزب الشيوعي" سبق ذكره (ص٤١).

تضعضع الدولة تميل إلى التمرد على هذا النمط.

لهذا اعتقد بأن أزمة النمط بمجمله، بما فيها الصراع الطبقي، هي التي تفضي إلى الدمار. وأهمية الصراع الطبقي هنا تتمثل في أن ثورات الفلاحين تستنزف الدولة، وتسمح لفئات من ذات الطبقة المسيطرة تحقيق الانفصال عن الدولة، سواء استناداً إلى ذات الأيديولوجيا الشمولية، وبالتالي تسعى إلى السيطرة على الدولة، وإن كانت تفشل في الغالب في تحقيق هذا الهدف الأخير، مما يجعلها تستقل في منطقة محددة. أو استناداً إلى ميل «مسبق» في الاستقلال في منطقة محددة.

ويفضي استنزاف الدولة واستقلال بعض المناطق إلى أزمة مالية تطالها، مما يدفعها إلى توسيع النهب لملّاك الحرف، والتجار وحتى ملّاك الأرض، وكذلك الفلاحين أنفسهم، مما يعمق من أزمة النمط، ويزيد في إمكانية استقلال مناطق جديدة، ودمار الحرف والتجارة، وهكذا. إن الدمار هو مآل كل المجتمعات قبل الرأسمالية، كما توضح وقائع التاريخ، وبالتالي فقد انتفى الاحتمال الآخر الذي طرحه ماركس، والمتعلق بانتصار الطبقة المستغَلّة. لهذا كان الانتصار من نصيب قبائل/ أقوام من هامش النمط (البرابرة في أوروبا، والعرب في الإمبراطورية الساسانية والإمبراطورية البيزنطية، المغول، الأكراد، الأتراك في الشرق، وإن جاء بعضها من داخل النمط مثل الفرس، والمماليك، والبربر، وبعض القبائل العربية).

وبالتالي يصبح السؤال: كيف انهار النمط المكتمل في الإمبراطورية العربية الإسلامية؟ وإلى ماذا أفضى؟

لقد انقسمت الإمبراطورية إلى دول، غدت دولاً متقطعة، منذ سيطرة الأمويين على الأندلس، ثم سيطرة الفاطميين على مصر وبعض بلاد الشام والمغرب، والقرامطة على شمالي الجزيرة العربية وبعض جنوب العراق

وبلاد الشام... الخ. ثم نشوء دول في خراسان واليمن وشمال بلاد الشام والموصل، ومصر والمغرب. وكلها أعادت إنتاج النمط ذاته، لكن في إطار سوق أضيق (فيما عدا القرامطة). لكن تاريخ نهاية الدولة العباسية تحدد مع غزوة المغول حيث سقطت العاصمة (بغداد) سنة ١٢٥٨، وبالتالي أفضى انهيارها إلى انتشار دول متعددة في الرقعة التي سيطرت عليها. وحتى الأندلس تفككت إلى دويلات. وربما كانت دولة المماليك هي أكبر هذه الدول المتشكلة على ضوء انفراط الدولة المركزية، والتي حددت حكم العباسيين في إطار شكلي، إلى أن أعادت الدولة العثمانية إنتاج «دولة مركزية إسلامية» على معظم الرقعة التي كانت يوماً ما تشكّل الدولة العربية الإسلامية، كما دمّرت بيزنطة سنة ١٤٥٣ وتوسعت في أوروبا. لكن مركزيتها كان مشكوك فيها، لأنها لم تستطع إلغاء حيّز الاستقلال التي تمتعت به مختلف المناطق، فيما عدا المناطق القريبة من العاصمة القسطنطينية ـ استنبول.

يمكن تلمس أزمة الدولة الناتجة عن الصراع الطبقي، في مظهرين الأول: تحوّل بعض الإقطاعيين إلى قوة مسيطرة في مناطق محددة، ومقدرتهم بالتالي على الحصول على استقلال نسبي عن الدولة، والثاني: لجوء الدولة إلى استقدام قبائل/ أقوام ذات مستوى حضاري منخفض ليصبحوا جيشها، وبالتالي تحوّلهم إلى قوة مسيطرة على الدولة (الخليفة)، ولقد كان الترك المثال الأبرز هنا، حيث سيطروا على مركز الخلافة لعقود، كما سيطروا على مصر، ثم أصبحوا، مع المماليك، حكامها. لكن الأمور آلت إلى حالة من الفوضى أدت إلى ما يمكن تسميته تدمير الاقتصاد، فإذا كان النهب المنفلت الذي تمارسه الدولة، خصوصاً بعد تفاقم أزمتها، وسيطرة جيشها عليها، يفضي إلى هجر الفلاحين الزراعة وتأزيم وضع الحرف، فقد أفضى أيضاً، كما أشرت، إلى نهب التراكم الرأسمالي لدى

ملّاك الأرض والتجار. فقد أفضت الفوضى السياسية وتشقق الدولة إلى دويلات متحاربة إلى اتساع الدمار في الاقتصاد، فعانت الأراضي الزراعية من أزمة عميقة نتيجة «هروب» فلاحين، ونتيجة تقلّص اهتمام الدولة في «القضايا العامة»، وخصوصاً الري، مما أفضى إلى انحطاط الزراعة، وانهيار التقنيات المستخدمة فيها، مما أعاد العمل الزراعي إلى طابعه البدائي.

كما أفضت فوضى المدن، إضافة إلى النهب الذي مارسته الدولة، إلى دمار الحرف. وفي هذه الفوضى تعرضت التجارة إلى ذات الأزمة، نتيجة فقدان الاستقرار الضروري للنشاط التجاري، كما نتيجة الضرائب المتعددة التي غدت الدول المتشكلة تفرضها. وفي كل ذلك أعيد تشكيل الاقتصاد في شكله البدائي، حيث أصبح العمل في الزراعة يهدف إلى توفير المنتوج الضروري للمعيشة، ولتتأسس على ضوئه بنى مغلقة (وهنا أعيد إنتاج بنى القبيلة)، خصوصاً إن توفير المنتوج الضروري للمعيشة كان يفترض تربية الماشية من أجل توفير اللحم واللبن والحليب. ولما تقلص دور الحرف في المدينة أعيد إنتاجها في شكلها البدائي (العمل المنزلي، أو في إطار البنى المغلقة المتشكلة، أو في الريف الذي غدا منعزلاً).

وبهذا تهيأت الأرضية لإعادة إنتاج الاقتصاد الطبيعي، حيث تقلص دور النقد (هذا ما برز واضحاً في الإمبراطورية العثمانية. لكنه لم يتحقق سوى بشكل تدرجي)، ولقد ترافق كل ذلك، مع دمار قوى الإنتاج/ البشر، حيث شهدت المنطقة تقلص شديد لعدد السكان، نتيجة الحروب ولكن أيضاً نتيجة المجاعات والظروف الطبيعية[١]، مما أفسح المجال أمام عودة القبيلة، وربما نتجت هذه العودة، عن أن ظروف الفوضى والمجاعات انعكس أكثر في البنى المستقرة (المدن أولاً، والأرياف)، مما أفسح المجال لـ «النمط

(١) يمكن العودة إلى: المقريزي" تاريخ المجاعات في مصر".

الرعوي» الذي كان جزءاً مكوناً من النمط الإنتاج في الإمبراطورية العربية الإسلامية لكي يعيد فاعليته. فمثلاً بعض القبائل العربية في العراق وبلاد الشام، عمدت إلى تشكيل دويلات لها في لحظة تفكك الإمبراطورية (قبائل تغلب وكلاب، بنو عقيل، بنو أسد.... الخ) لكنها انحطت، مما فرض حركة هجرة واسعة دفعتها إلى البحث عن أرض جديدة.

لقد انحطت البنى المدينية إذن، وانتهى الاستقرار الزراعي، وتراجع دور المنتوج (الزراعي والحرفي) المحوّل إلى سلع، مما أحدث المجاعات الكبيرة، التي أفضت (مترافقة مع الحروب) إلى انهيار مريع في عدد السكان الحضريين أساساً. كل هذا الوضع هيئ لأن يعاد إنتاج البنى القبلية، وربما كانت البنى القبلية التي لم تتفكك بعد هي الأقدر على الاستمرار بالتالي، مما فرض إعادة إنتاج تكوين بدائي (منحط): القبيلة، الاقتصاد الطبيعي، التبادل العيني، عودة الحرف إلى شكلها الأوّلي، أي كجزء من هذا التكوين البدائي (الحرف المنزلية)، بمعنى أن الانفصال المتحقق للحرفة عن الزراعة، قد انتهى، وبالتالي فقد انكفأ المجتمع إلى الخلف.

ولقد طالت هذه العملية مفهوم الملكية الخاصة للأرض، وبالأساس واقع الملكية الخاصة للأرض، حتى قبل أن تتحقق العودة إلى (النمط البدائي)، فإذا كان حق التملك الخاص للأرض مقرراً وسائداً في الإمبراطورية العربية الإسلامية، فقد أفضى بدء تفكك الدولة وسيطرة البويهيين والأتراك على مركز الخلافة وعلى العديد من الأمصار، إلى ميل القبائل/ الأقوام المسيطرة إلى الاستيلاء على الأرض كونها وسيلة الإنتاج الأساسية (إضافة إلى الضرائب الباهظة التي كانوا يجنونها)، مما دفع ملّاك الأرض إلى (الاحتماء بالمقدس)، فاتسع الميل إلى وقف الأراضي. وهذه صيغة قررها الرسول، وتعني وقف ملكية الأرض على الله والتصرف بثمرها، لتصبح (محرّمة) على السلطة، وغير خاضعة للبيع

أو التوريث. لكن استشراء سيطرة هذه القبائل/ الأقوام وتحوّلها إلى سلطة حقيقية مستقلة، وإن كان يدفعها إلى الاستيلاء على أراضي رجالات السلطة السابقة وتملكها فردياً، فقد همشت حق التملك شيئاً فشيئاً، فعملت على إقطاع قادة الجيوش والجند المناطق والنواحي، وكان هذا يعني أولاً (إقطاع) خراج هذه المناطق والنواحي. وتعبير (الإقطاع) هنا بدأ منذ النصف الأخير للدولة العباسية، وكان يعني تحديداً تضمين المناطق لشخص على أن يدفع مبلغاً محدداً لبيت المال، ومن ثم يتصرف كما يشاء في جمع الخراج. وبالتالي فكلمة (إقطاع) هنا لا تعني تمليك الأرض بتاتاً. لكن سطوة الأمراء وقادة الجند كانت تحوّل الإقطاع من تضمين للخراج إلى السيطرة على الأرض وادعاء تملكها، مما أوجد ازدواجية في الملكية: ملّاك حقيقيون يمتلكون صك ملكية، ومقطعون يتملكون الأرض بقوة السلطة. لهذا كان المقطعون لا يكتفون بتحصيل الخراج، بل نزعوا إلى اغتصاب المنتوج. وفي هذا الوضع أخذ الفقهاء خلافاً للنص القرآني وللسنة ولقوانين الإمبراطورية العربية الإسلامية، وكذلك لفتاوى أصحاب المذاهب، يتحدثون عن شكلين للإقطاع في الإسلام: إقطاع تمليك، وهو الذي يجعل الأرض ملكاً خاصاً لمقطعها، وإقطاع استغلال، حيث من حق المقطَع أن يستثمرها فقط، دون أن يمتلك حق ملكيتها[١].

وفي هذه المرحلة سادت الفوضى، واتسع اغتصاب ملكية الأرض، لأن السلطة الجديدة التي لم تكن تمتلك لا الأرض ولا الثروة، سعت لأن تصبح (طبقة مالكة). ومثال المماليك في مصر ظاهر في هذا المجال[٢]، حيث تحوّلوا من عبيد يعملون كجند إلى طبقة مالكة ومسيطرة، وسلطة

(١) انظر مثلاً، القلقشندي ((صح الأعشى)) ١٤ ج، والقلقشندي عاش في القرن الرابع عشر، أي في ظل دولة المماليك.
(٢) انظر: د. سعيد عاشور.

(قراقوشية)، رغم أنهم تركوا (حضارة) ما.

في الدولة العثمانية، كانت النهاية المنطقية لكل ذلك، فرغم أنها كانت دولة مركزية سيطرت على أراضي بيزنطة، ومعظم أراضي الإمبراطورية العربية الإسلامية، فقد تأسست على (أنقاض)، حيث تقلّص عدد السكان إلى حد كبير، وأصبحت البنى القبلية هي السمة البارزة، وتقلص حجم المدن ودورها، وانتشر الاقتصاد الطبيعي والتبادل العيني، كل ذلك في إطار (دويلات) مستقلة تحوّلت إلى ولايات مستقلة. وإذا كانت هجرات القبائل أفضت إلى انهيار نظام ملكية الأرض السابقة، وبالتالي تشكيلها (مشاعات قروية) خضعت لنظام توزيع محدد في إطار القبيلة، بعث مفهوم (الحيازة)، وإن كان يتم إعادة إنتاج الملكية الخاصة على ضوء استقرار القبائل، وتحوّلهم إلى فلاحين. إذا كان تحقق كل ذلك بفعل انكفاء المجتمع إلى تكوين بدائي، فإن (قانون الفتح) العثماني أسهم في (فوضى الملكية الخاصة للأرض)، لأن العثمانيين لم يلتزموا بـ (قانون الفتح) الإسلامي المشار إليه سابقاً، بل التزموا (قانون الفتح) الروماني، لكن دون إقرار رسمي بذلك (ربما بتأثير من بيزنطة)، حيث أصبح السلطان خليفة الله على الأرض، المالك لكل الأراضي المفتوحة، ولينقسم (رعايا) السلطنة إلى شطرين: العثمانيون وهم الأمة المسيطرة، ومن حق مواطنيها تملك الأرض، والرعايا وهم سكان الأراضي المفتوحة، الذين لم يعطوا حق التملّك هنا، وبالتالي لم يعترف بحق التملك حتى حينما تحوّلت حيازة القبائل إلى ملكية خاصة لفلاحين إلا في وقت متأخر، وبفعل الضغط الأوروبي (خط همايون ١٨٥٨).

وإذا كانت أراض قد امتلكتها الأرستقراطية العثمانية في مختلف أرجاء الدولة، فإن (فوضى الملكية) المتشكّل جعل من حق الدولة ليس أخذ

الضرائب فقط، بل ونهب المنتوج كله[١]. لقد افتقد كل قانون لتحديد مسألة ملكية الأرض، وفي جباية الضرائب، وبالتالي كانت قرارات السلطان هي التي تحدد طبيعة جباية الضرائب/ المنتوج. ضمن هذه الفوضى تمت عملية نهب المجتمع، مما كرس الطابع الطبيعي للاقتصاد، سوى في بعض المدن التي (ازدهرت) الحرف فيها، ولكنها كانت مراكز تجارية. وسوى لدى الأرستقراطية التركية التي شكلت (أغنياء) المدن وملّاك الأرض.

ولاشك في أن وصف الكتاب والساسة والرحالة الأوروبيين للدولة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر تناول هذا الوضع بالتحديد، واستناداً إليهم تناول ماركس وضع الشرق (وربما الجزائر تحديداً)[٢]، لكي يعزز فكرته عن (انعدام ملكية الأرض في الشرق).

لكن يمكن التوضيح هنا، بأن لملكية الأرض في الدولة العثمانية ثلاثة أشكال: الأول: ملكية الأرستقراطية التركية للأرض، وكانت ملكية واسعة. والثاني: ملكية السكان المحليين للأرض، حيث كانوا يتوارثونها، ويبيعونها، لكن دون سند قانوني لغياب العلاقات القانونية في الدولة. والثالث: المشاعات، وكانت هذه من سمات المناطق التي كان لازال الطابع القبلي غالباً فيها، لهذا حينما أقرّت (مجلة الأحكام العدلية) سنة ١٨٥٨ (والمسماة خط همايون)، نتيجة ضغط الرأسمالية الأوروبية، استندت هذه المجلة إلى الفقه الحنفي (بل كانت تلخيصاً له)، وعلى ضوئها أصبح من حق السكان المحليين تسجيل أملاكهم. بمعنى أنه، حينها فقط جرى الاعتراف القانوني بملكية تكرست خلال سنين طويلة

(١) أنظر: لوتسكي "تاريخ الأقطار العربية الحديث" دار الفارابي - بيروت، ط ١٩٨٠.
(٢) أنظر: ماركس - إنجلز "الماركسية والجزائر" ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة - بيروت، ط١/ ١٩٧٨.

سابقة، أو أن المشاعات قُسمت لكي يصبح ممكناً تسجيل الأرض بشكل قانوني.

لقد تشكّل مجتمع مكتفٍ ذاتياً إذن، بحيث يكون الإنتاج من أجل المعيشة فقط، وحيث كانت الدولة تنهبه أيضاً، و(ضاعت) ملكية الأرض بين التشكيل البدائي الذي عاد إليه البشر، وتجاهل القانون الإسلامي حول ملكية الأرض. وانحطت الحرف وتراجع دور التجارة والنقد، وبالأساس انحط المجتمع ككل، في ظل دولة مركزية أسهمت في تعميق هذا الانحطاط.

وبهذا نلاحظ بأن أوروبا والشرق قد سارا بمسارين متعاكسين هذه المرة أيضاً، فبينما كانت الحرف تتطور، ويزداد دور التجارة، ويتحقق التراكم الرأسمالي في أوروبا، كان الشرق ينحط، يعود إلى الاقتصاد الطبيعي، والتبادل العيني، و(فوضى) الملكية لوسيلة الإنتاج الأساسية، وانحطاط الحرف والتجارة. أي كان يعود لوضعٍ مشابه لوضع أوروبا القرون الوسطى، لكن في صيغة أخرى أشدّ تعقيداً، لأن كل ذلك إنحكم لدولة مركزية ناهبة، منعت تحقيق التراكم الرأسمالي في المدن، ودمّرت الريف. وبالتالي فإذا كان غياب الدولة قد أفضى إلى حرية تطور المدن، وبالتالي إلى تطور الحرف والتجارة فيها، ليتحقق التقدم التقني والتراكم الرأسمالي في أوروبا، فإن استمرار وجود الدولة المركزية في الشرق، قد أوجد وضعاً مركباً، حيث أنها قامت على أساس بنية مفككة، أقرب إلى المشاعية، وتقوم على أساس اقتصاد طبيعي وتبادل عيني، وذات طابع ريفي مكتف ذاتياً. وفي نفس الوقت كانت الدولة تعمل على نهب المنتوج، مما كان يفضي إلى المجاعات.

وبالتالي، لم يكن هنا شكل منمط لنمط الإنتاج فقط، بل وشكل

كاريكاتوري له، كان يعيد إنتاج تخلّفه. وهذه الحالة هي التي كانت مصدر مفاهيم (نمط الإنتاج الآسيوي)، لكن مع تعميمها على تاريخ الشرق كله. لقد وجدت دولة مركزية، لكنها استندت إلى طبقة إقطاعية هي بالتحديد تركية، لأن الأتراك تعاملوا انطلاقاً من أنهم (الأمة المسيطرة)، وبالتالي فإنهم مواطنو هذه الدولة الوحيدون، يحكمون (أراض مفتوحة) من حقهم التصرف بها. كما أن (المشاعات القروية)، والعودة إلى مفهوم حيازة الأرض بدل تملكها، كان نتيجة انكفاء ولم يكن نتيجة استمرارية. ثم أن الحيازة كانت تتحوّل إلى ملكية حالما تستقر القبائل، وتبدأ دورة العمل الزراعي، لكن غياب (القانون الإسلامي) في الدولة العثمانية، كان يجرّدها من (الشرعية)، لأن السلطة كانت أكثر تخلّفاً من أن تلتزم بقانون، ولهذا نشرت عُرفاً ينطلق من حق الدولة نهب المنتوج، من أجل مراكمة ثروات الطبقة المسيطرة، وإعالة جيشها. وهذه سمات نمط منحط، وكاريكاتوري معاً. إنه صورة انحطاط نمط مكتمل ساد في مرحلة مسابقة، ولأن القبائل/ الأقوام التركية كانت "أكثر تطوراً" من برابرة أوروبا، فقد استطاعت إعادة تأسيس الإمبراطورية وفق هذه الصيغة "المطوّرة" عن "الإقطاع الأوروبي"، وإن كانت تحمل بعض سماته (الطابع الريفي وتهميش المدن، الاقتصاد الطبيعي والتبادل العيني، تراجع دور النقد والتجارة والحرف، الدين الطقوسي)، وفي مرحلة متأخرة عنه عشرة قرون تقريباً. وإذا كان للفرق الزمني هذا أهمية، لأنه أفضى لأن تبدأ أوروبا في التطور في لحظات انهيار الشرق، فإن وجود الدولة المركزية، قد حرم الشرق من ممكنات التطور أيضاً، فكما قلت إن وجود دولة مركزية (وهي تعبر عن قوى الإنتاج الأساسية) ظل عائقاً في تطور وسيلة إنتاج النمط الجديد (الحرف)، وكأن النمط السائد يدافع عن ذاته بحرمان النمط المتقدم من التطور، حتى وهو يعيش أكثر حالاته رثاثة.

XI

أشرت إلى أن الإقطاع الأوروبي هو انحطاط النمط الذي ساد في الإمبراطورية الرومانية، لكن ما هو النمط الذي ساد في هذه الإمبراطورية؟ وما علاقته بالنمط الذي ساد في الإمبراطورية العربية الإسلامية؟

لست معنياً هنا بمقدمات تشكّل النمط، ولا بالمراحل الانتقالية التي مرّ بها، إنني معني بالنمط المتبلور، بصيغته التامة، وبالتالي فسوف أشير إلى مكونات النمط في مرحلة تبلوره، وهنا منذ تشكل الإمبراطورية اليونانية (منذ ٣٢٢ ق.م)، ثم انتصار الإمبراطورية الرومانية منذ أواسط القرن الثاني قبل الميلاد، واعتبر أنهما شكّلا نمطاً واحداً، مع اختلاف "الأمة المسيطرة" فيه. لكن قبل تحديد مكونات هذا النمط لابدّ من مناقشة مسألتين بدتا إشكاليتين فيه، وهما: ملكية الأرض، ودور العبيد الاقتصادي. فإذا كانت الدراسات التي تناولت هذا النمط قد أكدت على سيادة (الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية)[١]، فإن دراسة تاريخ هذا النمط توضح بأن الملكية الخاصة للأرض مرّت بعدّة مراحل، أولها: مرحلة تقسيم الأرض إلى أرض الرومان (موطن الرومان الأصلي)، والأرض المفتوحة، حيث وزعت الأرض الرومانية ملكية خاصة على الرومان (الذين اعتبروا وحدهم المواطنين)، لكن الأرض المفتوحة اعتبرت ملك (التاج الإمبراطوري)،

(١) أو هذا ما تأخذ به ((المادية التاريخية))، أنظر: ف. كيللي، م. كوفالزون "المادية التاريخية" سبق ذكره.

"حيث كان يجري عليها حق حيازة فقط"[١]، ثانيها حينما أحدث ولاة القضاة قانوناً "أصبح المواطن الروماني.. يتملك في المقاطعات والولايات المنحلة"[٢]. وثالثها: حينما وحّد جوستنيان الحقوق الرومانية كلها فعمم نظام الملكية[٣]، ولقد حدث ذلك بعد الاعتراف برعايا الإمبراطورية كمواطنين، هنا لم يعد التفريق قائماً بين الروماني وغير الروماني (الأجنبي)، وأصبح من حق كل مواطني الإمبراطورية تملك الأرض. وبهذا سقط قانون الفتح الروماني. ولقد حدث ذلك بعد تحوّل مركز الإمبراطورية إلى الشرق (بيزنطة). فإذا كان حق تملّك الأرض مقراً منذ البدء، فإن شمولها الأرض المسيطر عليها من قبل الدولة توسّع شيئاً فشيئاً، حيث جرى الاعتراف به في موطن الرومان (إيطاليا الحالية) أولاً، مع بقاء الأراضي المفتوحة ملكاً للتاج، مما أوجد مفهوم الحيازة، الذي عنى أن توزيع الأرض على "المواطنين"، كان بمثابة حيازة وليس تملكاً. ثم جرى الاعتراف لهم بحق تملك الأرض في الأراضي المفتوحة (الحيازة تتحوّل إلى تملك)، ومن ثم، حينما اعتبر رعايا الإمبراطورية مواطنين أصبح تملك الأرض حقاً عاماً، ولم يحدث ذلك إلا في الزمن الذي اعتبر بداية تأسيس الإمبراطورية البيزنطية (نهاية القرن الثالث).

إذن، هناك تدرّج في شمول الأرض قانون الملكية الخاصة، انطلاقاً من تقسيم قائم على أساس الموطن الأصلي للأمة المسيطرة، و"الأرض المفتوحة" (أي المحتّلة)، ولقد توّج ذلك بانتهاء "مبدأ" الأرض المفتوحة، وتحقق ذلك نتيجة استلام السلطة قياصرة من الأرض المفتوحة ذاتها، ثم انتقال

(١) د. شفيق الجراح. "دراسة في تطور الحقوق الرومانية ومؤسساتها" المطبعة الجديدة- دمشق ١٩٧٥- ١٩٧٦ (ص ٣١٥)

(٢) نفس المصدر (ص٣١٧).

(٣) نفس المصدر (ص٣١٦).

مركز ثقل الإمبراطورية إلى الشرق، التي كانت هي "الأرض المفتوحة". وأنا هنا أنطلق من أن حق التملك الخاص للأرض هو الذي حكم الإمبراطورية الرومانية، مع الأخذ بعين الاعتبار هذا التوسّع المتدرج له في الممارسة الواقعية، وبالتالي فإن هذا التدرج لا ينفي سيادة الملكية الخاصة للأرض في كل الأحوال، مادامت الطبقة ـ الأمة ـ الدولة المسيطرة تقرّر الحق لذاتها بالتملك الخاص للأرض، مما يعني بأن الانتقال من "المشاعة" إلى المجتمع الطبقي مرّ بـ"تعرجات" (وأقول انتقالات) لابدّ من أن ترى بوضوح.

وسأبدي ملاحظة هنا، وهي أن صيغة المرحلة الأولى، وربما الثانية، من توسّع شمول الملكية الخاصة للأرض، هي ما "يتهم" الشرق بها، من أجل تأسيس "نظرية النمط الآسيوي للإنتاج"، رغم أن هذا التطور التدرجي لشمول الملكية أفضى إلى ترسخها قبل نشوء الإسلام، الذي كان ربما، ضرورياً من أجل الانتصار الحاسم للملكية الخاصة للأرض. مما يعني غياب الدقة في تحقيق التراكم في نشوء وتبلور الملكية الخاصة للأرض، وبالتالي يفضي إلى "خلط التاريخ"، و"قلبه"، ليعني بأن الرؤية تذهب القهقرى، من النهاية (المعتبرة بداية) إلى البداية (المعتبرة نهاية).

الإشكالية الأخرى تتعلق بدور العبيد، حيث يجب أن نلاحظ هذه المسألة في سياق تبلور "الأمة المسيطرة"، ومن ثم سعيها للتوسع لتأسيس إمبراطوريتها. لقد كان للعبيد دور أساسي في الزراعة في مرحلة تشكّل المدن الأولى في اليونان وروما، حيث اعتمد الإنتاج الزراعي على دور العبيد، وهم الأسرى المسترقين، لهذا كانت للحروب أهمية اقتصادية، لأنها مصدر العبيد. وهنا يبدو تشكّل المجتمع، وتطوره الزراعي (وربما في الحرف أيضاً) مستنداً إلى العبيد كقوة إنتاج. لكن توسع المدن، واندفاعها لتشكيل الإمبراطورية، قد أوجد وضعاً جديداً، حيث لم تفض الفتوحات إلى استرقاق الشعوب القاطنة في الأرض المفتوحة، بل كان الاسترقاق

يطال المقاتلين في الغالب، ولقد أبقي على الفلاحين كمنتجين ضمن قيود فرضتها الأمة المسيطرة. ولهذا نلاحظ مثلاً استمرار العمل العبودي في المناطق الغربية من الإمبراطورية الرومانية، مع هامشيته في كل الأراضي المفتوحة وخصوصاً في المناطق الشرقية منها (بلاد الشام، مصر..). وإذا كانت "أزمة النظام العبودي" (وهو التعبير الذي يطلق على ثورات العبيد، وتقلّص دورهم الإنتاجي) قد ضعضعت الجناح الغربي من الإمبراطورية، وبالتالي هيأت لسقوطه سنة ٤٧٦ ليتطور وضع العبيد إلى أقنان، فإن "وضع الأقنان" الذي كان يحكم المنتجين في الشرق استمر، ثم تطور مع اعتراف "الأمة المسيطرة" بمواطنية كل الرعايا، الذين تحولوا إلى فلاحين أحرار، رغم أنهم سابقاً لم يكونوا سوى فلاحين أحرار، لكن "مرتبطين" بالأرض، أي أن هذا التطور ألغى ارتباط الفلاح بالأرض (حيث كان "يباع" مع الأرض).

وبالتالي، فإذا كانت نهضت "الأمة المسيطرة" ضمن حدودها على عمل العبيد، فإن تحوّلها إلى مؤسسة لإمبراطورية قد جعل العمل العبودي أحد أشكال العمل في الزراعة، محدَّداً في الغالب، في وطن "الأمة المسيطرة". وإذا أخذنا وضع الإمبراطورية الشاسع نلمس أن العمل العبودي كان شكلاً محدوداً، بينما اعتمد العمل الزراعي على الفلاحين "الأقنان"، وهم شعوب الأمم المحتلّة، وهذا العمل هو الذي استمر حتى بعد إلغاء التمييز بين وطني وأجنبي في إطار الإمبراطورية. لذا فإن وضع الفلاحين في أوروبا العصور الوسطى (الإقطاع الأوروبي) هو استمرار لوضعهم في إطار الإمبراطورية الرومانية، لكن ما تغيّر هناك هو انتهاء دور العبيد الزراعي في إيطاليا (وربما إسبانيا)، دون أن ينشأ مع نشوء الدويلات في غرب أوروبا وشمالها.

لكن محدودية دور العبيد الزراعي هذه، لم تكن تعني نهاية العبودية، بل إن العبودية استمرت طيلة العصر الروماني والعصر العربي الإسلامي،

لكن تحدد دور العبيد في قطاعات غير إنتاجية (الخدمات، الجيش...). وبهذا فأنا أنفي النظرة السائدة والقائمة على أساس أن العبيد هم المنتجون في الأرض، لتؤكد بأن "علاقات الإنتاج السائدة في مجتمع الرق كانت علاقات استغلال الرقيق من قبل مالكيهم"(١)، حيث أن هذا هو "أساس العلاقات الإنتاجية العبودية"(٢). لقد كانت الشكل الثانوي فقط إلى عام ٤٧٦، ثم انتفت تماماً بعد انهيار روما وسيطرة البرابرة. مما يجعلنا ننفي إمكانية أن تكون علاقات الإنتاج الأساسية علاقات عبودية، ولتبدو العبودية، كما قلت، كشكل ثانوي في سياق التطور التاريخي، حيث ربما كانت أحد أشكال الانتقال من المشاعة إلى المجتمع الطبقي، وبالتالي لم تشكّل نمطاً خاصاً في سياق التطور التاريخي.

بعد هاتين الملاحظتين، اللتين بدتا لي هامتين، يمكن رسم "صورة" هذا النمط، وهي، كما فعلت سابقاً، صورة تجريدية، تحدد العام والأساسي، لكنها لا تستنفد غنى الواقع، الذي يحتاج إلى بحث تفصيلي، لكنها تفي بغرض تحديد نمط الإنتاج، بهدف تحديد رسم تخطيطي للتطور التاريخي العام، وكذلك، من أجل "المقارنة" و"التمييز" بين الأنماط المختلفة، لكي يكون ممكناً تحديد معنى الارتقاء في التطور التاريخي.

الأرض كانت وسيلة الإنتاج الأساسية، ولقد ملكت من قبل الأفراد ملكية خاصة، ورغم وجود الحرف ودورها لكنها تبقى وسيلة إنتاج ثانوية. وبالتالي كانت طبقة ملّاك الأرض هي الطبقة المسيطرة، ولقد كانت رومانية حصراً، إلى أن أصبح من حق غير الرومان التملك. ورغم ذلك ظل الطابع العام لها أنها طبقة رومانية (وقبل ذلك كانت يونانية). واعتمد

(١) ف. كيللي، م. كوفالزون "المادية التاريخية" سبق ذكره (ص١٦٢).
(٢) نفس المصدر (ص١٦٣).

العمل في الزراعة على الفلاحين الأحرار، لكن المرتبطين بالأرض وفق قانون الفتح الروماني. وكان عمل العبيد، كما أوضحت ثانوياً، وانحصر في الأراضي الرومانية (إيطاليا)، وربما في إسبانيا جزئياً (في الجناح الغربي للإمبراطورية الرومانية). وربما كانت فكرة ماركس الواردة في "رأس المال" حول أن رأس المال الموظف في شراء الرقيق كان هو الرأسمال الأساسي[١]، صحيحة في هذا الحيّز. وبهذا فإن علاقات الإنتاج قامت بين ملّاك الأرض والأقنان، وجزئياً بين ملّاك الأرض والعبيد.

وكان هدف هذه العلاقة استغلال الأقنان (والعبيد) بهدف الإنتاج، الذي كان تجاوز وضع "الاكتفاء الذاتي"، ليتحوّل إلى سلع. ولذلك فقد تطور دور النقد، وأصبح أساسياً في الإمبراطورية، ونشطت التجارة نشاطاً كبيراً في إطار الإمبراطورية التي شكلت سوقاً واسعة، كما مع المناطق الأخرى (الصين، الهند، العرب، وبلاد فارس). وبالتالي يمكن القول بأن الاقتصاد كان سلعياً في الغالب، لكن الاقتصاد الطبيعي لم يكن قد انتهى، لهذا نلاحظ بأن الضرائب التي كان يجنيها التاج كانت، في الغالب، عينية، لكن ما من شك في أنها أخذت في التحوّل النقدي، خصوصاً في الإمبراطورية البيزنطية.

إن تحوّل المنتوج إلى سلع مسألة معترف بها في إطار الإمبراطورية، لكن هنا يجب أن نلاحظ بأن العلاقة بين المالك وكل من العبد والفلاح لم تكن نقدية، بل عينية في الغالب. لأن العبد شيء يملكه صاحبه، لهذا كان يحصل على ما يكفيه من أجل إعادة إنتاج ذاته عيناً، أما القن (وهو العبد المحرّر لكن المرتبط بالأرض) فكان يحصل على حصة من المنتوج، وبالتالي فهذه الحصة أعلى مما كان يحصل عليه العبد (التي ربما بعضها

(١) نقلاً عن: ف. كيللي، م. كوفالزون ((المادية التاريخية)) سبق ذكره (ص١٦٥).

كان يحوّل إلى سلعة، أو يخضع لعملية التبادل العيني من أجلّ توفير حاجات أخرى ضرورية). وكذلك الفلاح الحرّ الذي كان يحصل على حصة من المنتوج أيضاً. كما يجب أن نلاحظ بأن الضريبة المفروضة على الفلاحين (وهي العشر على الأرض وضريبة الرأس والتاج والملح) كانت تؤخذ عيناً أو نقداً (كما يبدو)، مما يعطي للطابع العيني في الاقتصاد أهمية لا يستهان بها، لكن عمليات البيع والشراء كانت تقوم على أساس نقدي، سواء فيما يتعلق بالأرض أو بمنتوجها كما بمنتوج الحرف. لهذا قلت بأن للنقد دور أساسي في إطار الإمبراطورية، وكان تطورها يعزز من هذا الدور، ومن الطابع النقدي للاقتصاد عموماً.

وعلى ضوء ذلك تأسست الدولة المركزية، وعبّر القانون الروماني عنه، الذي بدا في المراحل الأولى وكأنه معبّر وحيد عن هذه البنية، رغم أن السلطة كانت تؤكد المنطق الألوهي لوجودها، وتعزز الوثنية التي لم تكن تشكل أيديولوجية متماسكة، وعبّرت عن مجتمع مشاعي. لكن نشوء المسيحية، ومن ثم تبنيها من قبل السلطة، أوجد هذه الأيديولوجية المتماسكة. ولاشك في أن هذا "الارباك" في بنية الأيديولوجية المعبّرة عن السلطة نابع عن "قصور" التكوين الاقتصادي الاجتماعي وتداخله مع "عناصر" مشاعية وانتقالية.

وبالتالي فإذا كان هذا النمط نمط مكتمل فقد "تلوث" بالمشاعية والانتقالية. وأشير هنا إلى أن هذا النمط استمر إلى عام ١٤٥٣، ولاشك في أنه منذ ما قبل الإسلام بقليل أخذ شكله المكتمل، ليبدو أنه النمط المقابل للنمط الذي ساد الإميراطورية العربية الإسلامية. وهذه حقيقة تُغفل عادة، حقيقة أن نمطاً مكتملاً كان يقابل النمط المكتمل في الشرق ويواجهه، كما يفصل بينه وبين أوروبا "الإقطاعية". وحقيقة أنهما متماثلان، رغم تفوق النمط العربي الإسلامي.

XII

التماثل غالباً ما يُنفى، سواء من خلال التأكيد على سيادة نمطين: الرق الذي ساد الإمبراطوريتان اليونانية والرومانية، والإقطاع الذي ساد أوروبا القرون الوسطى، والشرق في الفترة ذاتها، وهي فكرة نظرية المراحل الخمس المؤسس في "المادية التاريخية". أو سواء من خلال التأكيد على تميّز الشرق و"خصوصيته" بتأكيد سيادة "نمط الإنتاج الآسيوي"، المناقض في الأسس لما ساد في الإمبراطوريتين اليونانية/ الرومانية، وفي أوروبا القرون الوسطى. لكن "المنهجية" التي انطلقتُ منها القائمة على أساس دراسة "عناصر" البنيتين التحتية والفوقية، يبدو التماثل واضحاً. وأضيف هنا، بأن التماثل لا يعني "التطابق"، بمعنى أن اختلافات سوف تبدو قائمة لكنها نتجت عن أن النمط الذي ساد في الإمبراطوريتين اليونانية/ الرومانية كان يحوي "عناصر" مشاعية وانتقالية، بينما بدا النمط الذي ساد الإمبراطورية العربية الإسلامية مكتملاً. بمعنى أنه نضج كنمط إقطاعي "خالص". وهو هنا يتماثل (ويتطابق) مع النمط الذي ساد الإمبراطورية البيزنطية.

الأرض كانت وسيلة الإنتاج الأساسية في الإمبراطورية اليونانية/ الرومانية كما في الإمبراطورية العربية الإسلامية، وكان منتوجها هو المنتوج الأساسي لإعادة إنتاج المجتمع. ولقد كانت الملكية الخاصة مقررة فيها، رغم الشكل الذي ساد في المرحلة الأولى من الإمبراطورية الرومانية، الذي تطور إلى أن أصبح عاماً. ولينطلق الإسلام من هذه "الحقيقة"، لهذا تجاوز

"مشكلات" سابقة فحدد(قانون الفتح) منذ البدء حق التملك الفردي، وإن بأشكال مختلفة كما أسلفنا (من أسلم، من صالح، فتح العنوة).

وكان الفلاحون هم المنتجون، لكن كان وضعهم إشكالياً، رغم أنهم أحرار في الإمبراطورية اليونانية/ الرومانية (إلى سقوط روما) حيث اعتبروا "أقناناً"، الأمر الذي كان يعني أنهم مرتبطون بالأرض (عبيد الأرض) رغم أنهم ليسوا عبيداً، يباعون مع الأرض لأن ليس من حقهم تركها. ولقد نتج ذلك عن طبيعة قانون الفتح الروماني الذي حرم سكان الأرض المفتوحة من حق تملكها، كما فرض عليهم الارتباط بالأرض. كما نتج عن تحرر العبيد الذين تحولوا إلى "أقنان" مرتبطين بالأرض. لكن الاعتراف بمواطنية رعايا الإمبراطورية حرّر الفلاحين من هذا القيد. أما في الإسلام فقد بُدء من حيث انتهت الإمبراطورية الرومانية، حيث كان الفلاحون أحراراً، وإن فرضت الجزية على أهل الذمة منهم. لكن، ربما، نشأ وضع شبيه بوضع الأقنان في بعض المناطق (سواد العراق مثلاً)، حيث كان يفرض عليهم الارتباط بالأرض. أما دور العبيد فنلاحظ أنه كان أساسياً في بعض مناطق الإمبراطورية الرومانية إلى حين سقوط روما، لهذا قلت أنه كان عنصراً ثانوياً في الإنتاج، وهو ما لم يوجد في النمط العربي الإسلامي سوى بشكل استثنائي (سواد العراق)، وفي مرحلة محددة (أواسط العصر العباسي)، رغم أن العبودية كانت قائمة في كلا النمطين، نتيجة الحروب أولاً، ثم نتيجة تجارة الرقيق التي تطورت في الإمبراطورية العربية الإسلامية. لكن دور العبيد لم يكن إنتاجياً في الغالب، بل كان خدمياً، ثم أصبحوا يشكلون العنصر الأساسي في الجيش في الإمبراطورية العربية الإسلامية، كما في الإمبراطورية البيزنطية. وبذلك فقد بقي الفلاحون هم المنتجين الأساسيين، ولقد قامت العلاقة بين ملّاك الأرض والفلاحين على الأجر، الذي كان عينياً في الغالب في

الإمبراطورية الرومانية (حصة من المنتوج)، بينما وجد في شكل نقدي في الإمبراطورية العربية الإسلامية، دون أن يختفي الشكل العيني، الذي عرف أشكال الأجرة النقدية، المزارعة القائمة على نسبة معينة من المحصول، والإيجار الذي كان يدفع نقداً في الغالب، وكانت الضرائب على الأرض عينية، في الغالب، في الإمبراطورية الرومانية، لكنها كانت نقدية، في الغالب، في الإمبراطورية العربية الإسلامية، حتى حينما كانت تؤخذ عيناً عن بعض المحاصيل (منذ المنصور) فقد كانت تقدّر نقداً.

ولقد قامت الإمبراطورية الرومانية على أساس انفصال الحرفة عن الزراعة، ولقد تطورت ضمن ذلك، ولقد تكرس هذا الانفصال في الإمبراطورية العربية الإسلامية، واضطرد تطورها، وكانت في كلتا الإمبراطوريتين وسيلة إنتاج ثانوية، تقدم ضروريات الحياة (الملبس مثلاً) كما تقدم سلع "الترف" لطبقة ملّاك الأرض، والتجار، والفئات المدينية عموماً.

المنتوج كان يحوّل إلى سلع، لهذا كانت التجارة عنصراً هاماً في كلتا الإمبراطوريتين وكان بالتالي، للنقد دوره الهام. لكن يمكن التقدير العام، على ضوء المعطيات السابقة، بأن الطابع النقدي كان أوسع في الإمبراطورية الإسلامية، ولقد كان النقد من الذهب في الإمبراطورية الرومانية، بينما كان من الذهب والفضة في الإمبراطورية العربية الإسلامية، وهي هنا وحّدت نظامين" البيزنطي القائم على الذهب، والساساني القائم على الفضة.

ولاشك في أن مركزية الدولة، ودور الفرد/ الحاكم (القيصر، الخليفة)، مما يماثل بين الإمبراطوريتين. وإذا كانت الأيديولوجيا السائدة في الإمبراطورية الرومانية تستند إلى القانون وإلى الوثنية في مرحلتها الأولى، فقد أصبحت المسيحية هي أيديولوجيتها وأصبح القانون ملتصقاً بها.

بينما جاء الإسلام كدين ودنيا (تشريع) ليعبر عن أيديولوجيا الإمبراطورية الإسلامية. ورغم اختلاف شكل الدين، فإن الميتافيزيقا (المثالية الدينية، القائمة ليس على أساس الفكرة، بل الفكرة المتأتية من الله)، هي كنه هذه الأيديولوجيا(١).

لهذا فرغم اختلاف الإمبراطوريات، واختلاف الأمم المسيطرة، فإن نمطاً واحداً ساد في الإمبراطورية اليونانية/ الرومانية وثم البيزنطية (والساسانية) والعربية الإسلامية. لكن ما وضع الإمبراطوريات الأقدم؟ إمبراطوريات مصر الفرعونية، سومر وبابل، والإمبراطورية الفارسية القديمة؟

لاشك في أن هذه المرحلة تحتاج إلى بحث على ضوء المكتشفات الحديثة، لكن يمكن أن أرجح بأنها قامت على نفس الأسس، لكن مع حيّز أوسع لعناصر "بدائية" (من المشاعة)، مثل وجود دور أكبر للتبادل العيني، وبالتالي دور أقل للنقد، وربما "التباس" أكبر في وضع الملكية الخاصة للأرض، وكذلك ربما دور أكبر للعبيد في الإنتاج، وربما شكّل بعضها مرحلة انتقال، لهذا سوف "أهملها" هنا.

بعد ذلك، أطرح السؤال: هل نستطيع تنميط (أي تحديد أنماط مختلفة) هذا العصر الممتد منذ نشوء الزراعة وتحوّلها إلى وسيلة إنتاج أساسية، وبالتالي تشكّل المجتمع الطبقي، إلى نشوء الرأسمالية؟

النفي هو جوابي، إلا إذا ركزنا على عنصر ما من عناصر البنية التحتية والبنية الفوقية، أو انطلقنا من "خصوصية" (أي فردية) منطقة ما، لكن

---

(١) وهنا أتفق مع د.سمير أمين، انظر: د.سمير أمين "نحو نظرية للثقافة، نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس" معهد الإنماء العربي (بيروت) ط١/ ١٩٨٩.

إذا بحثنا في التاريخ العالمي (ضمن حدود المنطقة التي بحثت فيها)، فليس من الممكن تقسيمها إلى أنماط مختلفة، فقد شكلت نمطاً واحداً، اتخذ أشكالاً مختلفة نتيجة سيطرة أمة محددة في كل مرحلة (اليونان، الرومان، الفرس، العرب). رغم أن تراكماً، في مختلف عناصره، تحقق طيلة تاريخه، لكن دون أن يصل إلى تحقيق انتقالة نوعية، التي جاءت مع الرأسمالية، هذا النمط أسميه "النمط الزراعي"، كون الزراعة هي وسيلة الإنتاج الأساسية، وكون مجمل العلاقات الاقتصادية ارتبطت بها، وكون طبقة ملّاك الأرض كانت هي الطبقة المسيطرة، والحاكمة، فطبعت الدولة والأيديولوجيا بطابعها.

النمط الزراعي هو، إذن، النمط الذي ارتقى إليه المجتمع البشري، من المشاعة، ولقد ساد لعقود طويلة (ربما منذ ٣٠٠٠ ق.م ـ بداية القرن التاسع عشر). ولكن هل جرى الارتقاء مباشرة؟ أعتقد بأن هذا الارتقاء قد تحقق بشكل تدرجي، وعبر أشكال مختلفة، أشار إنجلز إلى بعضها[١]، ولاشك في أن دراستها تحتاج إلى الحذر، كما أن البحث الجدّي في المكتشفات الحديثة التي توصلت إليها البحوث بعد ماركس وإنجلز، لأن البحث الأثري قد قطع أشواطاً كبيرة في هذا القرن، ووفر معلومات هامة تفيد كثيراً في تحديد طبيعة المجتمعات المشاعية، وفي معرفة سبل انتقالها إلى النمط الزراعي.

ويمكن أن أشير هنا إلى ثلاثة أشكال للانتقال من المشاعة إلى المجتمع الطبقي، أولها: وهو افتراضي، لأنه الأقدم، ويتمثل في تشكّل

(١) إنجلز: ((أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة)) دار التقدم ـ موسكو. وإنجلز هنا يعتمد أساساً على أبحاث مورغان الأنثروبولوجية، ولاشك في أن الأبحاث الأنثروبولوجية تطور كثيراً بعد مورغان، لهذا لا يجوز أن نقف عند حدود رؤية مورغان رغم أهميتها.

الدولة (تطور أرستقراطية القبيلة إلى دولة) قبل تكريس الملكية الخاصة للأرض، وبالتالي فقد توسّع العمل الزراعي، وتكرست الملكية في ظل الدولة (الدولة بمعناها البدائي/ الأوّلي، لأن شكل الدولة قد تطور حتى بعد تشكّل المجتمع الطبقي). وربما كانت "سمات النمط الآسيوي" مستمدة من بعض مظاهر هذا الشكل الانتقالي، لكن مع تضخيم لها، وتعميم حوّلها إلى نمط ساد لعقود طويلة، كبديل للأنماط الأخرى، في الشرق. إنه بالتالي شكل انتقالي سابق لحضارات مصر والعراق القديمة ـ على الأرجح.

وثانيها: الشكل العبودي، حيث عمدت القبائل إلى استخدام الأسرى المسترقين في "العمل الشاق" آنئذ، الذي كان بالكاد "اكتشف"، أي في الزراعة، وكان ممكناً في إطار قبلي محدود. وبالتالي كان عمل العبيد أكثر تقدماً من ممارسة الرعي الذي كان من مهمات القبيلة، وكان الشكل الأوّلي لنشوء الإنتاج الزراعي، وتطوره. وهذا ما نلاحظه في المدن اليونانية/ الرومانية قبل تشكّل الإمبراطورية، لكنه يفتقد المقدرة على "التوسع الأفقي" لهذا يندغم بالنمط الزراعي، دون أن يتحوّل إلى شكل رئيسي فيه. ولكن سرعان ما يتجاوزه هذا النمط، لأنه ـ يبدو ـ غير راسخ، نتيجة العجز عن استرقاق عدد يسمح بتشكّل قوة إنتاج في إمبراطورية واسعة، فحتى الحروب لا يمكنها توفير ما يكفي، إضافة إلى أن الاتجار بالعبيد قد نشأ متأخراً، كما أن العمل الشاق في الأرض، في ظروف استغلال عنيفة، ومقابل مردود محدود، كان يدمّر مقدرة العبيد الإنتاجية، وهذه هي "أزمة النظام العبودي" التي فرضت الميل إلى "تحريرهم" (تحويلهم إلى أقنان). وفي نفس الوقت أوجدت موجة رفض لدى ملّاك العبيد لهذه الخطوة، لأنها كانت تعني خسارتهم رؤوس أموالهم الموظفة لشرائهم. وبهذا فقد كان "النظام العبودي" شكل انتقالي استمر ـ إلى زمن ـ ضمن النمط الزراعي.

ثالثها: إذا كان الشكلان السابقان، هما مقدمات تشكّل المجتمع الطبقي وتبلور نمط الإنتاج، فإن شكلاً ثالثاً تبلور بعد ترسّخ المجتمع الطبقي، وتبلور النمط الزراعي. حيث أصبح الارتقاء من المشاعة (القبيلة) إلى المجتمع الطبقي يتحقق دون فترة انتقال، لأن القبائل/ الأقوام غدت تسيطر على أراضي إمبراطوريات ذات حضارة، لتعيد إنتاج النمط الزراعي، إما بشكل مطور (العرب، الفرس)، أو بشكل منحط (القبائل البربرية في أوروبا، الترك في الترك في الشرق).

وبهذا فإن تحديد أشكال ارتقاء القبائل/ الأقوام يفرض دراسة كل قبيلة/ قوم دراسة عيانية، ولا تفيد هنا، كثيراً، التحديدات العامة. وربما تبرز هنا الخصوصية أكثر مما تبرز في تحديد المجتمعات الطبقية وأنماط الإنتاج، التي تأخذ شكلاً عاماً، رغم استمرار خصوصيات ما.

XIII

السؤال الذي يطرح غالباً هو: لماذا لم ينتقل المجتمع العربي، على ضوء سيادة النمط الإقطاعي المطوّر إلى الرأسمالية؟[1](٥٠) فهل توفرت إمكانية ذلك فعلاً؟

إن التطور المذهل للحرف في الإمبراطورية العربية الإسلامية، والتراكم الهائل لرأس المال، والدور الظاهر للتجار، ربما أوجد مشروعية لطرح هذا السؤال. ولاشك في أن هذه المشروعية نبعت أكثر من الوجود الواقعي لهذه العناصر، من "مثال" الرأسمالية الأوروبية، حيث أفضى توفر هذه العناصر بالذات، إلى نشوء الرأسمالية، وبالتالي فإن "صورة" أوروبا الرأسمالية هي التي فرضت طرح هذا السؤال.

ولاشك في أن طرح أسئلة الراهن على الماضي خاطئة، ومضللة معاً، كأن نسأل: لماذا لم تتحقق الاشتراكية في العصور قبل الرأسمالية؟ حيث أن الشعوب المضطهَدة لم تكن قد طرحت على نفسها هذه المهمة.

إن توفر عناصر محددة لا يفضي إلى تحقيق "القفزة النوعية" دون توفر

(١) انظر مثلاً::

١ ـ سمير أمين "الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية" دار الطليعة- بيروت، ط١/ ١٩٨٠.

٢ ـ د. فوزي منصور ((خروج العرب من التاريخ)) دار الفارابي (بيروت) ط١/ ١٩٩١.

الشرط الموضوعي لتفاعلها. وبالتالي فإن وجود الحرف والرأسمال والتاجر لن يفضي إلى تحقق الرأسمالية دون شرط موضوعي يسمح بالتحامها (اندماجها) لكي تفضي إلى تحقيق الرأسمالية، وإلا كان التساؤل عن تحقق الرأسمالية قائماً منذ نشوء النمط الزراعي (الإمبراطورية الرومانية، مثلاً، التي كانت تحوي هذه العناصر). السؤال الأساسي الذي يجب أن يطرح هنا هو: هل طرح المجتمع آنئذ على نفسه إمكانية تحقق الرأسمالية، أو فلأقل تشكيل اقتصاد تكون الحرفة فيه هي نمط الإنتاج الأساسي؟ هل كان ذاك الوضع الاقتصادي الاجتماعي يهيئ لطرح هذا السؤال؟

هنا يجب أن ندرس التصورات والأفكار الاقتصادية الاجتماعية والفكرية في ذلك العصر، لكي نحدد ما هي الخيارات المطروحة على المجتمع، فلا شك في أن خيارات متعددة طُرحت، لأن للطبقات المختلفة، خيارات مختلفة، لكن ما هو كنهها؟ إن تحديد هذه الخيارات يظهر إلى أي مدى كان السؤال عن أسباب عدم انتقال المجتمع إلى الرأسمالية مقحماً، وبالتالي إلى أي مدى يعكس تساؤلاً راهناً. لهذا يجب أن نسأل الفلاسفة العرب عن كنه مشروعهم: هل حمل هماً يتجاوز نمط الإنتاج الزراعي؟ لكن، هنا، يجب أن لا نقع في "السطحية" و"التبسيط"، والربط "الكيفي" بين الرأسمالية وبعض مقولات الفلسفة (العقلانية مثلاً)، لأن اللاعقلانية ليست من سمات الإقطاع. كما يجب أن ندرس أهداف الحركات الشعبية، و"الأحزاب" التي شهدتها الإمبراطورية العربية الإسلامية. وإذا كانت الأحزاب (الفرق) هي الأكثر تعبيراً عن الخيارات (مشروعات التطور)، وعن ميول الشعب، فإننا نلاحظ بأنها أسست أيديولوجيتها "من داخل" الأيديولوجيا السائدة، التي تتخذ طابعاً دينياً. وربما كان هذا مبرراً في خطوة أولى، لكن من المفترض أن تُأوِّل الدين الأصلي بما ينسجم مع تطور جديد، فهل فعلت "الفرق" الإسلامية ذلك؟ ربما باستثناء القرامطة

(وربما أيضاً إخوان الصفا)، فإن كل الأحزاب/ الفرق الأخرى ظلت تتمسك بـ "الأصل"، رغم الاختلافات فيما بينها، وبالتالي، التي كانت اختلافات جزئية. لهذا وجدنا إن هذه الأحزاب/ الفرق تعيد إنتاج ذات النمط حينما أسست دولها (الشيعة، الإسماعيلية، الخوارج، الزيدية...). وبالتالي، إذا كانت "الاشتراكية الطوباوية" قد مثلت خياراً انتصر في بعض المناطق لمدة قرنين تقريباً، فإن أي من الأحزاب/ الفرق لم يعبر عن خيار "حرفي تجاري". وكل ذلك يوضح حدود الأسئلة التي طرحت آنئذ، حيث لا يكفي أن تنوجد الحرفة، والرأسمال، والتاجر، لكي يتأسس خيار "حرفي ـ تجاري" (ولأقل رأسمالي)، لأن الحرفة، الرأسمال، التاجر، كانت مندمجة بنمط الإنتاج الزراعي، في الاقتصاد والأيديولوجيا، ولقد أوضحت ذلك في فقرة سابقة.

لهذا يجب أن نلاحظ، أولاً: أن هذه هي "الصورة" التي تطور فيها التاريخ العالمي، وثانياً: إنه، علينا أن نفسِّر لماذا كانت كذلك، وبالتالي فإن السؤال عن لماذا لم تنتصر الرأسمالية نافل. وهنا بالضبط تقع الحتمية، أي حتمية تحقق ما تحقق فرغم أن كل مجتمع يحمل خيارات عديدة، فإن انتصار خيار يؤكد بأن الظروف الواقعية كانت تفرض ذلك، وإلا لما كانت هناك حاجة لتفسير مادي للتاريخ، ولكان منطق مثالي حكم هذا التفسير. فليس القدر ولا "الصدفة" هما من فرض هذا الارتقاء، بل الضرورة، الضرورة المحوّلة إلى حتمية، لأن التاريخ قد تطور كذلك بكل بساطة. إن تحقق الشيء يعني أنه كان ضرورياً، وتحققه يعني حتميته.

وبالتالي فإن السؤال الأساسي هو: لماذا تحقق بهذه الصيغة؟ وإذا اعتبرنا بأن الحرف هي الشكل الأولي للصناعة، فالسؤال هو: لماذا لم يتمركز الرأسمال في الحرف، وبالتالي لماذا لم يندمج التاجر والحرفي، في ظل سوق واسعة قائمة؟ أي هل أصبح منتوج الحرف حاجة أساسية

في المجتمع لكي يحدث ميل رأسمال المال إليها؟ ومن ثم هل وصل التطور العلمي (العلوم الطبيعية) مرحلة تسهم في تطوير الحرف؟ وإذا كان السؤال الأخير "نسبي"، بمعنى أنه يمكن أن يتحقق هذا التطور العلمي في حالة تزايد دور الحرف في مجمل النمط، فإن الأسئلة الأخرى أساسية لأن تزايد أهمية السلع الحرفية سيفضي إلى ميل رأس المال إلى التمركز في هذا القطاع، وبالتالي سيتحقق اندماج التاجر والحرفي.

لكن يجب أن نلاحظ بأن التمركز الرأسمالي تحقق في الزراعة، وبالتالي كان كبار ملّاك الأرض هم الأكثر ثروة، واستحواذاً على النقد. وهنا نلمس اختلاف عن أوروبا القرون الوسطى، حيث عبّرت المرحلة المسماة ميركنتلية (تجارية) عن نهوض التجارة، واستحواذ التجار بالتراكم الرأسمالي، دون ملّاك الأرض في الغالب. لقد تحققت استقلالية نسبية للتاجر إذن، لم تتحقق للتاجر في ظل النمط الزراعي المكتمل، كما تحققت استقلالية الحرف (المدن المقطوعة عن الريف مركز الإقطاع والمستقلة عنه) مما جعل إمكانية اندماج التاجر والحرفي قائمة. وفي هذه الصيغة نشأت الصناعة، ومن ثم انتصرت الرأسمالية. وكلا العنصرين مفتقد في النمط الزراعي المكتمل، حيث يتحد التاجر والإقطاعي (ويتبادلا الأدوار)، وخضعت الحرف لسلطة كبار ملّاك الأرض، كما قامت علاقة حاجة متبادلة بين الحرفي والإقطاعي نتيجة حاجة الإقطاعي للسلع التي تنتجها الحرف، وكون كبار ملّاك الأرض هم "سوق" الحرفي.

لكن يمكن ملاحظة مسألتين، الأولى: إن تملك وسيلة الإنتاج الأساسية (الأرض) التي كانت وسيلة تحقيق "فيض الإنتاج"، كانت تحقق تراكم الرأسمال الذي كان يعاد وضعه في الدورة الاقتصادية، ليتحقق التراكم من جديد في شكل أعلى، وهكذا.. كان يتحول إلى "عالة" على المجتمع، لأنه بعد مرحلة من التوسع يستنفد إمكانات توظيفه ضمن الدورة الاقتصادية

ضمن حدود مصلحة الطبقة المسيطرة، لهذا يتحول إلى "رأسمال مالي" منفلت، يصرف في الترف[1]. وعملية التراكم هذه قائمة على نهب الفلاحين أساساً، من خلال تحصيل الفائض لأفراد الطبقة المسيطرة (الإقطاع)، والضرائب التي تفرضها الطبقة/ الدولة.

والمسألة الثانية: إن أزمة الطبقة/ الدولة المالية الناتجة عن نهب الدولة من قبل موظفيها (وهم من الطبقة المسيطرة عادة)، كما من الحروب الداخلية (الصراع الطبقي) والخارجية، يفضي إلى تشديد الضرائب على الفلاحين أولاً، ثم على الحرف، ثم على التجار، مما يسهم في بدء دمار الريف، وأزمة الحرف، وتقلّص التراكم الرأسمالي لدى التجار، مما يضع المجتمع على عتبة الانهيار، وبالتالي يحرم الحرف من إمكانية تطورها. هنا تظهر الدولة، ليست كبنية فوقية محايدة، بل لتبدو ذات تأثير فاعل، فتأتي الغزوات الخارجية لتدمرها بعد كل التدمير الذي تكون قد أحدثته. لذا فإن عنصري تطور الرأسمالية (الحرف والتراكم الرأسمالي لدى التجار) يسحقان، لهذا قلت سابقاً بأن النمط يمنع إمكانية نفيه بتدميره نقيضه، قبل أن يكون ممكناً له الاستقلال، وبالتالي يعاد إنتاج النمط الزراعي في شكل منحط، بدل أن يتحقق النفي الإيجابي القائم على أساس الانتقال من الزراعة كوسيلة إنتاج أساسية إلى الحرف ـ الصناعة كوسيلة إنتاج أساسية جديدة. ولقد تطورت الرأسمالية في المناطق التي كان النمط الزراعي عاجزاً عن فعل ذلك، لأنه كان قد انحط ففقد قدرة الضبط، بمعنى أن الطبقة الإقطاعية فقدت قدرة مركزة الرأسمال، والسلطة معاً.

(١) وحسب ابن خلدون، فهذا هو الطور الخامس طور الإسراف والتبذير، حيث يكون صاحب الدولة قلقاً لما جمع سابقوه، انظر، ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار القلم (بيروت) ط١/ ١٩٧٥ (ص١٧٦).

لألاحظ هنا صحة فكرة سمير أمين القائلة بأن التطور يحدث انطلاقاً من أطراف النمط المكتمل[1]، وأضيف إن ذلك يحدث سواء لإعادة إنتاج النمط المكتمل، أو لتجاوزه ببلورة نمط مكتمل جديد، لأن الصراع الطبقي في بنية النمط يفضي إلى دماره، بينما يكون انحطاط النمط أساساً لاستقلال القوى القادرة على إعادة إنتاجه مطوراً، أو تجاوزه. لهذا أرى بأن عجز المجتمع عن الارتقاء إلى نمط أعلى لا ينبع من "تكوين خاص" (الركود والاستبداد حسب النمط الآسيوي)، ولا من خصوصية ما (أيديولوجية، الدين- فلسفة/ عقل)، بل إن كل مجتمع يسيطر فيه نمط مكتمل يعجز عن تجاوزه والارتقاء إلى نمط أعلى، وبالتالي فإن انحطاط النمط هو الذي يهيئ الظروف لارتقاء أعلى. وهنا أرى أن مقولة نمط مكتمل/ نمط منحط ذات أهمية، في تحديد صيرورة الارتقاء.

---

(١) يمكن العودة إلى كتابات د. سمير أمين، أنظر: سمير أمين "التطور اللامتكافئ" سبق ذكره. سمير أمين "التراكم على الصعيد العالمي" دار ابن خلدون (بيروت) ط٣/ ١٩٨١. سمير أمين "الطبقة والأمة" سبق ذكره.

خاتمة
حول أنماط الإنتاج

على ضوء كل ذلك يمكن لي أن أحدد بأن مرحلة واحدة هي تلك التي حكمت التاريخ منذ نشوء الزراعة وتشكل المجتمع الطبقي على أنقاض التكوين المشاعي/ الرعوي، ونشوء الرأسمالية نهاية القرن الثامن عشر. وبالتالي فإن أنماط ثلاث سادت التاريخ العالمي، ضمن حدود المنطقة التي أبحث فيها، وهي مستندة إلى "تجريد نظري" لتاريخ العالم هذا. بمعنى أنها ليست خاصة بأمّة فيها بل تتعلق بمجموع أممها، لأن أيٍّ من أممها لم تشهد "إجبارية" وحتمية المرور فيها، فالتاريخ لا يتكرر بل يتطور استناداً إلى تراكم هو ذو طابع عالمي. وهذه الأنماط الثلاثة تقوم على أساس وسيلة إنتاج أساسية، تتأسس انطلاقاً منها مجمل العلاقات الاقتصادية والدولة والوعي (الأيديولوجيا). لهذا سأطلق عليها التعبيرات التي يفرضها طابع العمل الأساسي في كل مرحلة، المؤسس من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الأساسية. ولسوف أشير إليها دون أن أتناولها بالتفصيل، أو أكرر ما أوردته حول العصر الزراعي في الفقرات السابقة، أو أدخل في بحث الرأسمالية. فالهدف هو فقط التأشير العام لهذه الأنماط، والتلميح إلى الطابع العام لها.

لكن لابدّ من إبداء ملاحظتين، الأولى: إنني أحدد (الطابع العام) للنمط، أحدد جوهره، مع التأكيد بأن الواقع أكثر غنىً وتنوعاً. وضمن ذلك يجب التنبيه إلى أن كل نمط يحوي "سمات" مما قبله تستمر لمرحلة قبل أن تختفي، أو تبقى ملازمة له، كما يحوي "الشكل الأوّلي" لما بعده، أي

وسيلة الإنتاج التي تهيئ لتشكل نمط جديد" ويجب التنبيه إلى أن عناصر النمط تتطور، يتحقق التراكم الكمي فيها، لتبدو في لحظة "مطابقة" لـ "الطابع العام" للنمط، وهذه مرحلة نضج النمط. وربما على ضوء ذلك يمكن تقسيم النمط إلى "مراحل"، وإن كان ذلك مفيد فقط في البحث العياني، وبالتالي، فلا يبدو مفيداً في التجريد النظري. الثانية: إن مقولة نمط مكتمل/ نمط منحط ضرورية هنا، لأن الأنماط تتحقق واقعياً، وضمن ذات الفترة، في شكلين: مكتمل ومنحط، وأعتقد بأن تعبير مكتمل/ منحط أكثر دقة وتعبيراً من تعبير مركز/ محيط، أو مركز/ أطراف[١](٥٣)، لأن الشكل المنحط لا ينتج بالضرورة عن التأثير (الفعل) المباشر للشكل المكتمل، وربما كان مفهوم مركز/ محيط (مركز/ أطراف) أكثر تعبيراً عن"النمط الرأسمالي". وأسميه شكل منحط لأنه "كاريكاتور" الشكل المكتمل، صيغته الأكثر "بدائية"، رغم أنه يحمل سمات جوهرية منه (الملكية، العمل الزراعي..)، و"بدائيته" تنبع من أن منتوج وسيلة الإنتاج الأساسية (الأرض) لا يتحول إلى سلع، لذا فهو يتسم بسيادة الاقتصاد الطبيعي.

والأنماط الثلاثة هي: الرعوي، الزراعي، الصناعي. وهي متتالية، وحيث يتحقق الارتقاء من واحدها إلى الآخر، لكن مع ملاحظة أن أوليات النمط تنوجد في سابقه (العمل الزراعي في النمط الرعوي، والحرف المطورة إلى صناعة في النمط الزراعي)، وهي تبدو متطورة في أواخر النمط، وتطورها هو الذي يحقق الانتقالة إلى النمط الأرقى. ولهذا فإن النمط يشهد تحقق تراكم في تكوينه الأساسي، كما في دور وسيلة الإنتاج التي ستفضي إلى تأسيس نمط جديد. كما أن النمطين الزراعي والصناعي، يحويان (بنسبة ما) بعض مظاهر النمط السابق لكل منهما (الرعي في النمط الزراعي، والزراعة في النمط الصناعي).

---

(١) سمير أمين ((التطور اللامتكافئ)) دار الطليعة (بيروت) ط١/

الفصل الثالث

ملاحظات حول تناول الماركسية لأنماط الإنتاج في التاريخ العالمي

لكن قبل أن نحدد تصوراً تخطيطياً يجب أن نبدي بعض الملاحظات حول تناول الماركسية لأنماط الإنتاج في التاريخ العالمي:

١ ـ أ ـ إن التهويل من الطابع المشاعي لدى ماركس هدف إلى التأكيد على حتمية الشيوعية، لأنه هدف إلى القول بأن الملكية الخاصة ليست "معطى مطلق"، بل هي من فعل البشر، الذين يستطيعون تغييرها.

ب ـ إن الدراسات الانثروبولوجية تطورت كثيراً بعد ماركس، وقدمت معلومات هامة حول "النمط البدائي"، وإذا كانت الماركسية السائدة قد تجاهلت كل هذا الكم من المعلومات فلأنها انكفأت عن ماركس إلى تصور "قروسطي" يحوّل الفرد إلى إله، والنسبي إلى مطلق، والنص إلى مقدس، والصيرورة إلى تخطيطية مبسطة ثابتة. ولهذا فإن "روح" ماركس، منهجيته،التي أزهقت من قبل الماركسية السوفيتية، تفرض الإفادة من كل المعلومات المتوفرة. وهي فيما يتعلق بالنمط البدائي، مستمرة، ومتطورة، بخلاف الوضع زمن ماركس.

من هنا نقدّر ذلك الاهتمام الذي أولاه إنجلز (وماركس) لكتاب مورغان حول المجتمعات البدائية. وكذلك الاهتمام الذي أولاه ماركس لكتاب كوفالوفسكي، عن أنماط الإنتاج في المجتمعات السابقة للرأسمالية. والذي على ضوئه أضافا إلى تصوراتهما، فكيف بكم هائل من المعلومات توفَّر بعد ذلك؟ إنه مصدر ثروة فكرية تسهم في تحديد أدق

لطابع المجتمعات البدائية.

جـ ـ إن ربط النمط البدائي بالطابع الرعوي أظهر محدوديته، حيث إن الدراسات الأنثروبولوجية أوضحت أن الطابع العام لهذا النمط هو "الجمع والقنص". ويضيف آخرون نمط الجني كمرحلة أرقى في داخل النمط أسست لنشوء الزراعة واستئناس الحيوان، وبالتالي لنشوء الرعي، لأنها كانت الخطوة الأولى من أجل الاستقرار الضروري للزراعة. وأن الرعي هو "نمط" فرعي نشأ عن نشوء الزراعة. في هذا الوضع يجب أن يعاد النظر ماركسياً في طابع المجتمع البدائي.

٢ ـ أ ـ إن تحديد وضع الشرق، من قبل ماركس، كبداية للحضارة (وبالتالي لأنماط الإنتاج) الذي جعله يعتبر النمط الآسيوي أول الأنماط[١](٥٤)، ومن ثم "هروب" الحضارة إلى الغرب (النمط القديم والإقطاعي حسب المقدمة)، مع بقاء الشرق "جامداً" عند نقطة البدء، يعبّر عن خطأ في منطلق ماركس من جهة، ونقص (وتشوه) في المعلومات فيما يتعلق بالعالم غير الأوروبي من جهة ثانية. إن بدء ماركس من "وضعه الراهن"، أي الرأسمالية، وبحثه عن تاريخية هذا الوضع (الجذور الأولى لتشكل الرأسمالية) وتأثره، خصوصاً، بصياغة هيغل للتاريخ العالمي، كما بمعلومات "المستشرقين" (الرحالة، ورجال الدولة، والفكر)، جعله يصنع التاريخ العالمي وفق الصيغة سالفة الذكر (الآسيوي، القديم، الإقطاعي ليصل إلى الرأسمالية). لقد أعاد جذور الرأسمالية إلى "الإقطاع" الأوروبي، مقرراً أنه نمط الإنتاج الذي ساد في العصور الوسطى. ثم أعاد "الإقطاع" إلى روما القديمة،

(١) كارل ماركس "اسهام في نقد الاقتصاد السياسي" سبق ذكره (ص٢٦)، ويمكن الإشارة إلى أن ماركس في كتابه "الأيديولوجية الالمانية" سبق ذكره، يشير إلى سمات النمط الآسيوي هذا.

واليونان القديمة، حيث العبودية ظاهرة، ومقرراً إنه نمط إنتاج آخر/ أسبق. لكن بدا أن خللاً يحكم الربط بين المجتمع البدائي و"النمط العبودي"، وينبع الخلل من نصوص وردت في "الأيديولوجيا الألمانية"[١] ثم في "المقدمة"[٢]، تشير، كما أسلفنا، إلى أن "النمط الآسيوي" سابق للنمط القديم (العبودي)، رغم أن البيان الشيوعي يحدد الانتقال من المشاع (النمط البدائي) إلى الرق (العبودي)[٣]. وإذا كان حاول إدخال تاريخ الشرق عبر المقدمة، فإن انطلاقه من التاريخ الأوروبي جعله يحدد ارتقاء الأنماط وفق صيغة البيان الشيوعي وليس وفق صيغة المقدمة. وهنا يكون قد أدخل تاريخ الشرق في التاريخ العالمي بشكل هامشي.

ب ـ إن هذا الأساس في تحليلات ماركس، المنطلقة من التاريخ الأوروبي، قاد إلى التعميم، حيث حول الخاص (الأوروبي) إلى عام (عالمي). ولقد أدى هذا التعميم ـ خصوصاً عبر الماركسية السوفيتية ـ إلى رؤية مبتسرة للتاريخ العالمي، أفضت إلى: إما إهمال دراسة المجتمعات غير الأوروبية، أو إلى دراستها وفق نسق مسبق. مما أفضى إلى إهدار النظرية، كما إلى إهدار التاريخ الواقعي. وبالتالي فإن أي دراسة لأنماط الإنتاج يجب أن تنطلق أساساً من "التاريخ العالمي"، ثم إنها يجب أن تحدد مقولات منهجية تنطلق منها. وإذا كانت الماركسية قد حددت مقولات فقد اختلطت بالتاريخ الأوروبي، امتزجت به، تحولت إلى خاص، وبالتالي لم تعد مقولات منهجية. لهذا يجب إعادة صياغة المقولات المنهجية الماركسية، انطلاقاً من المنهجية ذاتها (الجدل المادي)، ومن رؤيتها

(١) كارل ماركس، فريدريك إنجلز "الأيديولوجية الألمانية" ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق- دمشق (د.ت)، (ص ٢٦).

(٢) كارل ماركس "إسهام في نقد الاقتصاد السياسي" سبق ذكره (ص٢٦).

(٣) ماركس، انجلس "بيان الحزب الشيوعي" سبق ذكره (ص ٤٠- ٤١).

المادية للواقع والتاريخ. وبهذا فإن المقولات تتحدد في موقع الأساس الاقتصادي في مجمل التكوين، وجملة العناصر التي يستدعيها (البنية التحتية/ البنية الفوقية، قوى الإنتاج/ علاقات الإنتاج، الدورة الاقتصادية عمل/ إنتاج/ سلعة/ نقد/ وسائل الإنتاج/ أدوات العمل، الملكية، الأيديولوجيا/ الدولة...). وما يلاحظ هنا أنه رغم التأكيد على هذه المقولات فقد فصمت العلاقة فيما بينها، أو جرى التركيز على بعضها، بهدف تكييفها مع النسق المحدد سلفاً (المراحل الخمس).

جـ- هذا يقتضي تحديد الأنماط وفق تطابق هذه المقولات بمجملها مع الواقع التاريخي دون التركيز على عنصر دون العناصر الأخرى، أو الانطلاق من مقولة دون الأخرى. ووفق ذلك سنلاحظ أن تاريخ "الحضارات" هو تاريخ أنماط الإنتاج، وأن على هامش هذه الأنماط تنشأ أنماط غير مكتملة أو أنماط أدنى، وكل ذلك يشكل التاريخ العالمي. إن مسح التاريخ العالمي يحدد أولاً: أن هناك مناطق عديدة ظلت تعيش في مجتمع بدائي (مثل أفريقيا إلى بدء الاستعمار - فيما عدا شمالها -،الإسكيمو، استراليا إلى بدء الاستعمار، وكذلك الأميركيتين)، وأخرى دخلت الحضارة متأخرة (أوروبا الوسطى والشمالية، آسيا الوسطى، روسيا، اليابان...)، وبالتالي فإن التطور الحضاري قبل الرأسمالي امتد من منطقة البحر المتوسط إلى الهند والصين. ولهذا ففي دراسة تكويناتها الاقتصادية الاجتماعية، والفكرية السياسية، يمكن تحديد أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالي. إذن يمكن القول إن النمط البدائي وجد في مختلف أنحاء العالم، واستمر إلى وقت قريب (اكتشاف أميركا، واستراليا، بدء الاستعمار) حيث خضع لتحولات دون أن ينتهي تماماً. وإن الانتقال إلى الحضارة وتشكل المجتمع الطبقي بدأ منذ الألف الثالث ق.م، في الشرق، ثم في الصين والهند، ومن ثم في اليونان وروما، حيث تشكلت الإمبراطوريات (السومرية/

الكلدانية، والبابلية، الآشورية، الفرعونية. الصينية، الفارسية، اليونانية/ الرومانية، والعربية) وكانت تتسم بسيادة النمط الزراعي، الدولة المركزية والميتافيزيقا. ولاشك في أن المنطقة الممتدة من الهند إلى مصر شهدت استمرارية حضارية، نتيجة كونها المنطقة التي مثلت مركز الإمبراطوريات فيما عدا الصينية. وفي ظل هذه الإمبراطوريات وعلى أطرافها تواجدت شعوب بدائية، وخصوصاً (أو بالتحديد) الرعاة. كما وجدت على أطرافها شعوب تطورت لكنها لم تكوّن نمطاً مكتملاً، حيث تحقق لها الاستقرار، والعمل في الزراعة وأشكال دولتية (دويلات) وعملت في التجارة، لكنها لم تستطع تشكيل دولة مركزية، وظل الطابع القبلي مسيطراً فيها. وسنلاحظ هنا أن "بدائية" الحضارات الأولى لم تسمح بمد الحضارات على مناطق واسعة، ولهذا ظلت الأطراف بدائية، لكنها عملت على غزو مراكز الحضارة دون أن تطور الحضارة، استقر بعضها وتأثر بالنمط السائد، وإن ظل على عداء معه (رد الغزو، أو الغزو)، ومثل بالتالي شكلاً انتقالياً ما لبث أن أسس إمبراطوريات خاصة به (اليونان، الرومان، العرب، الترك والروس، وبعض شعوب أوروبا، مثل الجرمان، والفرنك، والساكسون).

٣ ـ هل شكلت هذه الحضارات منذ الألف الثالث ق.م إلى انتصار الرأسمالية، أنماطاً مختلفة؟ جوابي لا، لأنها إنحكمت لنظام اقتصادي اجتماعي مشترك، كما إنحكمت لأيديولوجية، ونظام سياسي مشترك أيضاً، رغم أن تراكماً مهماً تحقق في مختلف المستويات. وبالتالي فإنها لم تكن "راكدة"، أو إن القول أنها إنحكمت لنمط واحد لا يعني أنها لم تتطور، بل إن مسار تاريخها أوضح تحقق تراكم مهم في التكوين الاقتصادي (دور النقد، أدوات الإنتاج، تطور الحرف، الزراعة)، وفي الأيديولوجيا (من الأسطورة، إلى الدين، تطور الفلسفة) وفي العلم، لكن هذا التراكم لم يفض إلى تحقق التغير النوعي إلا مع الرأسمالية (نشوء الصناعة، العقل

والعقلانية، الليبرالية، الدولة القومية...). إن السمات المشتركة بينها، إذن لم تعن الركود، بل تعني أن جوهرها لم يتغير، وإن كان في صيرورة تطور. وهنا أتفق مع الدكتور سمير أمين حول التقسيم العام للأنماط (التصور الرباعي): النمط البدائي، "الخراجي"، الرأسمالي، الشيوعي، وإن كنت أختلف معه حول طبيعة فهم النمط الخراجي، لأنه انطلق من رؤية ماركس حول الشرق، بعد إجراء تعديلات مهمة حولها، ومن ثم عكسها على تاريخ الحضارات السابقة (اليونان/ روما). وخطأه نتج عن الإقرار بغياب ملكية الأرض في الشرق (وبالتالي بحسبه في اليونان/ روما)، وبالتالي تجاهل مسألة هامة في تكوين النمط، أي نمط (الملكية الخاصة تحديداً)[1]. وبالتالي فإن إعادة صياغة تصوره انطلاقاً من منظومة المفاهيم سالفة الذكر (ود. سمير يتمسك بمعظمها) يقود إلى تعميق التصور حول هذا النمط، الذي أسميه بـ "النمط الزراعي" لأن الزراعة هي وسيلة الإنتاج الأساسية، رغم أن النمط يتضمن وسائل أخرى (الرعي، الحرف).

٤ ـ وفق ذلك يتبدى خطأ ماركس في أنه عمم الخاص، ويمكن تلمس ذلك في ثلاث مسائل، الأولى: لقد عمم ملاحظاته عن وضع الشرق عشية الاستعمار، والذي يتوافق مع "النمط البدائي" على تاريخ الشرق كله (بمعنى عكس الحاضر على الماضي)، وهو هنا يتجاهل مسألة نظرية هامة تتمثل في أن الصيرورة، بالمعنى العام (المجرد) هي صيرورة ارتقاء، لكنها في المشخص يمكن أن تنكفئ، رغم أنه يشير في "البيان الشيوعي" إلى أن التناقضات في النمط يمكن أن تقود إلى الارتقاء أو إلى الانهيار (الدمار). ولهذا أعتبر أن التشابه بين الوضع عشية الاستعمار والمجتمع البدائي نابع من انكفاء (انهيار/ دمار)، وليس نابعاً من استمرار النمط البدائي،

---

(١) أنظر نقدي لرأي د. سمير أمين في: سلامة كيلة "مقدمة عن ملكية الأرض في الإسلام" سبق ذكره (ص ١٤٠ – ١٥٣).

من الركود. ولذلك غرق ماركس في تفسير وهمي عن جذور الاستبداد الشرقي يناقض رؤيته لنمط الإنتاج (مفهوم/ البنية التحتية والبنية الفوقية)، حيث يبدو أنه يعيد تشكل السلطة المركزية إلى بنية اقتصادية بدائية، كما أنه يتناقض مع فهمه للنمط البدائي ذاته.

الثانية: إنه عمم ظاهرة جزئية على الكل، وأقصد ما أسماه "النمط العبودي"، حيث أن العبودية كانت مظهراً بارزاً في اليونان القديمة وروما القديمة (ما قبل الإمبراطورية)، وإن كنا لا نستطيع الجزم بأن العمل العبودي كان مسيطراً في الإنتاج (وهنا الزراعي)، لكن هل يمكن القول إنها كانت كذلك في الإمبراطورية اليونانية/ الرومانية حيث تشكل نمط الإنتاج في صيغته المكتملة؟ والرد موجود في تحليلات ماركس، حيث لجأ إلى التعابير الأدبية لتحديد وضع الفلاحين في الشرق الذين خضعوا لهاتين الإمبراطوريتين. إن تعبير "العبودية المعممة"[1](٥٩) لا يعدو أن يكون وصفاً أدبياً لوضع هؤلاء الفلاحين. حيث أن العبد هو المملوك ملكية خاصة، ولم يكن وضع فلاحي الشرق كذلك. ولاشك في أن تعميمه الجزء على الكل هو الذي قاده إلى إطلاق هذا التعبير لكي يؤكد على أن النمط كان عبودياً، حتى وإن اختلفت أشكال ((تملك)) قوة الإنتاج. هنا المجاز في الاستخدام لا يفضي إلى الاستنتاج بأن النمط كان عبودياً، كما أن الاستخدام المجازي لتعبير العبودي على وضع الطبقة العاملة لا يفضي إلى الاستنتاج إن النمط الحديث هو نمط عبودي. إن قوة الإنتاج في الإمبراطوريتين تكونت من فلاحين أحرار، وإن شهدت بعض المناطق استخدام ملّاك الأرض للعبيد.

---

(١) أنظر: مجموعة من المؤلفين "في المجتمعات قبل الرأسمالية" سبق ذكره. وأيضاً: كارل ماركس "نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية" ترجمة بإشراف د. صادق جلال العظم، دار ابن خلدون- بيروت، ط١/ ١٩٨١.

الثالث: لقد درس ماركس وضع أوروبا القرون الوسطى معتبراً إنه يشكل نمطاً إقطاعياً، وهذا الوضع يفتقد عناصر جوهرية من العناصر المحدِّدة للنمط، لأنه عبّر عن انهيار قسم من الإمبراطورية الرومانية عبر سيطرة شعوب بدائية، ولهذا لم تستطع تأسيس نمط جديد (أو على الأقل إعادة إنتاج النمط)، ودور الكنيسة يتمثل في جموحها لإعادة إنتاج الإمبراطورية المنهارة. بينما تشكل في الواقع مجتمع بدائي وإن استند إلى الملكية الخاصة للأرض، واستند إلى الدين أيديولوجياً، لكنه فشل في تشكيل اقتصاد (متكامل)، فغاب النقد، وساد الاقتصاد الطبيعي، وأصبح المالك هو الحاكم (السيد)، حيث تذرر المجتمع. رغم كل محاولات تشكيل دول مركزية كانت في الغالب ـ حينما تتشكل ـ شكلية. ولم تتجاوز أوروبا هذا الوضع إلا مع الرأسمالية. وبالتالي ـ وانطلاقاً من المقولات الأساسية لتشكل النمط ـ ساد شكل مشوه (وغير مكتمل)، كما في اليونان القديمة، وروما القديمة، إنه الشكل الرث لنمط الإنتاج الزراعي. وخطأ التعميم هنا يكمن في تحويل هذا الشكل الرث إلى "مثال".

في هذا الوضع تتقوض رؤية ماركس حول أنماط الإنتاج، حيث لا يبقى منها سوى النمط البدائي (مع ضرورة إعادة تأسيسه) والنمط الرأسمالي (الذي يحتاج إلى تدقيق)، وكذلك حلم النمط الشيوعي. كما يتوضح أن رؤيته للشرق "سطحية"، وكذلك "وهمية". لكن يجب أن نوضح بأن كل ذلك هو نتاج أن ماركس كان يلتقط الفكرة الأساسية التي تتعلق بكون التاريخ العالمي هو تاريخ ارتقاء أنماط إنتاج، وبالتالي كان يحاول أن يمثّل ذلك "واقعياً" دون أن يمتلك المعلومات الأساسية التي تسمح له بفهم التاريخ العالمي. بمعنى أن إشاراته تتعلق بالقول بأن التاريخ العالمي هو تاريخ أنماط إنتاج متتالية. هذه هي الفكرة العامة التي نستفيدها منه أكثر من تحديده لأنماط إنتاج وُجدت في التاريخ العالمي. فهذه كانت في حاجة

إلى دراسة أوفي وأعمق لم تكن متوفرة وقتها، كما توفرت لماركس دراسة الرأسمالية.

لهذا كان من الضروري إعادة تحديد المقولات، وكذلك إعادة دراسة التاريخ الواقعي. ولعل دراسة ماركس لتشكل الرأسمالية يجب أن تكون مرشداً، حيث إنه درس مستويين، الأول: مجمل المعلومات المتوفرة آنئذ عن الرأسمالية، والثاني: الاتجاهات الفكرية التي تناولت الاقتصاد الرأسمالي. ولاشك في أن تناوله للأنماط السابقة للرأسمالية عانى من نقص في المعلومات وتحيز في تناول المعلومات المتوفرة، إضافة إلى أن كل كتاباته حول هذا الموضوع توضح أنه كان يحاول أن يبلور تصوراً دون أن يصل إلى "صيغة منجزة" سوى الصيغ التجريدية التي أشرت إليها سابقاً، والتي تعاني من "نقص منهجي".

٥ ـ وبالتالي في الإطار "الحضاري" المحدَّد سابقاً يمكننا تحديد ثلاثة أنماط تاريخية تحققت: هي النمط البدائي، النمط الإقطاعي (النمط الزراعي)، النمط الرأسمالي (النمط الصناعي)، والنمط الرابع المستقبلي هو النمط الشيوعي، حيث كانت الاشتراكية المتحققة مرحلة انتقال للوصول إليه، أو حسب لينين مرحلته الدنيا[١].

---

(١) حول هذه المسألة يمكن العودة إلى: لينين «الدولة والثورة، تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة» دار التقدم/ موسكو (ص ١١٥).

ملحق

ملاحظات حول
أنماط الإنتاج في التاريخ العالمي

I

شكل انتقال أوليّ إلى الحضارة: الطبقات والدولة.

ربما هنا يقع ما أسمي النمط الأسيوي، وبالتالي فيمكن تسمية النمط الأسيوي للانتقال.

شكل انتقال ثان: مستفيداً من التطور الذي حققه الانتقال الأول: وهو شكل العبودية.

شكل انتقال ثالث: من القبيلة إلى المجتمع الطبقي دون المرور بمرحلة انتقال: من القبيلة إلى الإقطاع، ومن القبيلة إلى الرأسمالية... وهكذا.

II

المجتمع البدائي

وهو يحتاج إلى دراسات عميقة تستند إلى بحوث علم الآثار والانثروبولوجيا. ولعل ملاحظات ماركس/ إنجلز هنا ليست حاسمة، فقد استندت إلى تصورات أولية لعلماء في علم كان للتو ينشأ.وبالتالي فإن التصورات التالية تطورت كثيراً وألغت كثيراً من الأفكار السابقة.

المجتمع الطبقي: وهو ما تبدو الدراسات حوله أوضح، ويجب أن نؤكد أن الانتقال من المجتمع البدائي إلى المجتمع الطبقي مرّ بمراحل انتقال، من الضروري دراستها. وهنا يجب أن نميز أشكال مختلفة لهذه المراحل، تحققت عبر الانتقال من المجتمع البدائي (لأقوام وشعوب) في مراحل مختلفة من التطور البشري كما أشرنا للتو.

III

حول ملكية الآلة:

١-الضباب الأيديولوجي لا يجب أن يخفي أن الملك يقوم بكل مستلزمات الملكية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، من هبة، أو إقطاع، أو بيع أو إيجار أو توريث ..... وبالتالي فهو يمارس انطلاقاً من أن الأرض ملكيته الخاصة، وهي بالتالي ملكيته الخاصة.

٢-أن الإله هو اختراع العقل البشري، وبالتالي فإن هذا المجردّ المالك، يملك ملكية وهمية، وهنا يكمن الطابع الأيديولوجي للمسألة.

٣-إن ملكية الإله تنفي ملكية آخرين من البشر، وربط الملكية به تعني أن البشر لا يملكون، لأن المالك هو كيان أعلى. وبالتالي فهو الملك، ممثل الإله ذاته، ليتحدد المجرد (الإله) بالمشخص (الملك).

٤-كلمة ملك مشتقه أساساً من الملكية، وبالتالي فهو الذي يملك كل شيء، وهنا عممت الملكية بالمعنى الاقتصادي، على الملك بالمعنى

السياسي. لهذا فإن أساس وجود المَلِك هو الملكية الخاصة بالمعنى الاقتصادي.

إن النصوص المختلفة التي عثر عليها في جنوب شبه الجزيرة العربية (معينية، قتبانية، سبئية، حميرية) توضح اهتمامهم باستغلال الأرض زراعياً، حيث وضعوا قوانين دقيقة لتقسيم الماء وتوزيعه، وشرّعوا لأوضاع الملكية وطرق استغلال الأرض، وتنظيم العمل الفلاحي، وتحديد الضرائب وأنواعها (جواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام ج٢، ص٤٢). وتوضح النقوش والكتابات أن ملكية الأرض في بلاد اليمن كانت مبدئياً للآلهة، أما (المكربون) و(الملوك) فليسوا سوى خلفائهم عليها، والمسئولين عنها [لكن الآلهة هي اختراع إنساني، وبالتالي فإن تركيز الملكية فيها تركيز لها لما في الملك]. وقد تصرف (الملك) أو (المكرب) [هذا رأس السلطة السياسية في اليمن السبئية قبل اتخاذه لقب ملك. ويجمع السلطتين الدينية والزمنية] بهذه الأرض، فغدت إما (ملكية للدولة) [والدولة هي الملك] وتقوم الدولة بإدارتها واستغلالها، وذلك إما بإقطاعها أو كرائها، أو (ملكية للملك)، ويستأجرها كبار الناس وهؤلاء يؤجرونها بدورهم لمن هم دونهم، ويكسبون من فروق الإيجارين. أو (ملكية للمعابد) وكانت واسعة ويقوم باستغلالها الفلاحون (جواد علي، المصدر ذاته، ص٣٥) استئجاراً، أو عمالاً بالأجر، أو (ملكية خاصة) أقطعت لكبار رجال الدولة المتنفذين وللمحاربين، إقطاع تمليك دائم أو لإجل (جواد علي-المفصل ج٤ص٥٤٩) وقد كان الأشراف وأصحاب الإقطاع يقطعون المحاربين هذه الأرض مقابل الدفاع عنهم والقتال دونهم. فلكل إقطاعي أو (قيل) أو (ذو) (فسود) أي فلاحون محاربون). (د. ليلى صباغ "المرأة في التاريخ العربي، في تاريخ العرب قبل الإسلام، منشورات وزارة الثقافة، دمشق/ ١٩٧٥).

IV

١-نلاحظ أن نشوء المجتمع الطبقي بدأ ببطء، وبأشكال مختلفة. وأقصد هنا أن التطور البطيء هو سمة الدخول للمجتمع الطبقية قبل معرفة الملكية الخاصة ونشوء الحضارة (الشكل الأول)، إلى أن تكرس الانقسام الطبقي بتكريس حق الملكية الخاصة للأرض (والأموال عموماً). وبالتالي أصبح الانتقال من المشاع إلى المجتمع الطبقي (وبالتالي السياسي) أسرع، ونظرية ابن خلدون حول العصبية، توضح هذا المستوى الأخير، كما حدث في الشرق. وسيتوضح أن نشوء الدولة المركزية (الإمبراطورية) هو التعبير عن اكتمال التبلور الطبقي.

٢-سنلاحظ في العصر العبودي وجود أشكال مختلفة للعمل غير العبودي (الإيجار بالسدس). وإذا كان الاسترقاق نتيجة الدَّيْن الذي حدث في مرحلة معينة من التاريخ اليوناني قبل القرن السادس ق.م، فإن العبيد هم الأسرى (الغرباء) الذين شكلوا نسبة لا يعرف جمعها بالضبط، لكنها شكلت ظاهرة، ولهذا فإن القول بأن العبيد هم قوى الإنتاج تصور يجب أن يقال بتحفظ (ص١٣٨).

٣-يبدو أن عمل العبيد في الأرض قد أثار أزمات عميقة، حيث لم يفض إلى تحسّن الإنتاج، بل إلى تخلفّه.

٤-في اليونان القديمة ما هو وضع السكان غير المالكين؟

٥-ربما كان انكفاء الإمبراطورية الرومانية وتفككها قد أعاد النظام

العبودي بصيغة ما، لهذا نشأت أزمة النظام العبودي من جديد، والتي أدت إلى دمار الجناح الغربي من الإمبراطورية. أو أن تمركز العمل العبودي هناك جعل انقسام الإمبراطورية يفضي إلى زيادة دور العبيد في قوى الإنتاج في الجناح الغربي هذا الذي تعرض لهجوم البرابرة.

V

في حروب القبائل، كان الأسرى يقتلون أولاً، ثم حوّلوا إلي عبيد يعملون في الرعي، لكن مع الاستقرار، بعد اكتشاف الزراعة، أصبح الأسرى يحوّلون إلى عبيد يعملون في الزراعة.

لكن وضع العبيد في الزراعة كان في أزمة، خصوصاً وأن مالكي العبيد كانوا موزعين في دويلات صغيرة، وكان وضع الزراعة وتطور التجارة (ثم نشوء النقد) يفرض التوسع. وبالتالي استبدلت الحاجة إلى العبيد إلى السيطرة على الأرض. وهذا منشأ الإمبراطوريات، حيث لم يعد السكان الأصليون يحوّلون إلى عبيد لكنهم خضعوا لسيطرة الطبقات وفق القوانين التي تفرضها، وهذه القوانين تطورت بما يتجاوز العبودية، وبالتحديد نتيجة أزمة العبيد في الدويلات السابقة، ونتيجة العجز عن استعباد الشعوب بأكملها، وهي الفاعلة في الزراعة.

وكانت المشكلة الأولى هنا تتمثل في ملكية الأرض من قبل سكانها الأصليين. لهذا اعتبرت وفق قانون الفتح الروماني ملك التاج، ثم تحولت إلى ملكية خاصة للمحتلين (الأمة المسيطرة).

IV

الشكل الانتقالي الأول: " الأسيوي".

ساد في البداية، ثم تطور إلى الملكية الخاصة. عبر نشوء مرحلة شهدت " ازدواجية" الشكلين. إذن هناك استمرار للمرحلة الانتقالية في المرحلة الأولى من تطور النمط.

الشكل الانتقالي الثاني: " العبودية"

ساد أولاً في " دول المدن"، وهيأ للانتقال إلى المجتمع الطبيعي (وهو شكل طرفي لنمط ساد في الشرق على كل حال). لكن العمل العبودي استمر بعد ذلك إلى جانب عمل الفلاحين الأحرار، ثم انتهى (أو بقي كاستثناء هامشي)، رغم استمرار العبودية، حيث تحوّل عمل العبيد الاقتصادي من الإنتاج إلى الخدمات.

سيطر اليونان والرومان على مناطق كان العمل العبودي هامشياً فيها، بل كانت قوى الإنتاج مشكلة من الفلاحين الأحرار منذ زمن طويل.

VII

١ -" النمط الأسيوي" وهو شكل أول للانتقال إلى الحضارة، حيث لم

يكن قد ترسّخ مفهوم الملكية الخاصة، ومفهوم الحيازة هو الذي كان سائداً. لهذا حين تشكلت دولة مركزية غلب غياب الملكية،(وسيادة المشاعية) على التكوين الاقتصادي الاجتماعي (وربما كان العمل العبودي أساسياً هنا، حيث تحول الأسرى إلى عبيد يعملون في الأرض). لكن نمت الملكية الخاصة شيئاً فشيئاً ضمن هذه البنية بحيازة القبيلة المسيطرة للأرض، ثم أقرار تملكها عبر القانون(قوانين ما بين النهرين). ولكن أيضاً نتيجة عدم موافقة النظام العبودي لهذا التكوين، حيث أفضى إرهاق العبيد، إلى تراجع منتوجهم، مما أوجد النظام الاقتصادي الاجتماعي القائمة على الملكية الخاصة. والمؤسس للطبقات (ملاك/ فلاحون) وهو أول شكل للانتقال إلى المجتمع الطبقي.

٢-"النمط العبودي"، وهو شكل تالي، نشأ على ضوء التطور الذي حدث بعد تجاوز شكل الانتقال الأول، وترسُّخ المجتمع الطبقي، بإقرار الملكية الخاصة، وتشكل الطبقات. وهذا الشكل أوجد طبقات وأساساً أوجد الملكية الخاصة (بتأثير من ترسخ الملكية الخاصة بعد ترسخ المجتمع الطبقي). لكن في غياب نشوء دولة مركزية (هل هو انحطاط للمجتمع الطبقي المتشكل عبر شكل الانتقال الأول؟).

وبالتالي شكل الطريق الثاني للانتقال إلى الحضارة، لكنه عانى من إرهاق العبيد أيضاً مما قلّص من دور العبيد في الزراعة، ودفع إلى البحث عن سبيل آخر، نلاحظه في قيام الإمبراطورية اليونانية الرومانية، التي أعادت (بشكل أو بآخر) " النمط الأسيوي"، لكن مع إقرار الملكية الخاصة ضمن حدود الأمة المسيطرة (روما) وضمن مواطنتها. ثم توسّع هذا الحق، ليصبح من حق المواطنين التملك في كل المناطق المفتوحة. بينما أعتبر الملاّك الأصليين في البلدان المفتوحة، غير مالكين، ليس من حقهم التملك، ولأن الأرض اعتبرت ملك التاج عموماً، فقد استمر الملاّك

الأصليين يمارسون الحقوق الفعلية للتملك (البيع، الإرث، الإيجار...). ولقد تحدد تملّك التاج لها في الحق المطلق في التصرف فيها، وتمثل ذلك أولاً، في نهب منتوج الأرض، ثم في تحويل ملكيتها إلى الرومان-وأخيراً (مع الإمبراطورية البيزنطية) في إقرار حق أصحابها في تملكها (بعدما أصبحوا مواطنين).

٣-"النمط الإقطاعي"، وهو الشكل الثالث للانتقال إلى الحضارة. ونشأ بعد ترسخ الملكية الخاصة، بعدما أصبحت حقاً قانونياً (وفعلياً) معترف به (وبالتالي تشكل المجتمع الطبقي) حيث أصبحت الأقوام/ القبائل تتحول من المشاعة إلى نظام طبقي مستقر، عبر الفتح وهو ما أسمي في الإسلام " وراثة الأرض" و" الاستخلاف". لهذا قام الإسلام، وهو يحوّل القبائل إلى المجتمع الطبقي، على أساس تشريعي واضح، قبل بدء الفتح، وطبّق حين الفتح وبعده.

٤-" النمط الرأسمالي" أي الانتقال من المشاعة إلى الرأسمالية (أمريكا، أستراليا، أفريقيا..) عبر استيراد أقوام جديدة وصلت مرحلة الإقطاع، وكانت تتجاوزه نحو الرأسمالية.

٥-" النمط الاشتراكي" أي الانتقال من المشاعة (القبيلة) إلى الاشتراكية (بعض مناطق أسيا الوسطى، منشوريا...).

IIX

مسألة النمط الأسيوي: يحتمل أن الانتقال إلى الحضارة، تحقق

عبر سيطرة مجموعة بشرية (قوم) على مجموعات (أقوام) أخرى، عبر اعتبار الأرض ملكاً عاماً، أي ملكاً للملك بصفته المركز. [ومن هنا أتت ربما كلمة "ملك" أي المالك، مالك كل شيء في المجال السياسي والاقتصادي، وبالتالي كانت العصور التالية، عصور الفصل بين السياسي والاقتصادي، وبالتالي تكريس الملكية الخاصة]. لكن هذا الشكل تلاش عبر إقطاع الملك الأرض لخاصته وقوّاده، أو عبر وضع اليد من قبل رؤساء المناطق.

IX

سأضع حدوداً عامة (وبالتالي فقيرة) تميّز بين أنماط مختلفة، تنطلق ليس من شكل الملكية كما فعل ماركس، ولا من تطور قوى الإنتاج كما فعلت الماركسية السوفيتية، بل تنطلق، من الأسس العامة لنمط الإنتاج، كما أوضحتها في البدء. هذه الأسس التي تسمح بالتمييز بين نمط مكتمل ونمط غير مكتمل، بين نمط مركزي وأشكال أخرى ملحقة به (طرفية)، كما تسمح بتمييز أدق للفارق بين نمط وآخر. وهدف ذلك وضع حدود بين الأنماط، وأما تكوين كل نمط فيحتاج إلى بحوث أعمق ودراسات وافية عن كل المجتمعات من أجل تحديد صيغة تطورها الخاصة. وبالتالي فهذه الحدود العامة هي تجريد عام، لهذا فهي مدخل منهجي، يمكن أن يفيد في البحث في تاريخ المجتمعات، لكنها في كل الأحول ليست تاريخ هذه المجتمعات على الإطلاق.

عبر سيطرة مجموعة بشرية (قوم) على مجموعات (أقوام) أخرى، عبر اعتبار الأرض ملكاً عاماً، أي ملكاً للملك بصفته المركز. [ومن هنا أتت ربما كلمة "ملك" أي المالك، مالك كل شيء في المجال السياسي والاقتصادي، وبالتالي كانت العصور التالية، عصور الفصل بين السياسي والاقتصادي، وبالتالي تكريس الملكية الخاصة]. لكن هذا الشكل تلاش عبر إقطاع الملك الأرض لخاصته وقوّاده، أو عبر وضع اليد من قبل رؤساء المناطق.

IX

سأضع حدوداً عامة (وبالتالي فقيرة) تميّز بين أنماط مختلفة، تنطلق ليس من شكل الملكية كما فعل ماركس، ولا من تطور قوى الإنتاج كما فعلت الماركسية السوفيتية، بل تنطلق، من الأسس العامة لنمط الإنتاج، كما أوضحتها في البدء. هذه الأسس التي تسمح بالتمييز بين نمط مكتمل ونمط غير مكتمل، بين نمط مركزي وأشكال أخرى ملحقة به (طرفية)، كما تسمح بتمييز أدق للفارق بين نمط وآخر. وهدف ذلك وضع حدود بين الأنماط، وأما تكوين كل نمط فيحتاج إلى بحوث أعمق ودراسات وافية عن كل المجتمعات من أجل تحديد صيغة تطورها الخاصة. وبالتالي فهذه الحدود العامة هي تجريد عام، لهذا فهي مدخل منهجي، يمكن أن يفيد في البحث في تاريخ المجتمعات، لكنها في كل الأحول ليست تاريخ هذه المجتمعات على الإطلاق.

X

إن تكوين المجتمع البدائي يحتاج إلى بحث خاص استناداً إلى علم الآثار والانثروبولوجيا، ويمكن تحديد رسم تخطيطي عام، غير مؤكد. وهو رسم استنتاجي، حيث أن انفصال الإنسان عن الطبيعة، وتحوّله من "حيوان" إلى "إنسان"، لا يمكن أن يكون قد تمّ إلا في إطار القطيع، وهنا كان قريباً من عادات الحيوان، حيث قام عمله على القبض، أي الحصول على معيشته عبر اصطياد الحيوانات الأخرى، وجمع النبات البري، كما أنه لم يكن سوى "مشاعي" في علاقاته الاجتماعية، دون معرفة لعلاقات القرابة، بلا زواج، وبالتالي فقد كانت العلاقات الجنسية مشاعية، دون حدود (الأب/ الأم، الأخ/ الأخت....) إنها ممارسة قطيعية.

وفيها طورّ أدوات القنص، ثم دجّن الحيوان، وهذه هي النقلة الثانية. وفي الوقت نفسه طوّر علاقته بالأرض، عبر الإفادة الأوسع بمنتوجها البرّي، وبالتالي ليس من الممكن أن يكون قد اكتشف الزراعة، قبل تدجين الحيوان. في هذه المرحلة نشأ الرعي كوسيلة إنتاج أساسية، وهذه هي الانتقال الثانية. ومن ثمّ طورَ الزراعة عبر تطوير أدوات العمل وهذه مرحلة متأخرة، أفضت إلى الاستقرار، ومن ثم نشوء الملكية الخاصة للأرض وقبل ذلك للحيوان وأدوات العمل. هذا التطور تحقق عبر عشرات آلاف السنين، وهي أطول مرحلة من عمر البشرية، لأنها مرحلة اكتشاف (بالصدف) لوسائل جديدة للعيش ولأدوات العمل، ومرحلة بدء فعله العقلي (اللغة والوعي).

إن دراسة هذه المرحلة تحتاج إلى تطور هائل في علم الآثار والانثروبولوجيا، ودون ذلك ستبقى خاضعة لتصورات احتمالية.

ولكن يمكن تحديد إنها قامت على أساس ملكية مشاعية للمنتوج في مرحلة القنص والجمع، لكن يمكن افتراض تحقق تمايز (خاص) للأقوى مثلاً. والملكية المشاعية للقطعان في مرحلة الرعي. مع اعتبار أرض المراعي ليست مشاعية فقط، بل خارج الملكية بالأساس، نتيجة الترحال المستمر، عبر المواسم، سوى في مراحل الاستقرار الجزئي. ومن ثم الملكية المشاعية للأرض حين الاستقرار الدائم، هذا الاستقرار تحقق فقط حين أصبحت الأرض وسيلة إنتاج أساسية، لكن دور تراجع لدور الرعي. كما كان الطابع الجماعي في العلاقات الاجتماعية هو السائد (القبيلة).

إن الاستقرار على أساس تحوّل الزراعة إلى وسيلة إنتاج أساسية أفضى إلى وضع جديد، حيث لعب العمل دوراً مركزياً في الوصول إلى الملكية الخاصة. إن التملك الجماعي للأرض ابتداءً أفضى إلى توزيعها على الأسر (الحيازة). وهنا يمكن ملاحظة حالات مختلفة لهذا التوزيع (التوزيع المؤقت، ومن ثم إعادة التوزيع دورياً. ثم التوزيع الدائم). ولا شك في أن أزمة نشأت نتيجة حالة التوزيع الدوري لأن العمل كان يهدف إلى استغلال الأرض لتوفير فائض خاص، أو إهمالها. هذه الأزمة التي يمكن إن تكون قد نشأت، أفضت إلى توزيع مستقر (دائم) للأرض. عمليه الاستقرار وفّرت الحق في الأرض عبر العمل، مما جعلها تُتوارث. هذا أساس عام لنشؤ الملكية الخاصة، لكن هذا التوزيع إنحكم لتوزيع في بنية القبيلة (نشوء الارستقراطية).

لكن يجب أن نلاحظ هنا: أن المجتمع البدائي لا يتطور في سياق واحد،

حيث أن التطور في مجتمع ينعكس على التطور العام، أي على الأقوام الأقل تطوراً، وبالتالي لن تمر كل القبائل/ الأقوام في سياق تطور ما في ذات الطريق، مما يفضي إلى التأكيد على وجود أشكال عديدة للانتقال.

XI

بنية واحدة: القطيع/ العمل. ثم التمايز الاجتماعي: القبائلL العمل.

بدء تشكل الوعي (اللغة، الأساطير)، الموصل إلى نشوء فئة الكهنة، المتحولة إلى فئة مميزة.

النمط الزراعي، مراحل متتالية، تطور عبرها، تشكل فيه مفهوم الملكية الخاصة، تطورت الحرف، تطور الوعي، النقد والتجارة، دور العبيد، والدولة.

يبدأ مع إمبراطوريات الشرق (وادي النيل، ما بين النهرين)، ثم اليونان/ الرومان، والفرس ثم العرب، ثم ينحط> انحطاط وضع العرب، والمنتهي مع بدء تشكل للرأسمالية.

النمط الصناعي: نمو الحرف في المدن المستقلة، تطور وضعها، تشكل التجار، وبدء تغلغل النقد، غزو الريف المنعزل.

تطور العلم والفكر وبالتالي الحرف إلى مانيفاكتورات، ثم الصناعة. تحوّل الصناعة إلى وسيلة إنتاج سائدة.

XII

استمرار التكوين البدائي، على هامش الإطار الحضاري التاريخي، إلى بدء تشكل الرأسمالية، واستعماره.

أمريكا (الشمالية والجنوبية): بدائية إلى بدء الغزو الأوربي، وتطورت بفعل المستعمرين نحو الرأسمالية، عبر صيغة مختلفة، ومعقدة، (مثل استمرار العبودية).

أفريقيا (جنوب الصحراء): ظلت شعوبها بدائية إلى بدء الاستعمار، ولم تتطور إلى الرأسمالية سوى جنوب إفريقيا، بفعل استيطانها من قبل الإنكليز. ولا يزال التكوين القبلي غالباً فيها، رغم "التهجين" الذي أحدثته الرأسمالية.

استراليا: كما أميركا تقريباً.

آسيا: الاسكيمو، شعوب آسيا الوسطى، المغول،.. اليابان.

أوربا: (الوسطى والشمالية) ظلت بدائية إلى ما بعد سقوط روما، ورغم استقرار بعض الأقوام منذ القرن السابع، إلا أن التكوين العام ظل بدائياً إلى مل بعد الحروب الصليبية.

روسيا: ظلت كذلك بدائية إلى القرن الخامس عشر.

الترك: كذلك إلى القرن السادس عشر.

إذن، إن التطور الحضاري التاريخي تركزّ حول البحر المتوسط، ممتداً

إلى شرق آسيا. لكن مع تفاوت دخول الشعوب في الحضارة.

-١١-

العرب: ٣٠٠٠ ق.م (سومر/ أكد، آشور/ بابل، مصر/ الفرعونية) لكن مع تقطعات تحققت بفعل سيطرة مؤقتة لبعض الشعوب.

الفرس: ٥٣٩-٣٣٢

اليونان: ٣٣٢-١٤٦؟

الرومان: ٣٣٢-٦٣٢، واستمرار بيزنطة في هامش ضيق يفصل آسيا عن أوربا إلى ١٤٩٢.

العرب: ٦٣٢-١٢٥٦ (غزو المغول) لكن مع استمرار المماليك إلى ١٥١٦، وفي اسبانيا إلى ١٤٩٢.

الترك: ١٥١٦-١٩١٨.

الصين: الهند:

XIII

من الواضح أن ترسخ الملكية الخاصة gلأرض قد تم في وقت مبكر في الشرق، حيث أن القوانين المقvرة فيما بين النهرين تؤكد هذه المسألة بوضوح، فقانون أورنمو (٢١١١-٢٠٩٤)، يتعامل مع ملكية الأرض كـ "معطى واقعي"، "وجود واقعي"، فالمادة ٢٧ من القانون تقرر أنه "إذا تسلط رجل وزرع حقلاً يعود إلى شخص آخر، فإذا أقام صاحب الحقل

دعوة قانونية ضده، لكن المغتصب-أي الذي زرع الحقل-تجاهله، فأنه-أي المغتصب-سوف يخسر حق المصروفات التي صرفها على الحقل"، والمادة ٢٨ تقرر أنه إذا تسبب رجل في إغراق حقل مزروع يعود لرجل آخر عليه أن يدفع لصاحب الحقل ٣ كور من الشعير لكل أكو من الحقل" (عبد الحكيم الذنون" لمحات من تاريخ القانون في العصور القديمة: أورنمو... بدايات التشريع" مجلة المعرفة عدد ٤٠٦ تموز ١٩٩٧ ص٥١). وقانون لبث عشتار (خامس ملوك سلالة أيسن ٢٠١٧-١٧٩٤) يوضح هذه المسألة أكثر، فهي تتحدث عن " أملاك بيت الأب" المادة ٢. وتقرر أنه إذا سلمَ رجل حقلاً إلى بستاني ليرعى (قطيعه).. (هكذا على البستاني أن يدفع..) إلى صاحب البستان" (المادة ٧)، وإذا سلم رجل رجلاً آخر أرضاً بوراً ليقيم عليها بستاناً، هكذا على صاحب الأرض أن يسلم الرجل الذي أقام البستان على الأرض البور التي أهملها، كجزء من حصته، (المادة ٨).. وإذا دخل رجل إلى بستان رجل وقبض عليه، أنه لص وعليه أن يدفع (١٠ شقل) فضة كغرامة" (المادة ٩). و" إذا قطع رجل شجرة من حديقة رجل آخر، فعليه أن يدفع نصف مينة فضة (تعويضاً عن ذلك)"(المادة ١٠). وإذا وجدت أرض خلاء تخصّ رجلاً وهي مجاورة لمنزل رجل آخر وأهملها صاحبها، فإذا قال له صاحب البيت (أن الأرض مهجورة قد يتسلل رجل إلى بيتي فدعّم بيتي) ووافق صاحب الأرض على ذلك، هكذا يكون صاحب الأرض الخلاء مسؤولاً أمام صاحب المنزل عما يضيع من مقتنياته (ضمن البيت) (المادة ١١).

وهنا نلاحظ أن الضوابط المحددة للحفاظ على الملكية الخاصة، وضمان ملكية صاحبها. لكن القانون يحدد أيضاً علاقتها وحق الدولة (أي الضريبة)، وإذا تأخر صاحب الأرض-أو صاحبة الأرض-عن الوفاء بضريبة الأرض ونقلت ملكيتها إلى شخص غريب. هكذا يبقى صاحبها

ثلاث سنوات دون أن يطرد، وبعد ذلك يمتلك الأرض من تحمل الضريبة وليس لصاحبه أية دعوى قبله (المادة ١٨). وهنا نلمس أن ملكية الأرض محصورة في " المواطنين"، وهذا ما سيأخذ به القانون الروماني فيما بعد.

(والمادة ١٩) تتحدث عن صاحب الأرض. والقانون يحدد الوراثة أيضاً، ففي حالة الزواج من امرأتين، يقتسم أولاد الأول والثاني " أملاك والدهم فيما بينهم بالتساوي" (المادة ٢٤)، بينما أطفال العبدة التي وهبت هي وأطفالها الحرية، لا يحق لهم" اقتسام البيت مع أطفال سيدتهم" (المادة ٢٥). والورثة يقتسمون أرض أبيهم، ولكن ميراث الأرض لا يقسم.. (المادة ٣١)، وإذا ثبت أنه.... لم يقتسم الأرض... فعليه أن يدفع عشرة ثقلات فضة(المادة ٣٣)(عبد الحكيم الزنون" لمحات من تاريخ القانون في العصور القديمة، لبث عشتار: قوانين سبقت حمو رابي" مجلة المعرفة العدد ٣٩٨ تشرين الثاني ١٩٩٦ ص ١٧٠-١٧٣).

XIV

في القرن الثالث الميلادي حدث تحول في الإمبراطورية الرومانية، طال عنصرين، الأول: هو علاقات الإنتاج، والثاني: هو الأيديولوجيا، حيث أصبحت المسيحية هي الأيديولوجيا الإمبراطورية.

فعلاقات الإنتاج (التي تتمحور حول وسيلة الإنتاج الأساسية، التي هي الأرض) كانت قبل ذلك قائمة، ليس على أساس المالك/ العبد (رغم وجود أشكال لهذه العلاقة)، بل على أساس يمكن أن أسميه: المالك

/ الغريب (غير المواطن، الذي هو شعوب الأمم المغلوبة)، أي ساكن الأرض (ربما مالكها السابق) المرتبط بها، والذي يتوارث زراعتها (وهنا يمكن أن ينطبق مفهوم الحيازة: أي الحائز). لكن الأرض هي قانوناً من حق المالك/ المواطن (التاج أولاً، ثم المواطن الروماني بعد "إقطاع" الأرض). وهنا كان القانون يعامل الزارع كجزء من الطبيعة، فهو غير مملوك كما كان وضع العبيد. وهنا يتحول الإنسان إلى شيء/ سلعة تخضع للبيع. لكنه عنصر "طبيعي" في عملية الإنتاج (الزراعة). فالأرض تباع ويتحول إلى مالك جديد، رغماً عن إرادته، كما أنه لا يستطيع أن يرفض لأنه مرتبط بـ"الطبيعة"، أي الأرض، بقوة القانون (القوة)، لكن البيع لا يطاله، وبالتالي فهو حُرّ، في إطار قانون يلغي حريته (والشكل الأوربي في القرون الوسطى هو صورة نسخ عن ذلك).

ولا شك في أن استقلال الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وانتهاء علاقة مناطقها بـ"الأمة المسيطرة" كأمة (إيطاليا)، مع استمرار سيطرة فئات منهم، دفع لتحقيق "مواطنيه" جديدة، عبر الإقرار بمواطنية كل رعايا الإمبراطورية. وبهذا فقد تحقق التحوّل في علاقات الإنتاج عبر شكل قانوني، فقد أصبح "الشيء الطبيعي" مواطناً من حقه التملك،، عبر اكتمال حريته. وهنا أصبح هذا "الشيء الطبيعي" إما فلاحاً حراً، أو مالكاً.

وإذا كانت المسيحية قد نشأت قبل أكثر من قرنين من ذلك، وبدت كأنها عنصر نفي للإمبراطورية عبر نفيها العبادات الوثنية (الأيديولوجيا الأسطورية المسيطرة آنئذ في الإمبراطورية)، فقد أسس التحول في علاقات الإنتاج إلى تحولها أيديولوجيا مسيطرة. بمعنى أن أيديولوجيا جديدة مطابقة للعصر الزراعي، حلت محل أيديولوجيا المجتمع البدائي (الأسطورة). مما شكل (وفق التحديد الحديث) قطعاً مع الإمبراطورية الرومانية القديمة (وسنلاحظ أن الإسلام كرّس مسبقاً السياقين، أي

علاقات الإنتاج هذه، عبر تجاوز مرحلة الغريب "أي غير المواطن" وسيادة الأيديولوجيا الدينية).

إذن، هل يمكن اعتبار أن انقسام الإمبراطورية الرومانية، ومن ثم إقرار مواطنية رعايا قسمها الشرقي، واعتناق الدين المسيحي (كإيديولوجية سلطة)، تجاوزاً لنمط إنتاج، وتشكل نمط آخر؟ وهل العلاقة بين المالك و"العامل"، وتحولها من علاقة بين مالك وقن، إلى علاقة بين مالك وفلاح حرّ، من جهة، وتحول أيديولوجيا الدولة، كافيان لتغيير نمط ما؟

اعتبر أن هذه هي تحولات كمية في الإطار العام ذاته، تطوراً في بنية النمط، لم يفضِ إلى تبلور نمط آخر.

المحتويات

مقدمة.. ٥

مدخل.. ٩

الفصل الأول

مقدمات نظرية.. ٢٣

الفصل الثاني

في التاريخ الواقعي.. ٧٧

الفصل الثالث

ملاحظات حول تناول الماركسية لأنماط الإنتاج في التاريخ العالمي........ ١٤٣

ملحق

ملاحظات حول أنماط الإنتاج في التاريخ العالمي.......................... ١٥٣

المحتويات.. ١٧٣

أنماط الإنتاج في التاريخ العالمي

محاولات ماركس من أجل تنميط التاريخ انطلاقاً من الرؤية المادية للتاريخ كانت بداية محاولات جادة لوعي التاريخ، ولقد حاول ماركس رسم مخططات لارتقاء المجتمعات البشرية انطلاقاً من هذا التنميط، لكن هذه المحاولات تحوّلت إلى «قوانين» وانحسم «الخلاف» حولها، استناداً إلى نصّ لماركس قيل هنا أو هناك. هذه هي الصورة السائدة اليوم.

...حاولت تقديم «صيغة» أخرى حول ارتقاء المجتمعات البشرية، ولقد قدّمتها كخطوط أولية (تحديدات عامة)، خصوصاً وأني بحثت في «العصر الزراعي» دون العصور الأخرى (المشاعة، الرأسمالية..). لهذا سيبدو البحث هنا وكأنه يقدّم فرضيات بهدف المناقشة (وإن كنت سأبدو جازماً في بعض الفقرات)، انطلاقاً من أن الماركسية لم تبلور بعد تصورها حول ارتقاء المجتمعات البشرية، وأن المطلوب هو النقاش الأوفى لمجمل المسائل التي تتعلق بهذا الموضوع، سواء على مستوى التاريخ الواقعي أو على المستوى النظري المتعلق بأسس تحديد أنماط الإنتاج.

التنوير للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت ـ هاتف: ٠٠٩٦١١٤٧١٣٥٧ تلفاكس: ٠٠٩٦١١٤٧٥٩٠٥
www.dar-altanweer.com
info@dar-altanweer.com
توزيع دار الفارابي

ISBN 978-6589-09-955-0
9 786589 099550